واقع وعي المعلمين وطلاب جامعة الملك سعود بحقوق الملكية الفكرية المتعلقة بحماية البرامج الحاسوبية

إعداد
د. عبدالله بن عبدالعزيز الهدلق
الحاسب التربوي
كلية التربية
جامعة الملك سعود

الملخص

هدفت الدراسة الحالية إلى التعرف على واقع وعي المعلمين وطلاب جامعة الملك سعود بحقوق الملكية الفكرية المتعلقة بحماية البرامج الحاسوبية. هذا وقد أظهرت نتائج الدراسة إنتشار ظاهرة قرصنة البرمجيات الحاسوبية وحصول انتهاكات كثيرة لحقوق الملكية الفكرية في السعودية، فعينة الدراسة ترى أن شراء نسخ غير أصلية من البرامج الحاسوبية يوفر المعرفة لطلابها بسعر أرخص وتعده خدمةً ثقافية جليلة، تُخلِّصها من جشع المنتجين الأصليين وفرضهم السعر الأعلى. كما أن منع التعسف في استعمال الحق، وكسر احتكار المعرفة هما الذريعتان اللتان تتشبث بها عينة الدراسة (المعلمون والطلاب) في مواجهة حماية الملكية الفكرية للبرمجيات الحاسوبية. هذه الحماية من وجهة نظرهم تطلق أيدي منتجي البرامج الحاسوبية في تحديد سعرها للمستهلك

هذا ويرى المعلمون والطلاب أن القضاء على ظاهرة قرصنة برمجيات الحاسوب ونسخها وتقليدها لا يكون بتطبيق الاتفاقيات وتشريع القوانين وحده، وإنما بطرح هذه البرمجيات بأسعار معقولة من جانب الشركات، بحيث يكون هناك قدر من المرونة والنسبة والتناسب بين إمكانيات ومستوى المعيشة والأسعار، وألا تقف القوانين في سبيل الحصول على المعرفة والعلم، خاصة وأن مواقع البرامج المجانية على الإنترنت تجعل تحقيق الحماية الكاملة حلمًا بعيد المنال.

وأخيرا، توصلت الدراسة إلى أنه رغم الجهود المبذولة تجاه حماية الملكية الفكرية فيما يتعلق بالبرمجيات الحاسوبية في السعودية، إلا أن الطريق لا يزال طويلا أمام التغيير، إذ إن الأمر لا يقتصر على فرض قوانين هنا وهناك، بل ينطوي في حقيقة الأمر على بعد أعمق، يتعلق بثقافة مجتمع لا يزال أفراده لا يجدون غضاضة في التعاطي مع برمجيات مقرصنة دونما أي مراعاة لمخاطر الاعتداء على حقوق الملكية الفكرية. إذن فالسبب الرئيسي لظاهرة قرصنة البرمجيات الحاسوبية وكثرة انتهاكات حقوق الملكية الفكرية التي نراها على أرض الواقع في السعودية يعزى إلى أن نسبة كبيرة من شريحة الطلاب والمعلمين وفئات المجتمع كافة قد لا تعي أساسيات أنظمة حقوق الملكية الفكرية، بالإضافة إلى غياب القيم الأخلاقية، وضعف الوازع الديني، وعدم إستقرار احترام حقوق الملكية الفكرية في ضمير المواطن السعودي.

كما توصلت الدراسة إلى عدد من التوصيات من أهمها ما يلي:

١. التوعية المستمرة بأهمية حفظ وحماية حقوق الملكية الفكرية.
٢. العمل على إيقاظ الوازع الديني والأخلاقي لدى مستخدمي البرامج المقرصنة، وكذلك لدى موفري تلك البرامج في المحلات التجارية.
٣. تربية الطلاب على احترام حقوق الملكية الفكرية وإدخالها في المناهج الدراسية.

٤. تعريف كافة شرائح المجتمع السعودي بقوانين حماية حقوق الملكية الفكرية، والاتفاقات الدولية والتشريعات المتعلقة بها، وعقوبات انتهاكاتها.

Abstract

Awareness reality of teachers and King Saud University students, concerning intellectual property rights related to the protection of software

Abdullah AbdulAziz Al-Hadlaq
Associate Professor, Computer Education, College of Education, King Saud University, Riyadh
Saudi Arabia

The present study aimed to identify the awareness reality of teachers and King Saud University students , concerning intellectual property rights related to the protection of software. The results of the study have shown the prevalence of software piracy and existence of many violations of intellectual property rights in Saudi Arabia. Teachers and students believe that the purchase of copies of non-genuine software provides knowledge to learners at a cheaper price, and it is considered as an exit from the greed of the original producers and imposing a higher price. And preventing the abuse of right, and break the monopoly of knowledge which are considered as justifications in the face of intellectual property protection for computer software.

Teachers and students view that the eradication of computer software piracy can not be achieve by imposing laws alone, but to put prices affordable by companies, so there is a degree of flexibility and a ratio between potential and standard of living.

Finally, the study finds that despite the efforts towards the protection of intellectual property with respect to software in Saudi Arabia, but the road is still long to change, because the matter is not limited to the imposition of laws here, and there, but also involves, in fact, a deeper cultural respect of a society still do not have qualms about its members in dealing with pirated software, without any consideration of the risk of violating intellectual property rights. So the main reason for the phenomenon of software piracy and frequent violations of intellectual property rights that exists in Saudi Arabia are due to the large proportion of students, teachers and all segments of society may not be aware of the basics of intellectual property rights systems, in addition to the absence of moral values, and the weakness

of religious commitment, and the instability of respecting intellectual property rights in the conscience of the Saudi citizen.

The study also came up with a number of recommendations including the following:

1. Ongoing awareness of the importance of conservation and protection of intellectual property rights.

2. Awaken the religious and moral restraint of users of pirated software, as well as the providers of such programs in the shops.

3. Educating students from an early age to respect the intellectual property rights and inclusion in their school curriculum.

4. Educating the whole Saudi society, about laws protect the intellectual property rights, and international agreements and legislation, and penalties for violations.

مقدمة

تعد حقوق الملكية الفكرية من القضايا التي بدأت تطرح على الساحة السياسة والاقتصادية؛ وذلك لتأثيرها المباشر على تلك الساحتين وغيرهما من المجالات الأخرى كالصناعية والتجارية، مما حدا بمنظمة التجارة العالمية (WTO) بضمها تحت مظلاتها؛ لتكون إحدى الركائز الرئيسية التي يجب الموافقة عليها، والتوقيع على اتفاقياتها، وتطبيق أنظمتها قبل الانضمام للمنظمة. (الأمير، ٢٠٠٨)

كما تعد حماية الملكية الفكرية أحد العوامل الأساسية في إرساء دعائم الاقتصاد الوطني، لتحقيق مكانة مرموقة على الصعيد العالمي، فمن المعروف أن حقوق الملكية الفكرية مرتبطة بشكل كبير بالاقتصاد، لذا فقد تنبهت جميع الدول المتقدمة إلى هذه المسألة ، فعمدت إلى إصدار قوانين وأنظمة تحمي نتاج العقول. وفي هذا السياق يقرر (العوفي، ٢٠٠٨) بأن اتفاقية (بيرن) عام ١٨٨٣م، المتعلقة بحماية الملكية الفكرية، جاءت نتيجة لإحجام المخترعين والمبدعين عن نشر أفكارهم وما لديهم من ابتكارات خوفاً من سرقتها.

استمر تطوير الاتفاقات والأنظمة المتعلقة بحماية الملكية الفكرية، أما أول قانون خاص بحماية المنتجات الفكرية الرقمية فقد صدر عام ١٩٩٨م في الولايات المتحدة الأمريكية، وإذا كان هذا القانون يشمل جميع أشكال الملكية الرقمية مثل النصوص، والأصوات، والصور، والأفلام المخزنة على الأقراص المدمجة فإن القسم الأكبر من هذا القانون كان مخصصاً لمكافحة قرصنة البرمجيات وبالتحديد تلك التي تتم عبر الإنترنت. (عباس وآخرون ، ٢٠٠٥م)

ومن المعلوم أن انتهاك الحقوق الملكية في بيئة التقنية يوجد بصور عديدة منها: نسخ الأقراص المرنة أو المدمجة (CD-ROM) أو أقراص الفيديو الرقمية (DVD) أو تحميل البرامج عن طريق الإنترنت أو تحميل القرص الصلب بطريقة غير مصرح بها، أو الاستفادة من تعدد الاستخدام للرخصة، أو الأخذ من الإنترنت أي معلومة سواء كانت نصاً أو صوتا أو صورةً أو فلم أو شكلاً أو تصميماً دون أذن من أصحابها. (دعاء مصيلحي،٢٠٠٧م)

وتعتبر "قرصنة برامج الحاسب" كذلك من الجرائم التي تحاربها جميع الدول نظرا لما تسببه من خسائر كبيرة لمعظم الشركات التي تنتج برامج حاسوبية. ومع ذلك فقد شهد مستوى الحفاظ على حماية الحقوق الفكرية تجاوزات كبيرة وأصبح هاجساً لكل شركة أو مفكر أو مخترع من الاعتداء على حقوقه من خلال القرصنة غير المشروعة. كما أن معظم الجهات التي تحاول حماية حقوق الشركات الكبرى أو المبدعين في هذا المجال مازالت جهودها محدودة في ملاحقات المتورطين في عمليات السطو اليومي على جهود الغير، فهناك أموال طائلة تخسرها معظم دول العالم بسبب القرصنة تقدر بمليارات الدولارات. (العوفي، ٢٠٠٨)

ومن المعروف أن مكافحة عمليات القرصنة تشكل تحديا هاما أمام الشركات المنتجة للبرامج الحاسوبية، وتكبدها خسائر كبيرة تقدر سنوياً بمليارات الدولارات. حيث تشير الإحصائيات أن نسبة البرمجيات المسروقة من البرمجيات الموجودة في الأسواق العالمية وصلت إلى ٣٦% ، وهو ما يتسبب في خسائر فادحة للشركات المنتجة، حيث تقدر الخسائر بحوالي تسعة وعشرين مليار دولار سنوياً (عباس وآخرون ، ٢٠٠٥م). كما حذر (الضبعان،٢٠٠٥)، ممثل اتحاد منتجي برامج الحاسب التجارية في المملكة العربية السعودية، من ظاهرة (قرصنة البرامج الحاسوبية) بعد أن قُدرت خسائر المملكة بـــمائتي مليون دولار أمريكي والتي تعادل سبع مئة وخمسون مليون ريال سعودي سنويا، معتبراً أن مثل هذه الممارسات تهدد الاقتصاد الوطني وتساعد بشكل كبير على تقليل حجم الاستثمارات الأجنبية الموجهة للسوق المحلية من جراء هذه الأعمال التي قادت السعودية لتحتل ثالث أسوأ مرتبة عالمياً بين أكثر دول العالم ضياعاً للملكية الفكريةً. (الضبعان،٢٠٠٥).

مشكلة الدراسة

يقرر (العوضي، ٢٠٠٨) بأن العالم يعيش عصر الثورة الثالثة وأن هذه الثورة لها أسماؤها الكثيرة منها أنها ثورة الاتصالات، ومنها أنها ثورة المعلوماتية أو عصر المعلوماتية. ويمكن تلخيص هذه الثورة العلمية بأن العالم يعيش تطورا تقنيا لم يعرف له مثيل في شموله وسرعته وتطوراته المتلاحقة وتطبيقاته المتنوعة. هذا التطور التقني هو الذي سوف يحكم تطور المجتمعات بل وتطور العلاقات الدولية. فالدول المتقدمة قرأت جيدا هذه الثورة العلمية التقنية من كل نواحيها، ولاشك أن هذه القراءة كانت وراء جهود الدول المتقدمة لصياغة اتفاقية حقوق الملكية الفكرية ثم جعل الدول الأخرى تقبلها.

أما فيما يتعلق بالسعودية فتقول (هيام المفلح، ١٤٢٩هـــ): حين تطالع ما ينشر من إحصائيات وأخبار وتحقيقات حول موضوع حقوق الملكية الفكرية في المملكة تقف متعجباً أمام أرقام "القرصنة" التي تصدمك بواقعها، فلا تملك إلا أن تتساءل عن مستوى الوعي بماهية هذه الحقوق وآثار انتهاكها أو حمايتها، لدى فئات مجتمعنا! وفي سياق تعليقها على نتائج دراسة (البهلال والأمير، ٢٠٠٨م) التي توصلت إلى أن (٨٣ %) من موظفي القطاع الحكومي بمدينة الرياض (٣٢٦ موظف) يستخدمون برامج مقرصنة، تتساءل (هيام المفلح، ١٤٢٩هـــ) بقولها: إذا كان هذا هو حال الوعي لدى فئة الموظفين الحكوميين، فيا ترى كيف سيكون الحال بالنسبة لفئة الطلاب نواة المستقبل؟

أما (الضبعان، ٢٠٠٥) فيرى أن ضعف الحماية الفكرية لا يرجع لغياب التشريعات فقط، وإنما يرجع بالدرجة الأولى لعدم وعي المواطنين بتأثيرات ذلك على الاقتصاد. وتأيد (أسماء أحمد، ٢٠٠٥) هذا الرأي بقولها: إن ارتفاع معدلات القرصنة بشكل ملموس سببه يعود لعدم وجود وعي

لدى بعض المواطنين بأهمية الحفاظ على حقوق منتجي البرامج الحاسوبية، مما ساعد على انتشار القرصنة في المملكة.

وفي مقابلة مع (الضبعان، ٢٠٠٥)، ممثل اتحاد منتجي برامج الحاسب Business Software Alliance (BSA) بالسعودية، أفاد بأن سهولة الوصول إلى المنتجات غير المرخصة وبأسعار أقل بكثير تجعل من الصعب للغاية تطبيق أي إجراءات لمحاربة القرصنة. ولكن اتحاد منتجي برامج الحاسب يقول إن معركته الأكبر هي توعية العملاء بمزايا النسخ الأصلية على النسخ المقلدة التي ينتجها تجار غير قانونيين. كما سعى الاتحاد خلال الفترة الماضية إلى أن يكون دوره تثقيفياً وذلك لحداثة نظام حماية الملكية الفكرية للمنتجات الفكرية الرقمية، وإدراكه لأهمية وجود بيئة مدركة وواعية بأهمية تطبيق النظام، كي لا يدّعي البعض عذر الجهل عند تطبيقه بشكل صارم. (أسماء أحمد، ٢٠٠٥م)

كما أوضح (السبيل، ٢٠٠٥)، وكيل وزارة الثقافة والإعلام للشؤون الثقافية بالمملكة العربية السعودية، أن موضوع الحماية الفكرية مهم، ويحتاج إلى مزيد من الوعي فيما يتصل بـــالحقوق الفكرية. وفي هذا السياق أكد (الشرم، ٢٠٠٨)، مدير مركز المعلومات والحاسب الآلي في جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، على أهمية إدخال مفاهيم حقوق الملكية الفكرية في المناهج التربوية بالمدارس والجامعات السعودية.

ومن المعلوم أنه قبل القيام بحملة توعية بأهمية الحفاظ على حقوق الملكية الفكرية، أو إدخال مفاهيم حقوق الملكية الفكرية في المناهج التربوية بالمدارس والجامعات السعودية، فإن هناك حاجة لتقدير الاحتياج Needs Assessment، ومن المعلوم أن تقدير الاحتياج يتطلب معرفة الواقع الحالي لوعي المواطنين، وعلى وجه الخصوص فئة المعلمين والطلاب، وبالذات طلاب الجامعة، بأهمية حماية حقوق منتج البرامج الحاسوبية.

لذا فإنه يمكن صياغة مشكلة الدراسة بالسؤال الرئيس الآتي:

ما واقع وعي المعلمين وطلاب جامعة الملك سعود بأهمية حماية حقوق منتجي البرمجيات الحاسوبية؟ وينبثق من هـــذا السؤال الرئيس الأسئلة الفرعية الآتية:

١. ما واقع وعي المعلمين بأهمية حماية حقوق منتجي البرمجيات الحاسوبية؟
٢. ما واقع وعي طلاب جامعة الملك سعود بأهمية حماية حقوق منتجي البرمجيات الحاسوبية؟
٣. هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين مستوى وعي المعلمين والطلاب بأهمية حماية حقوق منتجي البرمجيات الحاسوبية؟
٤. هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين إستجابات الطلاب تجاه أهمية حماية حقوق منتجي البرمجيات الحاسوبية تعزى إلى متغير تخصص الطلاب في المرحلة الثانوية (علمي – أدبي)؟

٥. هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين إستجابات المعلمين تجاه أهمية حماية حقوق منتجي البرمجيات الحاسوبية تعزى إلى متغير تخصص المعلمين في المرحلة الجامعية؟

أهداف الدراسة

١. المساهمة في نشر الوعي بأهمية حماية حقوق الملكية الفكرية.
٢. معرفة واقع وعي المعلمين بأهمية حماية حقوق منتجي البرمجيات الحاسوبية.
٣. معرفة واقع وعي طلاب جامعة الملك سعود بأهمية حماية حقوق منتجي البرمجيات الحاسوبية.

أهمية الدراسة

١. المساهمة في تطمين المبدعين إلى إمكانية نشر برامجهم الحاسوبية ومصنفاتهم الإلكترونية/الرقمية دون خشية قرصنتها أو استنساخها من غير تصريح من قبلهم.
٢. المساهمة في الحفاظ على حق منتج البرامج الحاسوبية ودفعه للمزيد من الإبداع والإنتاج. وذلك نظر لما يوفره الوعي بأهمية الحماية من تشجيع للمبدعين عن طريق الاعتراف بهم أو مكافأتهم مكافأة مالية عادلة.
٣. المساهمة في إرساء دعائم الاقتصاد الوطني من خلال نشر الوعي بأهمية حماية الملكية الفكرية المتعلقة بالبرامج الحاسوبية.

منهج الدراسة:

اعتمدت الدراسة الحالية المنهج الوصفي لمناسبته لطبيعة الدراسة، وقد استعان الباحث بهذا المنهج بهدف التعرف على واقع وعي المعلمين وطلاب جامعة الملك سعود بحقوق الملكية الفكرية المتعلقة بحماية البرامج الحاسوبية.

الدراسة أداة:

لأجل جمع البيانات اللازمة لهذه الدراسة، قام الباحث باستعراض ومراجعة العديد من الدراسات والمقالات والكتابات ذات الصلة بموضوع البحث، ومن ثم قام الباحث بتصميم أداة الدراسة مستفيدا من الدراسات والمقالات التي استعرضها، وبالذات كتابات (محمد عدنان سالم) على وجه الخصوص.

بعد الانتهاء من تصميم الأداة، قام الباحث بعرضها على مجموعة من المحكمين بهدف التأكد من صدقها.

تكونت الإستبانة من (٥٣ سؤال) موزعة على أربعة محاور وذلك كما يلي:

المحور الأول: الإيجابيات الموهومة لاستباحة حقوق الملكية الفكرية (١٠ أسئلة)

المحور الثاني: دواعي وإيجابيات حماية حقوق الملكية الفكرية (١٧ سؤال)

المحور الثالث: آليات حفظ وحماية حقوق الملكية الفكرية (٧ أسئلة)

المحور الرابع: واقع حقوق الملكية الفكرية في السعودية (١٩ سؤال)

هذا وقد تمت صياغة عبارات محاور الإستبانة الأربعة على وجهين: فعبارات المحورين الثاني والثالث تمت صياغاتها بطريقة إيجابية، وبالتالي فهذا يعني أنه كلما ارتفعت قيمة المتوسط الحسابي أو النسبة المئوية لعبارات المحور الثاني أو الثالث فهذا يدل على إيجابيتها.

في حين تمت صياغة عبارات المحورين الأول والرابع بطريقة سلبية، وبالتالي فهذا يعني أنه كلما ارتفعت قيمة المتوسط الحسابي أو النسبة المئوية لعبارات المحور الأول أو الرابع فهذا يدل على سلبيتها.

صدق الأداة Validity

قام الباحث بعرض الإستبانة على مجموعة من المحكمين من ذوي الخبرة والتجربة في مجال تقنية المعلومات والملكية الفكرية. هذا وقد طلب الباحث من المحكمين إبداء آرائهم في عبارات الإستبانة من حيث وضوح العبارات من عدمها، ومدى ملاءمتها لطبيعة الدراسة. بعد الحصول على آراء المحكمين قام الباحث بمراجعة الأداة بعد تحكيمها، وإجراء عددا من التعديلات والإضافات التي اقترحها المحكمون، ثم قام بإخراجها بصورتها النهائية.

صدق الاتساق الداخلي لأداة الدراسة

تم حساب معامل الارتباط بيرسون (Pearson) باستخدام برنامج SPSS بين كل عبارة من عبارات المحور والدرجة الكلية للمحور وذلك لجميع المحاور الأربعة المكونة للأداة، وكانت النتائج دالة إحصائيا عند مستوى (٠،٠١) بالنسبة للمحورين: الأول و الثالث، وعند مستوى (٠،٠٥) بالنسبة للمحورين الثاني والرابع ، وذلك كما هو مبين في جدول (١). وهذا يدل على التماسك والاتساق الداخلي بين عبارات كل محور من محاور الأداة.

جدول (١)

معاملات الارتباط لكل محور من محاور الاستبانة

المحور	الارتباط	مستوى الدلالة
المحور الأول	٩٢	□ = (٠،٠١)
المحور الثاني	٧٥	□ = (٠،٠٥)
المحور الثالث	٨٩	□ = (٠،٠١)
المحور الرابع	٧٨	□ = (٠،٠٥)

ثبات الأداة Reliability

ينبغي إن تتسم الأداة بالثبات بحث تعطي نتائج صحيحة عندما يتم استخدامها في أوقات متفاوتة أو في وظروف مختلفة، أو عندما يطبقها أناس آخرون غير الذين قاموا بتصميمها وبناءها. ولهذا عمد الباحث إلى حساب معامل ثبات ألفا كرونباخ Alpha Cronbach Coefficient لأجل التأكد من ثبات الأداة، هذا وقد بلغ متوسط قيم معامل ثبات ألفا كرونباخ (٠،٨٩٦) وهذا يؤكد ثبات المقياس.

مجتمع الدراسة وعينتها:

- **مجتمع الدراسة:**

تكون مجتمع الدراسة من جميع المعلمين، الذين كانوا يدرسون دورة تربوية بكلية التربية – جامعة الملك سعود، في الفصل الدراسي الثاني من العام الجامعي ١٤٢٩/١٤٣٠هـ، وعددهم ٤٤ معلما.

كما تكون مجتمع الدراسة كذلك من جميع الطلاب، المسجلين في مقرر الحاسب الآلي واستخداماته في التدريس (٢٥٠نهج) بكلية التربية – جامعة الملك سعود، في الفصل الدراسي الثاني من العام الجامعي ١٤٢٩/١٤٣٠هـ، وعددهم ٣٧١ طالبا.

- **عينة الدراسة:**

تم تطبيق الدراسة الحالية على ٢٢ معلما. و ٨٧ طالبا من مجتمع الدراسة المذكور أعلاه.

حدود الدراسة:

- **الحدود الزمانية:**

أجريت هذه الدراسة خلال الفصل الدراسي الثاني من العام الجامعي ١٤٢٩/١٤٣٠هـ

- **الحدود المكانية:**

اقتصر إجراء هذه الدراسة على المعلمين، الذين كانوا يدرسون دورة تربوية بكلية التربية – جامعة الملك سعود، والطلاب، المسجلين في مقرر الحاسب الآلي واستخداماته في التدريس (٢٥٠نهج) بكلية التربية – جامعة الملك سعود

مصطلحات الدراسة:

أولا: الحق

يعرف الحق على أنه كل صالح مشروع يحميه القانون ويقوم القانون بصيانة هذا الحق ومعاقبة من يعتدي عليه في حياة الفرد، وبعد موته. (عوض ، ٢٠٠٥م ، ٩)

ثانيا: الملكية الفكرية

يُقصد بالملكية الفكرية حق الفرد (الأفراد أو المؤسسة) في حماية ما ابتكره أو ألفه، وتمكينه من التصرف به، ومنع غيره من التصرف في هذا الابتكارأوالمؤلف إلا بموافقته.

(عمشوش، ٢٠٠٨م)

أما الملكية الفكرية، حسب ما عرفها المركز المصري للملكية الفكرية وتكنولوجيا المعلومات، فهي كل ما ينتجه ويبدعه العقل والذهن الإنساني، فهي الأفكار التي تتحول أو تتجسد في أشكال ملموسة يمكن حمايتها، وتتمثل في الإبداعات الفكرية والعقلية، والابتكارات مثل الاختراعات والعلامات والرسوم والنماذج وتصميمات الدوائر المتكاملة. (عبد القادر، ٢٠٠٧)

وتنقسم الملكية الفكرية إلى قسمين: الملكية الصناعية المرتبطة ببراءات الاختراع، والعلامات التجارية والرسوم والنماذج الصناعية، وما يقع في حكمها، والقسم الآخر يخص حق المؤلف الذي يشمل المصنفات الأدبية والفنية، والحقوق المجاورة لحق المؤلف مثل منتجي البرمجيات الحاسوبية والتسجيلات الصوتية في الأشرطة وكذلك حقوق الهيئات الإذاعية والتلفزيونية. (عمشوش ، ٢٠٠٨م، ٣)

ثالثا: المنتج أو المؤلف

هو الشخص الذي أنتج المصنف (البرمجية الحاسوبية) والذي يتمتع بالحقوق المترتبة على المصنف دون أن يشاركه شخص أخر، وقد يكون شخصاً معنوياً أو طبيعيا أو باسم مستعار بشرط ألا يكون هناك أي شك في شخصية المؤلف. (دعاء مصيلحي،٢٠٠٧م)

رابعا: حق المؤلف أو المنتج:

مصطلح قانوني يصف الحقوق الممنوحة للمبدعين في مصنفاتهم الأدبية والفنية، ويشمل المصنفات الأدبية وبرامج الحاسوب وقواعد البيانات والبرامج والأفلام والقطع الموسيقية والمصنفات الفنية مثل اللوحات الزيتية، الرسوم، الصور الشمسية والمنحوتات ومصنفات الهندسة المعمارية والخرائط الجغرافية والرسوم التقنية. تتمتع الحقوق المادية للمؤلف بالحماية طيلة مدة حياة المؤلف يضاف إليها مدة خمسين سنة تسري اعتبارا من نهاية السنة التي حصلت فيها وفاة المؤلف أو آخر مؤلف في حالة الأعمال المشتركة. (شنيكات،٢٠٠٧)

خامسا: البرامج الحاسوبية

هي الكيان المعنوي لنظام الحاسب الآلي و تضم برمجيات التشغيل المناط بها إتاحة عمل مكونات النظام، والبرمجيات التطبيقية مثل معالجة النصوص وبرامج تعليمية ومناهج رقمية وكتب إلكترونية، وقد اختلف في تصنيف البرامج الحاسوبية، فمنهم من اعتبرها من نظام براءات الاختراع، لما تشمله من سمة الاستغلال الصناعي، وطرف آخر يدعو إلى حمايتها عبر نظام الأسرار

التجارية لاحتوائها على سر تجاري، واتجاه آخر يدعو إلى اعتبارها ضمن نطاق المصنفات الأدبية (حق المؤلف). (هند علوي ، ٢٠٠٧م)

سادسا: انتهاك حقوق منتج البرامج الحاسوبية

أن انتهاك الحقوق الملكية في بيئة التقنية يوجد بصور عديدة، ومن أمثلتها المعروفة نسخ الأقراص المرنة أو المدمجة أو تحميل البرامج عن طريق الإنترنت أو تحميل القرص الصلب بطريقة غير مصرح بها، أو تأجير البرامج أو الاستفادة من تعدد الاستخدام للرخصة، أو الأخذ من الإنترنت أي معلومة سواء كانت نصاً أو صورةً أو فلم أو شكلاً أو تصميماً . (دعاء مصيلحي،٢٠٠٧م)

سابعا: الوعي

هو شحنة عاطفية وجدانية قوية تتمكن من كثير من مظاهر السلوك لدى الفرد، ويتم تكوين الوعي من خلال مراحل العمل التربوي في مختلف مراحل التعليم، وكلما كان الوعي أكثر نضوجاً وثباتاً كان ذلك أكثر قابلية لدعم وتوجيه السلوك الرشيد في الاتجاه المرغوب فيه.

(eagle eye, 2007)

ثامنا : القرصنة Piracy

نسخ أو نشر أو توزيع البرمجيات الحاسوبية بطريقة غير مشروعة. (Adobe, 2009)

إجراءات البحث

قام الباحث بتوزيع الإستبانات على ٢٢ معلما كانوا يدرسون دورة تربوية بكلية التربية – جامعة الملك سعود، في الفصل الدراسي الثاني من العام الجامعي ١٤٣٠/١٤٢٩هـ، كما وزع الإستبانة كذلك على ٨٧ طالبا من الطلاب المسجلين في مقرر الحاسب الآلي واستخداماته في التدريس (٢٥٠نهج) بكلية التربية – جامعة الملك سعود، في الفصل الدراسي الثاني من العام الجامعي ١٤٣٠/١٤٢٩هـ. كان عدد الاستبانات الراجعة ٢٢ إستبانة (معبئة من قبل المعلمين) ، تم استبعاد اثنتين بسبب نقص في الإجابات، و(٨٧) استبانة (معبئة من قبل الطلاب)، تم استبعاد إستبانة واحدة فقط بسبب عدم اكتمال الإجابة عليها.

طريقة التحليل الإحصائي

تم إدخال البيانات إلى البرنامج الإحصائي Statistical Package for Social Sciences (SPSS)، وبواسطة هذا البرنامج تم حساب الإحصاءات الآتية:

١. حساب معامل ثبات الفا كرونباخ Alpha Cronbach Coefficient لأجل التأكد من ثبات الأداة.
٢. حساب معامل الارتباط بيرسون (Pearson) لحساب صدق الاتساق الداخلي لأداة الدراسة.
٣. حساب المتوسطات الحسابية والنسب المئوية لمحاور الدراسة الأربعة بالنسبة لاستجابات المعلمين والطلاب.

٤. حساب التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية لاستجابات المعلمين والطلاب تجاه محور الدراسة الأول.
٥. حساب التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية لاستجابات المعلمين والطلاب تجاه محور الدراسة الثاني.
٦. حساب التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية لاستجابات المعلمين والطلاب تجاه محور الدراسة الثالث.
٧. حساب التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية لاستجابات المعلمين والطلاب تجاه محور الدراسة الرابع.
٨. حساب المتوسطات والانحرافات المعيارية وقيم (ت) لدلالة الفروق بين أراء المعلمين والطلاب بالنسبة لمحاور الدراسة الأربعة، والمجموع الكلي.
٩. حساب المتوسطات والانحرافات المعيارية وقيم (ت) لدلالة الفروق بين متوسطي درجات متغير (تخصص الطلاب في الثانوية) على محاور الإستبانة ومجموعها الكلي.
١٠. حساب قيم (مربع كاي) Chi-Square لدلالة الفروق بين متوسطات درجات متغير(تخصص المعلمين في الجامعة) على محاور الإستبانة ومجموعها الكلي.

الإطار النظري

يقرر (سالم، ٢٠٠٣)، رئيس اللجنة العربية لحماية حقوق الملكية الفكرية، بأن حق المؤلف حق طبيعي من حقوق الإنسان يترتب له نظير جهده الذي يبذله، ولئن كان استثماره لجهده العضلي حقاً تعترف به كل الشرائع والقوانين والأعراف، فإن اعترافها بحقه في استثمار جهده الفكري يكون من باب أولى. ذلك أن الجهد الفكري أسمى وأرقى من الجهد العضلي، ولئن كان عمل اليد يجلب للإنسان التعب والعرق، فإن عمل الفكر يسبب له السهر والأرق، ولئن كانت السخرة تُتصور في الجهد العضلي يساق إليها الإنسان بالإكراه، فإنها لا تُتصور في الجهد الفكري، إذ لا يمكن تسخير الإنسان للتفكير بالإكراه، ومن المتعذر الدخول إلى تلافيف دماغه لجني ثمرات أفكاره.

وفي هذا المنعطف الحاد - الذي تجتاز فيه البشرية اليوم عصر اقتصاد الصناعة إلى عصر اقتصاد المعرفة ، وتتبدل فيه معايير تقدم الأمم، فغدا يقاس بمقدار ما تملكه من ثروة المعلومات، أكثر مما يقاس بمقدار ما تملكه من ثروة المال– تعاظم دور العمالة الفكرية واشتد الطلب عليها، وتقلص دور العمالة اليدوية وتراجع سوقها، وأصبحت قضية حماية الحق الفكري ضرورة من ضرورات التقدم. (سالم، ٢٠٠٣)

هذا وقد نالت حماية حقوق الملكية الفكرية اهتمام الدول الصناعية المتقدمة منذ ظهور الاختراعات الحديثة في النصف الأخير من القرن التاسع عشر، وقد ارتبط ذلك بالنهضة الصناعية التي قامت في أوروبا، وما صاحبها من تغيرات اقتصادية هائلة وازدياد حركة المبادلات التجارية بين الدول، مما أدى إلى ظهور علاقات اقتصادية اقتضت وضع أنظمة قانونية لحماية حقوق الملكية الفكرية على المستوى الدولي تجنباً لتعرض أصحاب هذه الحقوق للاعتداء عليها إذا ما انتقلت المنتجات خارج الحدود الجغرافية لدولهم. (عوض، ١٤٢٥)

وعلى الرغم من أهمية الحفاظ على حقوق الملكية الفكرية، نجد أن العالم على اختلاف قدرات دوله يواجه هجمة شرسة من القرصنة الفكرية والصناعية والتجارية تكبد الدول خسائر مادية ضخمة مما استوجب مواجهة هذا الاعتداء على حقوق الآخرين بقوة النظام بشكل فردي لكل دولة وبشكل جماعي عبر المنظمة العالمية للملكية الفكرية المعروفة اختصاراً (الوبيو WIPO) فضلاً عن التعاون الثنائي بين الدول.

هذا وقد بين كل من (مراد، ١٤٢٢هـ) و(العيتاني، ٢٠٠٨) و(عوض، ١٤٢٥ هـ) بأن الحماية للملكية الفكرية ليست وليدة الساعة أو حتى القرن الماضي، بل هي قديمة يصل عمرها إلى أكثر من ١٢٠ سنة، فقد كانت ثمرة لاجتماعات مبكرة عقدت في باريس بتاريخ ٢٠ مارس عام ١٨٨٣م، وعرفت بعد ذلك "باتفاقية باريس" لحماية الملكية الصناعية بين الدول الموقعة عليها، والتي عادت وأجمعت ووقعت في ١٩ سبتمبر عام ١٨٨٦م على نظام حماية الملكية الفكرية بما عرف "باتفاقية برن". ولقد أنشئت لكل من هاتين الاتفاقيتين أمانة فنية أطلق عليها اسم "المكتب الدولي"، واتحد هذان المكتبان في عام ١٨٩٣م، لتحقيق الإدارة المشتركة للاتفاقيتين الدوليتين. وبتطور نشاط المكتب الموحد وتزايد عدد الاتفاقيات الدولية المبرمة على صعيد حماية حقوق الملكية الفكرية، أدى هذا إلى التوصل إلى الاتفاقية الدولية لإنشاء "المنظمة العالمية للملكية الفكرية" المعروفة بالويبو Intellectual -Organization (WIPO) World Property التي أنشئت في استكهولم عام ١٩٦٧ م، لتدخل حيز التنفيذ في عام ١٩٧٠م، ثم تتحول إلى إحدى الوكالات المتخصصة للأمم المتحدة في عام ١٩٧٤م.

بعد ذلك اتجهت الدول الصناعية المتقدمة، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، للبحث عن وسائل أو قنوات أكثر فعالية من (الويبو WIPO) لحماية الملكية الفكرية لقصور الاتفاقات الحالية (من وجهة نظرها) عن تلبية طموحات الدول المتقدمة وخلوها من العقاب لمن يخالف القواعد المنظمة لها. كما أن (الويبو WIPO) من وجهة نظر الدول المتقدمة أثبتت عدم صلاحيتها لإيجاد رقابة فعالة على عملية حماية الملكية الفكرية، ولذلك وجهت الدول المتقدمة طموحاتها إلى اتفاقية (الجات GATT) حيث بدأت الدول الصناعية في طرح ومناقشة الملكية

الفكرية منذ أواخر جولة طوكيو ١٩٧٣- ١٩٧٩م. مع التركيز فيها على ضرورة أن تسن أو تعدل كل دولة تشريعاتها الوطنية بما يتمشى مع المعايير الجديدة، وإلا فرضت عليها عقوبات اقتصادية في حالة عدم الالتزام. وبتاريخ ١٥ إبريل ١٩٩٤كان ظهور الوجه الجديد لاتفاقية المنظمة للملكية الفكرية المتصلة بالتجارة Trade- Related Aspects of Intellectual Property Rights والمعروفة ب (التريبس TRIPS) وذلك في مفاوضات الجولة الثامنة والأخيرة من جولات الجات GATT (جولة الأوروجواي)، وذلك قبل تحولها إلى منظمة التجارة العالمية في عام ١٩٩٥م. (عوض، ١٤٢٥ هـ)

ولقد رغبت الدول المتقدمة بإدخال اتفاقية (التريبس TRIPS) في نطاق منظمة التجارة العالمية (WTO)، من أجل حماية براءات الاختراع في الدول النامية أثناء التصدير من جهة، ومن جهة أخرى؛ يرون أن الملكية الفكرية هي نتاج العقل؛ فكان لابد من الحصول على عائدات تكفل توفر حوافز للإبداع، ولذلك كان لابد من حماية الإبداعات الإنسانية والحصول على فوائد الابتكار وتوفير حماية مضمونة وقوية للمبتكرين خاصة في مجال الأدوية والإلكترونيات والمعلومات والأسرار الصناعية. (العيتاني، ٢٠٠٨)

كما أكدت اتفاقية (التريبس TRIPS) على أحقية الاستفادة من حماية المصالح المعنوية والمادية الناجمة عن الناتج العلمي أو الأدبي أو الفني للمؤلف، وصنفت الحقوق إلى ثلاثة هي: أولا: الحماية الفكرية لحقوق المؤلفين من أدباء ومفكرين وفنانين وشعراء ومنتجين للأفلام والمسلسلات والبرامج الحاسوبية، ثانيا: براءات اختراع لكل إنتاج صناعي أو طبي أو علمي.

ثالثا: العلامات التجارية، والرسوم، والنماذج الصناعية والبيانات الجغرافية. حيث تضمن لمالكي العلامات والاختراعات ميزة الاستفادة مما قدموه، وهو ما حفز الآخرين لمواصلة الاختراع والتأليف والنشر وتحقيق رفاهية عالية للإنسان في هذا الوجود، فتوالت الابتكارات والاختراعات التي أصبح من الضروري حمايتها من أولئك القراصنة الباحثين عن الكسب غير المشروع بسلب جهود الآخرين دون خوف من خالق ولا وازع من ضمير. (عوض، ١٤٢٥ هـ)

أما المجالات التي تعمل عليها حقوق الملكية الفكرية وفقا ل(العوضي،٢٠٠٨) فهي كثيرة ومتنوعة و تشمل ما يلي:

- براءات الاختراع.
- حقوق النشر.
- حقوق الفنانين ومنتجي التسجيلات الصوتية.
- العلامات التجارية بما فيها مصدر المنشأ والتصاميم الصناعية والأسرار التجارية.
- برامج الحاسب الآلي وتجميع البيانات.

- حقوق منتجي التسجيلات الصوتية وهيئات الإذاعة.
- المؤشرات الجغرافية.

كما يرى (العوضي، ٢٠٠٨) أن اتفاقية (التريبس TRIPS) تعمل على تحقيق حماية الملكية الفكرية بوسيلتين رئيسيتين: الوسيلة الأولى هي الحصول على تصريح من مالك الحق الفكري بالاستفادة من هذا الحق، سواء كان اختراعا أو اكتشافا أو غيره. الوسيلة الثانية هي أن يدفع الذي يحصل على هذا التصريح ثمنا لهذا الانتفاع؛ أي أن يدفع مبلغا من المال لأنه استفاد من الاختراع أو الاكتشاف أو العلامة التجارية التي تعتبر من حقوق الملكية. ويعزو (العوضي، ٢٠٠٨) مبرر البلاد المتقدمة من سن وفرض إتفاقيات الملكية الفكرية مثل (الويبو WIPO) و (التريبس TRIPS) بأنها هي التي تتحمل تكلفة الإنفاق على البحث العلمي بما يحمله من اختراعات واكتشافات جديدة. وبينما تتحمل البلاد المتقدمة هذه التكلفة فإن بلدان العالم كله المتقدمة والنامية تستفيد من الاختراعات والاكتشافات الناتجة من البحوث العلمية في بناء الدولة وفي تحقيق التقدم أو الإسراع به.

هذا الأمر جعل البلاد المتقدمة تتهم البلدان النامية بأنها تستفيد من البحوث العلمية دون أن تساهم في الإنفاق على هذه البحوث، أي بدون أن تتحمل تكلفة في هذه البحوث. من هذا المنطلق يرى (العوضي، ٢٠٠٨) بأن اتفاقيات حقوق الملكية الفكرية قدمت حل لمصلحة البلدان المتقدمة. وبعبارة أكثر صراحة إن البلدان المتقدمة أعدت هذه الاتفاقيات لتجبر البلدان النامية على أن تتحمل جزءا من تكلفة البحوث العلمية التي تجريها البلدان المتقدمة، سواء بمعرفة أفراد أو مؤسسات أو مراكز بحثية. وأنما ستدفعه البلدان النامية بناء على اتفاقيات حقوق الملكية الفكرية سوف يكون متساويا مع الاستفادة التي تحصل عليها، أو أن الأمر سوف يتحول إلى وسيلة لاستغلال البلاد النامية لصالح البلاد المتقدمة كما حدث طوال تاريخ العلاقات الدولية .

في حين يرى كل من (يونس وإبراهيم، ٢٠٠١م) بأن بعض التحليلات أظهرت أن هناك أغراضًا خبيثة وراء إصرار الدول المتقدمة، وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية، على تطبيق اتفاقيات حقوق الملكية الفكرية، ومنها الهيمنة على المعرفة والتكنولوجيا لكي تضمن تبعية الدول النامية لها وعدم انتقال المستحدثات التكنولوجية إليها.

حق الملكية الفكرية في البيئة الرقمية

أثارت برامج الحاسوب جدلا واسعا في السبعينات الميلادية بشأن طبيعتها، وموضع حمايتها من بين تشريعات الملكية الفكرية، حيث تعددت الآراء حول تصنيفها. فهناك من يدعو إلى حمايتها عبر نظام براءات الاختراع، لما تشمل من سمة الاستغلال الصناعي، وطرف آخر يدعو إلى حمايتها عبر نظام الأسرار التجارية لانطوائها على سر تجاري، واتجاه آخر يدعو إلى اعتبارها ضمن نطاق

المصنفات الأدبية (حق المؤلف)، وذلك نظرا لما تنطوي عليه من أفكار في شكل خوارزميات. أما من الجانب التشريعي فقد تم اعتبارها ملكية أدبية بموجب التشريع الذي وضعته منظمة الوايبو، واتفاقية تربس، واتفاقية بيرن. (هند علوي، ٢٠٠٧)

فقوانين حماية حق المؤلف، حسب اتفاقية تربس، تتضمن البرمجيات الحاسوبية، سواء كانت بلغة المصدر أو الآلة، إضافية إلى قواعد المعلومات. فالاتفاقية تحمى برامج الحاسب، وقواعد البيانات وفقا لحق المؤلف طيلة حياته ولمدة خمسين عاما بعد وفاته. وتشمل الحماية، الحقوق المعنوية للمؤلف، والحقوق المالية لاستغلال المصنف، وهي حماية استئثارية للمؤلف يمنع من خلالها أي استعمال يضر بمصلحته. (هند علوي، ٢٠٠٧)

وعند مقارنة المواد المطبوعة بالمواد الرقمية، نجد أنه لا توجد مشاكل كبيرة بالنسبة لحقوق النشر أو الملكية الفكرية في مجال المواد المطبوعة (الكتب والصحف والمجلات والدوريات العلمية)، فشراء المكتبة للنسخة المطبوعة يخولها لإعارتها لمن تريد وبأي عدد من المرات بدون الحصول على أي ترخيص من مالك حقوق النشر، كما أن المستفيد من المكتبة التقليدية يقوم باستعارة وعاء المعلومات من أجل القراءة والإطلاع ومن ثم يقوم بإعادته للمكتبة لتقوم هي بعد ذلك بإعارته لشخص آخر. بينما في المكتبة الرقمية فالأمر مختلف تماماً، فلا توجد هناك عملية استعارة أساساً فالمستفيد يقوم بعملية إنزال مصدر المعلومات الرقمي Download من موقع المكتبة على الشبكة مما يخوله لملكيته الكاملة، كما أن المكتبة تتيح أي عدد مهما بلغ من عمليات إنزال مصدر المعلومات الرقمي. ويخشى كثير من المهتمين بحماية حقوق النشر والملكية الفكرية في هذه الحالة من قيام هذا المستفيد أو غيره بأي عمل غير نظامي ربما ينتج عنه فقد معلومات المؤلف من مصدر المعلومات الرقمي، أو قد توضع بغير أسمه، كما أنه في بعض الأحيان ربما تظهر بيانات المؤلف صحيحة وسليمة ولكن قد يحدث تغيير في محتويات مصدر المعلومات الرقمي وذلك بإضافة أو حذف محتوياته بغير علم المؤلف ورغبته والتي ربما تؤدي إلى ظهور اسم المؤلف على مادة أو أفكار تختلف مع معتقداته وقناعاته. (عرب،٢٠٠٣).

ويرى (سالم، ٢٠٠٣) أن تجارة البرمجيات الحاسوبية تشكل اليوم أرقاماً مذهلة في ميزانيات الأمم التي أسرعت في التحول إلى اقتصاد المعرفة، تتضاءل إزاءها الأرقام الصناعية والزراعية. وإذا كان رأس المال الزراعي يعتمد على الخصوبة والتلاؤم المناخي ورأس المال الصناعي على المواد الأولية، فإن المادة الأولية في اقتصاد المعرفة هي الفكر، والفكر مشاع بين الشعوب، موزع بينها بالسوية، مما يضع الجميع على عتبة سباق واحدة وأمام فرص متكافئة. ومن هنا فإن التهاون في مسألة حقوق الملكية الفكرية في نظر (سالم، ٢٠٠٣) يؤدي لحرمان الدخل القومي من إمكاناته التنافسية وموارده التي هي في الأساس ثروة قومية.

هذا وقد أشار (سالم، ٢٠٠٣) إلى أن قرصنة البرامج الحاسوبية والمصنفات الرقمية سيؤدي كذلك لهبوط الإنتاج وجودته. فعندما يحاول القرصان تقليد كتابٍ مثلا، فلن يستطيع أن يحاكيه بنسبة تفوق ٨٥% من الوجهة الفنية، أما على صعيد المواد المستخدمة في الإنتاج، فإن الغرض الربحي لديه وحرصه على تحقيق أرباح سريعة يملأ بها جيوبه على حساب الجودة، سيدفعه إلى استخدام الأردأ والأدنى والأقل جودة. وإذا كان المنتَج الكترونيا على قرص ممغنط (CD أو DVD) فستكون الطامَّة الكبرى التي ستعود على المستخدم بأوخم العواقب: أقراص رديئة بأسعار متدنية تحقق المنافسة، ونَسْخ مستعجل لا يعتمد أياً من قواعد الحماية من (الفيروسات) التي غالباً ما تأتي على جهاز المستخدِم وتخرِّب برامجه، فضلاً عن حرمانه من الحصول على الإصدارات التالية المحسنة التي يصدرها المنتِج الأصلي والخدمات التي يقدمها للمتعاملين معه.

هذا وترى (أسماء أحمد، ٢٠٠٥ م) أن مكافحة عمليات القرصنة تشكل تحديا هاما أمام الشركات المنتجة للبرامج الحاسوبية، وتكبدها خسائر كبيرة تقدر سنوياً بمليارات الدولارات، لذا أنشأت هذه الشركات اتحاداً عالمياً " اتحاد منتجي البرامج الحاسوبية" Business Software Alliance (BSA) تنضوي تحت لوائه جميع شركات الحاسب المنتجة للبرامج للدفاع عن حقوقها ومحاربة ما يسمى بعمليات القرصنة. والاتحاد هو مؤسسة عالمية تمثل كبار شركات تطوير البرمجيات وأنظمة التجارة الالكترونية المنتشرة في ٦٥ بلداً حول العالم، حيث تم تأسيسه عام ١٩٨٨م ويعمل من خلال مكاتبه الموزعة على أنحاء العالم، ويتعاون مع الحكومات والمستهلكين على إدراك أهمية البرمجيات الأصلية ودورها الكبير في تعزيز الاقتصاد ورفع إنتاجية المستخدمين والتنمية العالمية، وكيف أن تطور صناعة البرمجيات مرهون بنجاح حملات محاربة نسخ البرمجيات وتزويرها على الانترنت، وتشتمل جهود الاتحاد على توعية مستخدمي الحاسب بقوانين حماية الملكية الفكرية والدعوة إلى سياسة عامة ترعى الإبداع وتوسع من فرص التجارة وتحارب النسخ غير المشروع للبرمجيات وتوضح مخاطره على الاقتصاد الوطني، ويضم الاتحاد إحدى عشر شركة تقنية عالمية في المملكة. (أسماء أحمد، ٢٠٠٥ م)

حقوق الملكية الفكرية (المعنوية والمادية) لمنتجي البرمجيات الحاسوبية:

١- الحقوق المعنوية (الأدبية)

وهي أن تنسب الفكرة الابتكارية إلى الشخص المبتكر، فله وحده الحق في الكشف عنها للآخرين وإطلاعهم عليها. وتتمثل الحقوق المعنوية بما يلي- :

أ- الحق في أن تنسب البرمجية الحاسوبية إليه وأن يذكر اسمه على جميع النسخ المنتجة.

ب - الحق في تقرير نشر البرمجية الحاسوبية وفي إختيار طريقة النشر وموعده.

ج - الحق في إجراء أي تعديل على البرمجية الحاسوبية سواء بالتغيير أو التنقيح أو الحذف أو

الإضافة.

د- الحق في دفع أي اعتداء على البرمجية الحاسوبية وفي منع أي تشويه أو تحريف أو أي تعديل أخر عليها أو أي مساس بها من شأنه الإضرار بسمعته.

هـ - الحق في سحب البرمجية الحاسوبية من التداول إذا وجدت أسباب جدية ومشروعة لذلك ويلزم المؤلف في هذه الحالة بتعويض من آلت إليه حقوق الاستغلال المالي تعويضاً عادلاً.

(دعاء مصيلحي، ٢٠٠٧ م)

٢- الحقوق المادية

وهي حق الاستغلال المادي للبرنامج الحاسوبي، وتتمثل في الإفادة مالياً من الإنتاج الفكري والإبداعي، فلمالك الحق أن يتصرف بحقه كيفما يشاء، حيث أن للمؤلف الحق في استغلال البرنامج الحاسوبي بأي طريقة يختارها، ولا يجوز للغير القيام بأي تصرف مما هو مبين أدناه دون إذن كتابي من المؤلف أو من ينيبه.

تتمثل الحقوق المادية فيما يلي-:

أ . الحق في استنساخ البرنامج الحاسوبي بأي طريقة أو شكل سواء كان بصورة مؤقتة أو دائمة والحق في إعادة إنتاج البرنامج الحاسوبي وإخراجه.

ب. الحق في ترجمة البرنامج الحاسوبي إلى أي لغة أخرى، أو إجراء أي تحوير عليه.

ج. الحق في التأجير التجاري للنسخة الأصلية من البرنامج الحاسوبي أو نسخة منه إلى الجمهور.

د. الحق في توزيع البرنامج الحاسوبي أو نسخه عن طريق البيع أو أي تصرف أخر ناقل للملكية.

هـ.الحق في استرداد نسخ من البرنامج الحاسوبي، وان كانت هذه النسخ قد أعدت بموافقة صاحب الحق فيه.

و. الحق في نقل البرنامج الحاسوبي إلى الجمهور عن طريق العرض أو النشر الإذاعي أو التلفزيوني أو الانترنت أو أي وسيلة أخرى سلكية كانت أو لاسلكية بما في ذلك إتاحة هذا المصنف للجمهور بطريقة تمكنه من الوصول إليه في أي زمان ومكان يختاره. (دعاء مصيلحي، ٢٠٠٧ م)

أهمية حقوق الملكية الفكرية في البيئة الرقمية وأساليب حمايتها

هناك العديد من الفوائد المترتبة على حماية حقوق الملكية الفكرية في البيئة الرقمية ومن ذلك ما يلي:

- تطور صناعة البرمجيات الحاسوبية مرهون بنجاح حملات محاربة قرصنة البرمجيات.
- الدور الكبير الذي تلعبه البرمجيات الأصلية في تعزيز الاقتصاد ورفع إنتاجية المستخدمين والتنمية العالمية.

- حفز المبدعين والمخترعين على مواصلة الاختراع والتأليف والنشر وإنتاج البرمجيات الحاسوبية.
- الحفاظ على حق المبدعين والمخترعين ومنتجي البرامج الحاسوبية وغيرهم باستثمار حقوقهم المادية والتي تتمثل في الإفادة مالياً من الإنتاج الفكري والإبداعي، حيث أن للمؤلف الحق في استغلال منتجه (البرنامج الحاسوبي) بأي طريقة يختارها.

(دعاء مصيلحي، ٢٠٠٧ م)

دواعي منتجي البرمجيات الحاسوبية طلب الحماية لمنتجاتهم

هناك عدد من الدواعي التي تدعو أصحاب البرمجيات الحاسوبية طلب المزيد من الحماية القانونية عند نشر مصنفاتهم على شبكة الانترنت ، ومن ذلك ما يلي:

١. صعوبة حصول المؤلف على مقابل مادي بسبب استغلال مستخدمي الإنترنت لهذا المصنف بغير ترخيص من المؤلف أو إذن منه، ووجود اعتداءات كثيرة على الحقوق المنشورة في البيئة الرقمية من خلال النشر وإعادة النشر والنسخ الالكتروني والاستغلال لتلك الحقوق بدون موافقة وترخيص مالكها.
٢. صعوبة إيقاف أو منع النشر أو الحد من النشر أو الحصول على تعويض مادي مقابل النشر غير المرخص.
٣. تعدد واختلاف جهات الاختصاص القضائي، والتنازع القانوني والقوانين واجبة التطبيق على نزاعات وقضايا الاعتداء على حقوق المؤلفين في البيئة الرقمية.
٤. صعوبة تقفي المعتدين على حقوق المؤلف حيث يجد صاحب الحق نفسه مضطرا لملاحقة ومتابعة أشخاص عديدين ويتواجدون في عدة دول، بالإضافة إلى التكلفة المادية الكبيرة لملاحقة الأشخاص المعتدين في عدة دول، مما يتطلب جهدا كبيرا وخبراء وتكاليف عالية.

(شبلول، ٢٠٠٧)

أساليب ووسائل انتهاك حقوق منتجي البرمجيات الحاسوبية

هناك العديد من الطرق والأساليب المستخدمة للتعدي على حقوق المؤلف في البيئة الرقمية ومن ذلك ما يلي:

١. نشر البرنامج الحاسوبي المحمي أو جزء منه من قبل الأفراد أو دور النشر الالكترونية على شبكة الانترنت دون إذن المؤلف.
٢. النسخ واللصق دون ترخيص يعتبر تعدي على البرنامج الحاسوبي المحمي.
٣. التعديل والتوزيع وإعادة التوزيع.
٤. التحميل على أجهزة الحاسب دون إذن المؤلف.

٥. التثبيت على الوسائط التخزينية (القرص المرن. القرص الصلب، القرص المدمج CD-ROM، قرص الفيديو الرقمي DVD، والذاكرة الضوئية Flash Memory، وغيرها) دون ترخيص يعد نسخاً غير مشروع.
٦. بث الأصوات أو الملفات الصوتية الالكترونية وتوزيعها عبر شبكة الانترنت دون ترخيص يعد تقليداً وقرصنة للبرنامج الحاسوبي المحمي.
٧. كل ما يخالف الشروط التي يتم الموافقة عليها عند حصولنا شرعياً على البرمجيات الحاسوبية أو المنتجات الالكترونية.
٨. أي حصول غير شرعي على البرنامج الحاسوبي المحمي وأي استخدام أو تداول لاحق. (دعاء مصيلحي، ٢٠٠٧ م)

أساليب وطرق حماية البرمجيات الحاسوبية

اثبت الواقع العملي أن القوانين الوطنية ليس بمقدورها توفير الحماية الكافية للمصنفات التي تنشر في البيئة الرقمية، وكان لا بد من ابتكار وسائل تقنية لحماية المصنفات، بمعنى توفير الحماية للمصنفات بمعرفة أصحاب الحقوق أنفسهم باستخدام وسائل تعتمد على وضع عقبات تقنية تمنع أو تعيق إساءة الاستخدام، مثل الحماية من خلال مفاتيح إلكترونية أو كلمات سر. (عرب، ٢٠٠٣)

وبشكل عام يوجد طريقتان رئيستان لحماية المنتجات الرقمية:

١. الحماية القانونية – المنطقية : وتعتمد على التحذير قبل الاستخدام والمعاقبة بعد إساءة هذا الاستخدام.
٢. الحماية التقنية – الفيزيائية : وهي السائدة في أوروبا ودول العالم الثالث، وتعتمد على وضع عقبات تقنية تمنع أو تعيق إساءة الاستخدام، ومن ذلك ما يلي:

- منع الوصول إلى المصنف الالكتروني محل الحماية الموجود في البيئة الرقمية إلا بإذن أو ترخيص من صاحب حق المؤلف والحقوق المجاورة وذلك باستخدام تقنيات التشفير بمختلف أنواعها.
- وضع نظام لسداد المقابل إلكترونياً، في كل مرة يرغب فيها أي من مستخدمي الإنترنت، للوصول والإطلاع على المصنف محل الحماية.
- تدابير تمنع نسخ المصنف الالكتروني المحمي بدون ترخيص من صاحب حق المؤلف
- حظر تصنيع أو بيع الأجهزة أو الخدمات التي تستعمل في التحايل على التدابير التقنية المتقدمة لشتى أنواعها. (عرب،٢٠٠٣)

النتائج المتوقعة من تطبيق اتفاقية حقوق الملكية الفكرية بشكل عام

عند تطبيق اتفاقية حقوق الملكية الفكرية، فإنه يتوقع حصول أثارا متباينة على اقتصاديات الدول النامية والمتقدمة، هذا وقد بين (العيتاني، ٢٠٠٨) هذه الآثار كما يلي:

أولا: على مستوى اقتصاديات الدول النامية :

بالنظر إلى أوضاع الدول النامية يمكن القول بأن قضية حماية حقوق الملكية للدول النامية تعتبر قضية كمالية أو غير أساسية لأسباب عديدة أهمها :

١. تعاني الدول النامية من مشاكل أساسية بها وعلى الأخص الأمن الغذائي والتقدم الصناعي وعلاج العجز في ميزان المدفوعات بشكل يستغرقها تماما .
٢. تستفيد الدول النامية من بقاء الأوضاع على ما هي عليه لأنها الطرف المستفيد من استيراد التقنيات وأعمال التقليد .
٣. تعد الدول المتقدمة في معظم الأحوال بؤرة الجذب للكفاءات المهاجرة والمبتكرات والاكتشافات .
٤. تفتقر الدول النامية للمؤسسات المؤهلة للتحقق من حماية حقوقها في الملكية الفكرية .
٥. تؤدي الاتفاقية إلى رفع أسعار العديد من السلع الغذائية والدوائية والتقنية، كما أنها تعني زيادة مشكلة البطالة لتقلص فرص العمالة نتيجة تحجيم إنتاج الكثير من تلك السلع مما يؤثر على حجم الدخل القومي .

ثانيا: على مستوى اقتصاديات الدول المتقدمة :

١- تؤمن الاتفاقية للدول المتقدمة وسيلة مثلى لمكافحة أعمال التقليد والتزييف للعديد من السلع والمنتجات مما يوفر لها مليارات الدولارات التي كانت تخسرها سنويا بسبب القرصنة الدولية .

٢- تضفي الاتفاقية حمايتها للأساليب والتقنية البيولوجية ومنتجاتها مما يدر عائدا كبيرا للدول المتقدمة في الوقت الذي سيؤدي إلى تقييد العديد من الأنشطة الزراعية بالدول النامية وارتفاع أسعار مدخلاتها .

٣- تحقق شركات الأدوية والمستحضرات الصيدلانية العالمية الواقعة بالدول المتقدمة، ومعظمها شركات متعددة الجنسيات، أرباحا طائلة نتيجة احتكارها لبراءة اختراع تلك السلع .

٤- بإضافة هذه الاتفاقية لمجموعة اتفاقيات المنظمة فسوف تتمكن الشركات الكبرى من الهيمنة على أسواق المنتجات والسلع عبر دول العالم بما يتيح لها حقوق الملكية الفكرية . (العيتاني، ٢٠٠٨)

البلاد العربية واتفاقيات حقوق الملكية الفكرية

يرى (العوضي، ٢٠٠٨) بأن اتفاقية حقوق الملكية الفكرية لها آثارها السلبية على البلاد النامية، والبلاد العربية جزء من هذه البلاد النامية. وأهم هذه الآثار السلبية في نظر (العوضي، ٢٠٠٨) ما يلي:

أ- البلاد العربية مستوردة للتكنولوجيا، والتكنولوجيا الجديدة هي محط الاهتمام في العلاقات الدولية التي تعمل عليها اتفاقية حقوق الملكية الفكرية. فالتكلفة المالية التي سوف تتحملها البلاد العربية للحصول على حقوق الملكية الفكرية سوف تكون باهظة.

ب- تلزم اتفاقية حقوق الملكية الفكرية البلاد الموافقة عليها ألا تستخدم أيا من حقوق الملكية الفكرية إلا بعد الحصول على ترخيص رسمي من مالكها يجيز الانتفاع بها. هذا الأمر سوف يجعل البلاد المتقدمة تتحكم بحيث تحدد من تعطيه الترخيص ومن لا تعطيه، وكذلك تحدد متى تعطي . والمتوقع هو التمييز لغير صالح البلاد العربية والأسباب معروفة والأحداث الجارية في المنطقة دليل على صحة ذلك.

ج- هذه الاتفاقية سوف تجعل البلاد المتقدمة تحدد المرحلة التكنولوجية التي ترى أن تكون فيها البلاد النامية ومنها البلاد العربية.

د- هناك صناعات لها أهميتها ومنها صناعة الدواء، وهذه الصناعة على وجه الخصوص يكون فيها التطور العلمي والتكنولوجي سريع ومتلاحق وكذلك حيوي، اتفاقية حقوق الملكية الفكرية أنتجت آثارا سلبية على هذه الصناعات في البلاد النامية ومنها البلاد العربية وذلك قبل أن يكتمل تطبيقها.

هـ- هناك صناعات لها خطورتها مثل الصناعات الحربية. اتفاقية حقوق الملكية الفكرية عقدت إلى حد بعيد جدا إمكانية الحصول على التكنولوجيا الحديثة لهذه الصناعة.

وعلى الرغم من الآثار السلبية لاتفاقية حقوق الملكية الفكرية على البلاد العربية، المذكورة أعلاه، نجد أن (العوضي، ٢٠٠٨) يرى أن لا تقاطع البلاد العربية هذه الاتفاقية أو تنسحب منها، والسبب في نظره هو أن البلاد العربية جزء من المجتمع الدولي ويجب أن تظل فاعلة فيه وألا تعزل نفسها عنه. ويعتبر هذا شرط أساسي لتعامل البلاد العربية مع اتفاقية حقوق الملكية الفكرية ومع غيرها من الاتفاقيات الدولية.

بجانب هذا الشرط الأساسي فإن البلاد العربية في نظر (العوضي، ٢٠٠٨) مطالبة أن تتعامل مع هذه الاتفاقية ومع الموضوع الذي تعمل عليه بسياسات متنوعة. ومن السياسات التي أقترحها ما يلي:

أ- يجب أن تعمل البلاد العربية على إيجاد البيئة الملائمة للعلماء والمخترعين. وهذه البيئة تشمل الحياة السياسية والإدارية والاقتصادية.

ب- البحث العلمي له متطلباته المالية، وهذه المتطلبات تشمل المكافأة الملائمة للعلماء وكذلك الإنفاق على البحث العلمي والتجهيز المعملي. إذن فالبلاد العربية مطالبة بأن تزيد الإنفاق على البحث العلمي.

ج- يحتاج البحث العلمي إلى ميزانيات ضخمة وكذلك يحتاج إلى تضافر وتعاون مؤسسات كثيرة. وأمام ذلك فإن أي دولة عربية بمفردها لن تستطيع توفير ذلك بركنيه البشري والمالي، ولذلك مطلوب أن تتعاون البلاد العربية وتتكامل في البحث العلمي، ولعل ذلك يكون سبيلا لتكامل شامل يجمع كل البلاد العربية.

د- حماية الحقوق الفكرية للإنسان العربي في داخل البلاد العربية شرط أساسي. إن هذا الأمر سوف يشجع الابتكارات ويحفزها. بل إن هذا الأمر إذا اكتمل وتفاعل مع المقترحات السابقة فإنه يمكن البلاد العربية أن تستقل علميا وتكنولوجيا.

واقع حماية الملكية الفكرية في الدول العربية

اهتمت الدول العربية مبكرا بمسائل الملكية الفكرية، حيث أن بعض الدول قد ساهم في الجهد الدولي لحماية الملكية الفكرية، في القرن التاسع عشر، كما هو حال الجمهورية التونسية. كما أن عدد كبير من الدول العربية كانت عضو في العديد من الاتفاقات للملكية الفكرية الدولية. ومن خلال المسح التشريعي على نطاق الحماية المقررة في الدول العربية لمصنفات الملكية الفكرية، فإننا نجد أن كافة الدول العربية تتوفر لديها قوانين في ميدان حماية حق المؤلف وميدان براءات الاختراع والتصميم والعلامات التجارية، أما في حقل الأسرار التجارية فليس ثمة غير القانون الأردني، أما بالنسبة للدوائر المتكاملة والبرامج الحاسوبية نجد تشريعات جديدة في هذا الحقل في كل من الأردن وعمان وتونس. أما بالنسبة لموقف الدول العربية من الاتفاقيات الدولية في حقل الملكية الفكرية وغالبية الدول العربية هي أعضاء في أهم ثلاثة اتفاقيات، وهي اتفاقية إنشاء المنظمة العالمية للملكية الفكرية، واتفاقية "بيرن" للملكية الأدبية، واتفاقية باريس للملكية الصناعية. أما اتفاقية "تربس" فإن عضوية أي من الدول العربية في منظمة التجارة العالمية يجعلها ملتزمة بأحكام هذه الاتفاقية. وتعد مصر الرائدة في عقد الاتفاقيات حيث انضمت إلى ١١ اتفاقية من أصل ٢٤ اتفاقية، ثم يأتي المغرب بـــ ١٠ اتفاقيات، فتونس بتسع اتفاقيات، ثم الجزائر بـــ ٨ اتفاقيات. (عوض،١٤٢٥هـــ)

واقع حماية الملكية الفكرية في المملكة العربية السعودية

أما على المستوى المحلي فقد اهتمت المملكة العربية السعودية بحقوق الملكية الفكرية وبادرت بسن الأنظمة اللازمة لتوفير الحماية لهذه الحقوق منذ فترة طويلة، حيث صدر أول نظام للعلامات التجارية عام ١٣٥٨هـــ، ثم جرى تحديثه على التوالي في عام ١٤٠٤ هـــ وعام

١٤٢٣ هـ ، كما صدر نظام مكافحة الغش التجاري عام ١٤٠٤ هـ ، وصدر عقب ذلك نظامي براءات الاختراع عام ١٤٠٩ هـ وحماية حقوق المؤلف عام ١٤١٠ هـ ، ثم صدر نظام الأسماء التجارية عام ١٤٢٠ هـ، كما صدر قرار مجلس الوزراء بتاريخ ١٤٢٠/٢/١٧هـ، بالموافقة على إنشاء لجنة دائمة لحقوق الملكية الفكرية، مكونة من وزارات الداخلية، الخارجية، العدل، الثقافة والإعلام، التجارة والصناعة، المالية، البترول والثروة المعدنية، ومدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية، بالإضافة إلى ديوان المظالم باعتباره الهيئة القضائية المختصة بالنظر في الدعاوى المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية. (العقيل، ١٤٢٥)

كما قامت المملكة بتحديث وإصلاح نظامها التشريعي وإجراءاتها الإدارية لحماية حقوق الملكية الفكرية وجعلها متوافقة مع اتفاقية (تربس)، فأصدرت حقوق المؤلف الجديد عام ١٤٢٤ هـ ، ويتمم هذه المنظومة ويعزز تنفيذها نظام الجمارك ونظام ديوان المظالم وقواعد المرافعات والإجراءات أمام ديوان المظالم. وزاد هذا الاهتمام قبيل وبعد انضمام المملكة لمنظمة التجارة العالمية (WTO)، حيث تعد هذه القوانين من أهم ركائز ومتطلبات عوامل جذب وتوطين الاستثمارات العالمية والمحلية في مجالات الصناعات المختلفة، والجدير بالذكر أن المملكة لدى انضمامها لمنظمة التجارة العالمية التزمت بالتطبيق التام لاتفاقية منظمة التجارة العالمية حول الجوانب التجارية المرتبطة بحقوق الملكية الفكرية. أما عن العقوبات فقد نص نظام حقوق المؤلف الجديد على عدد من العقوبات بدأها بالإنذار وأنهاها بالسجن لمدة لا تزيد عن الستة أشهر، وغرامة مالية تصل إلى ٥٠٠ ألف ريال، كما ضمن التعويض للمتضررين جراء انتهاك حقوقهم في هذا المجال. (العقيل، ١٤٢٥)

أما أحدث الأنظمة ذات الصلة بحماية حقوق الملكية الفكرية فهما: "نظام مكافحة جرائم المعلوماتية" الذي صدر بقرار من مجلس الوزراء برقم ٧٩ وتاريخ ١٤٢٨/٣/٧ هـ، و"نظام التعاملات الالكترونية" الذي صدر بالمرسوم الملكي ذي الرقم م/ ١٨ في ١٤٢٨/٣/٨ هـ وبقرار من مجلس الوزراء ذي الرقم ٨٠ وتاريخ ١٤٢٨/٣/٧ هـ. (العدل، ١٤٢٨هـ)

وتتولى حالياً ثلاث جهات تنفيذ الأنظمة والقوانين المتعلقة بحماية حقوق الملكية الفكرية وهي: وزارة الثقافة والإعلام المعنية بحقوق المؤلف الفكرية والفنية، وما ينتج عنها من نشر، ووزارة التجارة والصناعة المعنية بالعلاقات التجارية، والأسماء التجارية والمنافسة ومدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتكنولوجيا هي الجهة الراعية لبراءة الاختراعات على اختلاف أنواعها.

أما بالنسبة للتعهدات والالتزامات السعودية التي تخص اتفاقية حماية الحقوق الفكرية المتصلة بالتجارة فيمكن إيجازها بالآتي :

١. تعهدت المملكة أن تلتزم باتفاقيات منظمة التجارة العالمية حول الأوجه التجارية المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية، وأن تنتمي لعدة اتفاقيات دولية حول الملكية الفكرية من ضمنها معاهدتي باريس وبرن .
٢. عدلت المملكة كليا نظامها التشريعي وإجراءاتها الإدارية لحماية حقوق الملكية الفكرية وجعلها متوافقة مع (اتفاقية تربس)؛ وعليه فقد أصدرت المملكة وحدثت العديد من الأنظمة واللوائح المنظمة لحقوق الملكية الفكرية مثل نظام حقوق المؤلف، نظام البيانات التجارية ونظام العلامات التجارية، وغيرها من الأنظمة المتعلقة بهذا الشأن .
٣. التزمت المملكة بتطبيق قوانين حماية الملكية الفكرية في محاكمها والمؤسسات الحكومية والإدارية المسؤولة في الدولة السعودية .
٤. وضع الاتفاق حيز التنفيذ في تشريعها الوطني من خلال وضع أطر وتشريعات إدارية وقانونية حكومية نافذة حسب مراحل انتقالية .
٥. اتخذ مكتب براءات الاختراع في المملكة إجراءات جوهرية للتقليل من العناصر المعيقة للقانون. من ضمن ذلك زيادة جوهرية في عدد مدققي براءات الاختراع .
٦. التزمت المملكة بحماية معلومات اختبار المواد الصيدلانية والزراعية والكيماوية التي تقدمها الشركات للحصول على موافقة التسويق .
٧. وهناك جهود ميدانية أخرى ملموسة تقوم بها الأجهزة؛ كوزارة الثقافة والإعلام، ومدينة الملك عبد العزيز لتعزيز موقف المملكة في مجال حماية الملكية الفكرية؛ محليا وعالميا؛ مما جعل الولايات المتحدة الأمريكية في مطلع عام ٢٠٠٨م من تخفيف درجة مراقبتها لتطبيق الملكية الفكرية في المملكة من الدرجة المتشددة إلى الدرجة الاعتيادية . (العيتاني، ٢٠٠٨)

كما يمكن تلخيص أبرز إيجابيات تبني فكر حقوق الملكية الفكرية في المملكة العربية السعودية بما يلي :

١. حماية المعرفة والعلوم الوطنية من القرصنة الدولية المتفشية .
٢. منع التعسف في استعمال حقوق الملكية الفكرية ضمن الضوابط الموضوعة .
٣. إبراز الصورة الحضارية للمملكة على المستوى العالمي في عصر الشفافية وحقوق الملكية الفكرية والانفتاح الاقتصادي .
٤. تحفيز وتشجيع المزيد من الاستثمارات الأجنبية إلى المملكة في ظل وجود الضوابط القانونية لحماية حقوق الملكية الفكرية لهذه الاستثمارات .

٥. الحد من هجرة الأفكار والمشاريع والأدمغة الوطنية السعودية في ظل توفر بيئة تحمي الإبداع الإنساني .
٦. الحد من ظاهرتي الغش والتستر التجاري المتفشية محليا .
٧. دعم مسيرة البحث العلمي والاختراعات والابتكارات العلمية في المملكة .
٨. تقوية الوازع الأخلاقي والديني لدى الفرد والمجتمع .
٩. تحسن معايير الجودة والارتقاء بمستوى الإنتاج المحلي في ظل وجود ضوابط حمائية لطرق الإنتاج المبدع . (العيتاني، ٢٠٠٨)

وفي الختام يمكن القول بأن المملكة العربية السعودية تواجه جريمة الاعتداء على حقوق الملكية الفكرية بالحزم الشديد انسجاماً مع الشريعة الإسلامية السمحة التي تحرم الاعتداء على حقوق الآخرين المادية والفكرية والمعنــوية وجاءت الاتفاقات الدولية لتضع يدها على أمر سبقها الإسلام إليه بأكثر من ١٤٠٠ سنة

رأي الشرع بشأن الملكية الفكرية والمتاجرة بالبرامج المقرصنة:

إن ديننا الحنيف يحث على الحفاظ على حقوق الغير وعدم انتهاكها بأي شكل من الأشكال، والشواهد القرآنية الكريمة، والنصوص النبوية الشريفة تدعو إلى ذلك بصور واضحة وصريحة؛ مثل قول الله تعالى: "لا تحسَبَنّ الذينَ يفرحُونَ بما أتوا، ويحبّونَ أن يُحمَدوا بِمَا لَم يَفعَلوا، فَلا تَحسَبنّهم بِمَفَازَةٍ مِنَ العَذاب، ولَهم عَذابٌ أليم" (آل عمران – ١٨٨)، وحديث النبي صلى الله عليه وسلم:" من سبق إلى مباح فهو أحق به" (رواه أبو داود). هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى احترم الإسلام حقوق الإنسان المتعددة والمختلفة التي كفلها له الخالق سبحانه وتعالى، وعمل على حفظها له كاملة غير منقوصة، عبر تشريعات دقيقة، فصلها الفقهاء في مؤلفاتهم. وفي العصر الحديث تمت مناقشة هذه المسألة في مجمع الفقه الإسلامي التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي في دورته الخامسة، وصدر قرار رقم (٥) د٥/٩/١٩٨٨م الذي نص في مادته الثالثة على أن "حقوق التأليف والاختراع أو الابتكار مصونة شرعاً، ولأصحابها حق التصرف فيها، ولا يجوز الاعتداء عليها". (مجمع الفقه الإسلامي، ١٤٠٩هـــ)

كما صدرت بعض الفتاوى الشرعية بشأن الملكية الفكرية والحكم الشرعي في التعدي على تلك الحقوق، وأهم ما صدر في هذا الشأن الفتوى رقم ١٨٤٥٣ وبتاريخ ١٤١٧/١/٢هـــ الصادرة عن هيئة كبار العلماء في المملكة العربية السعودية التي تضمنت بأنه " لا يجوز نسخ البرامج التي يمنع أصحابها نسخها إلا بإذنهم " وفيما يلي نصي السؤال والفتوى:

أتى في فتوى اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء حرفياً ما يلي: فتوى رقم (١٨٤٥٣) وتاريخ ١٤١٧/١/٢هـــ : اطلعت اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء على ما ورد إلى سماحة

المفتي العام من المستفتي ماجد عبادي محمد والمحال إلى اللجنة من الأمانة العامة لهيئة كبار العلماء برقم (٢١٤٤) وتاريخ ١٤١٦/٥/٨هـ وقد سأل المستفتي سؤالاً هذا نصه: (أعمل في مجال الحاسب الآلي منذ فترة ومنذ أن بدأت العمل في هذا المجال أقوم بنسخ البرامج للعمل عليها، ويتم ذلك دون أن أشتري النسخ الأصلية لهذه البرامج، علماً بأنه توجد على هذه البرامج عبارات تحذيرية من النسخ مؤداها أن حقوق النسخ محفوظة تشبه عبارة (حقوق الطبع محفوظة) الموجودة على بعض الكتب وقد يكون صاحب البرامج مسلم أو غير مسلم، وسؤالي: هو هل يجوز النسخ بهذه الطريقة، أم لا؟. وبعد دراسة اللجنة للاستفتاء أجابت بأنه لا يجوز نسخ البرامج التي يمنع أصحابها نسخها إلا بإذنهم لقوله صلى الله عليه وسلم: (المسلمون على شروطهم)، ولقوله صلى الله عليه وسلم: (لا يحل مال إمرئ مسلم إلا بطيبة من نفسه)، وقوله صلى الله عليه وسلم: (من سبق إلى مباح فهو أحق به)، سواء كان صاحب هذا البرنامج مسلماً أو غير مسلماً غير حربي، لأن حق غير المسلم غير الحربي محترم كحق المسلم والله أعلم.

(اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء، ١٤١٧هـ)

الدراسات السابقة

بخصوص الدراسات السابقة، وبهدف عدم الإطالة، سيتم عرض ملخص لدراستين ذات إرتباط وعلاقة بموضوع الملكية الفكرية، أحداهما دراسة محلية والأخرى دراسة عربية.

أولا: دراسة (البهلال والأمير، ٢٠٠٨م)

عنوان الدراسة : "الرياض" تقوم بدراسة خاصة على أكثر من ٣٠٠عينة من موظفي القطاع الحكومي وتكشف: أن (٨٣ %) منهم يستخدمون برامج منسوخة!!""

أهداف الدراسة:

في هذه الدراسة قام الباحثان بتوزيع استبيانات على عينة عددها ٣٢٦ موظفا حكوميا، ومن سكان مدينة الرياض تحديداً، ويحملون مؤهلات علمية مختلفة، وذلك بهدف معرفة نسبة قرصنة البرامج الحاسوبية والدرجة التي وصلت لها في مجتمع موظفي الدولة، ومدى انتشار الوعي والمعرفة بالأنظمة واللوائح القانونية التي تحارب القرصنة.

نتائج الدراسة

عند سؤال أفراد العينة عن مدى استخدامهم للبرامج المنسوخة؛ أجاب ٢٦٩ شخصاً ب(نعم)، وهي تمثل نسبة (٨٣ %) من عينة الدراسة ، أما بالنسبة إلى الطرق التي يتحصلون منها على البرامج المنسوخة، فقد أجاب ٢٢٠ شخصاً أنهم يحصلون عليها من خلال الإنترنت، وذلك بنسبة قدرها (٦٧ %) بينما يحصل ١٠٦ أشخاص على تلك البرامج المنسوخة عن طريق بائعي البرامج، وذلك بنسبة قدرها (٣٣ %).

أما الأسباب الداعية لاستخدامهم البرامج المقرصنة، فكانت كالاتي:

١. سهولة الحصول على البرامج المنسوخة هو السبب في رأي (٢١١) شخصاً ويمثلون نسبة (٦٥ %) من أفراد العينة.
٢. رخص أسعار البرامج المنسوخة مقارنة بأسعار النسخ الأصلية هو السبب في رأي (٨٨) شخصاً ويمثلون نسبة (٢٧ %)، من أفراد العينة.
٣. أما النسبة المتبقية (٨ %) (٢٦ شخصا من أفراد العينة) فقد امتنعوا عن الإجابة.

وعند سؤال أفراد العينة عن مدى معرفتهم بوجود أنظمة ولوائح تنص على معاقبة من ينتهك حقوق الغير، أفاد (١٨٤) شخصاً وبنسبة (٥٧,٩ %)، بأنهم لا يعلمون بتلك العقوبات والجزاءات المتعلقة بانتهاك حقوق الملكية الفكرية، بينما أجاب (١٣٧) شخصاً وبنسبة (٤٢,١ %)، بأنهم يعلمون بالعقوبات، ومع ذلك فهم يستخدمون تلك البرامج المنسوخة، أما الأشخاص المتبقون وعددهم ٥ أشخاص فقد امتنعوا عن الإجابة.

توصيات الدراسة:

في نهاية الدراسة توصل الباحثان إلى التوصيات الآتية:

- الاهتمام بالتوعية بحقوق الملكية الفكرية، وذلك بهدف إيقاظ الوازع الديني والأخلاقي لدى مستخدمي البرامج المنسوخة، وكذلك لدى موفري تلك البرامج سواء في الإنترنت أو في المحلات التجارية.
- وجوب مراقبة المحلات التجارية والأفراد، الذين يوفرون تلك البرامج، وذلك بشكل مستمر.
- إعادة النظر في تسعيرة البرامج الأصلية والعمل على إنقاص أسعار البرمجيات المبالغ فيها، بحيث يسهل الحصول عليها من قبل المستخدم .
- العمل على إنشاء هيئة عليا مستقلة تهتم بجميع شؤون حقوق الملكية الفكرية، باختلاف أشكالها.
- التأكيد على مستخدمي الحاسب بعدم اقتناء البرامج المقرصنة أو المنسوخة؛ وذلك لحماية أنفسهم من العقوبات والجزاءات المترتبة على ذلك، وحماية أجهزتهم من مخاطر التجسس والفيروسات التي تنتشر وبكثرة بواسطتها.

ثانيا: دراسة (هند علوي، ٢٠٠٧)

عنوان الدراسة:" حماية الملكية الفكرية في البيئة الرقمية من خلال منظور الأساتذة الجامعيين: أساتذة جامعة منتوري نموذجا."

أهداف الدراسة:

هدفت هذه الدراسة لما يلي:

١. **التعرف على أراء الأساتذة الجامعيين تجاه أهمية حماية حقوق الملكية الفكرية من عدمها.**
٢. **التعرف على أراء الأساتذة الجامعيين تجاه آلية وأساليب حماية الملكية الفكرية بالدول العربية.**

نتائج الدراسة:

في هذه الدراسة تم بحث وتحليل قضية الملكية الفكرية من قبل (٢٥٧) أستاذ بجامعة منتوري بقسنطينة الجزائرية، أي ما يمثل ١٥ بالمائة من المجتمع الأصلي، حيث توصلت نتائج هذه الدراسة إلى أن قضية حماية الملكية الفكرية طرحت اتجاهين متعارضين يطالب أولهما بحماية حق المؤلف على الشبكات والآخر يعارض، فمعظم أفراد العينة (٢١٧ عضوا) وبنسبة قدرها (٨٤،٤٤ %) يؤيدون التيار الداعي لحماية حق المؤلف بالأوعية المعلوماتية الرقمية. أما (٤٠ عضوا) وبنسبة قدرها (١٥,٥٦ %) فيرون أن حق المؤلف على الشبكات في طريقه إلى الزوال.

وحول آلية وأساليب حماية الملكية الفكرية بالدول العربية من وجهة نظر أفراد العينة فهي كما يلي:

- **طالب الأساتذة الجامعيون بإنشاء تشريعات جديدة لحماية المصنفات في بيئة الانترنت، بنسبة (٦٦،٥٣%)، تتلاءم والمتغير المعلوماتي ونوعية الأوعية المستعملة فيه. ولتنمية صناعة عربية للملكية الفكرية، خاصة وأن الدول العربية وافقت على الشروط التي وضعتها المنظمة العالمية للملكية الفكرية والاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (GAT).**
- **طالب أفراد العينة بالتنسيق بين الدول العربية فيما بينها بنسبة (٤٨،٦٣%)، لتوحيد التشريعات العربية للملكية العربية، خاصة وأن الدول العربية متجانسة من حيث التاريخ، واللغة، والتطلعات المستقبلية، ولابد لها أن تتكتل لمواجهة التحديات التي يفرضها التغير في الفضاء الإلكتروني، والذي تهيمن عليه الدول المتقدمة.**
- **استحداث شرطة وأعوان قضائيين للإشراف على حماية الملكية الفكرية في الفضاء الرقمي وذلك نسبة (٤٧،٠٨%)، مما يوضح تأييد أفراد العينة لهذا الحل لحماية حق المؤلف على الشبكات.**

- أما افتراض تبني تشريعات دولية لحماية الملكية الفكرية، فلم يتم الموافقة عليها إلا بنسبة (٣٥،٨%)، فأفراد العينة يرفضون التبعية في هذه التشريعات، لأنها مجرد قيود لحماية إقتصاد الدول المتقدمة ، خاصة ما يصدر عن المنظمة العالمية للملكية الفكرية (WIPO) .

التوصيات:

توصلت هذه الدراسة إلى عدد من التوصيات، أهمها ما يلي:

إن الدول العربية مجبرة على تأييد تيار حماية حق المؤلف على الشبكات، لحماية إنتاجها الفكري على الإنترنت، وتسهيل ترقيم الإنتاج العربي المكتوب، والتكتل فيما بينها لوضع تشريعات جديدة لحماية الملكية الفكرية بالفضاء الرقمي، أو حتى إلحاق تعديلات بالنصوص القديمة للملكية الفكرية، ومحاولة تطبيقها حماية لمبدعيها، وتعزيزا لمكانتها الثقافية على شبكة الإنترنت.

عرض وتحليل النتائج

تنبيه مهم جدا:

قبل البدء في تحليل النتائج، يود الباحث أن يبين أن الصياغة التي صيغت بها عبارات محاور الإستبانة الأربعة جاءت على وجهين: فعبارات المحورين الثاني والثالث تمت صياغاتها بطريقة إيجابية، وبالتالي فهذا يعني أنه كلما ارتفعت قيمة المتوسط الحسابي أو النسبة المئوية لعبارات المحور الثاني أو المحور الثالث فهذا يدل على إيجابيتها.

في حين تمت صياغة عبارات المحورين الأول والرابع بطريقة سلبية، وبالتالي فهذا يعني أنه كلما ارتفعت قيمة المتوسط الحسابي أو النسبة المئوية لعبارات المحور الأول أو المحور الرابع فهذا يدل على سلبيتها.

ولأجل الحكم على عبارات الإستبانة ولبيان درجة الايجابية بالنسبة لعبارات المحورين الثاني والثالث، فقد إعتمد الباحث طريقة الحكم على النتائج المبينة في جدول (٢):

جدول (٢)

درجات الايجابية لعبارات المحورين الثاني والثالث

التسلسل	الحكم	توزيع النسب المئوية	
		من	إلى
١	إيجابية عالية جدا	%٩٠	%١٠٠
٢	إيجابية عالية	%٨٠	ما دون ٩٠%
٣	إيجابية متوسطة	%٧٠	ما دون ٨٠%
٤	إيجابية منخفضة	%٦٠	ما دون ٧٠%
٥	إيجابية منخفضة جدا	ما دون ٦٠%	

وكذلك لأجل الحكم على عبارات الإستبانة وبيان درجة السلبية بالنسبة لعبارات المحورين الأول والرابع، فقد إعتمد الباحث طريقة الحكم على النتائج المبينة في جدول (٣):

جدول (٣)

درجات السلبية لعبارات المحورين الأول والرابع

التسلسل	الحكم	توزيع النسب المئوية	
		من	إلى
١	سلبية عالية جدا	٩٠%	١٠٠%
٢	سلبية عالية	٨٠%	ما دون ٩٠%
٣	سلبية متوسطة	٧٠%	ما دون ٨٠%
٤	سلبية منخفضة	٦٠%	ما دون ٧٠%
٥	سلبية منخفضة جدا	ما دون ٦٠%	

عرض وتحليل نتائج الدراسة

في هذا الجزء سيتم عرض ومناقشة أهم ما توصلت إليه الدراسة من نتائج وذلك من خلال عرض إستجابات أفراد عينة الدراسة تجاه محاور الدراسة الأربعة، ولأجل ذلك اعتمد الباحث منهج العرض التالي:

١. عرض وتحليل النتائج الكلية لمجمل محاور الدراسة الأربعة.
٢. عرض وتحليل نتائج كل محور من محاور الدراسة الأربعة على إنفراد بالنسبة لاستجابات المعلمين واستجابات الطلاب.
٣. عرض وتحليل قيم (ت) t-test لبيان دلالة الفروق بين أراء المعلمين وأراء الطلاب بالنسبة لمحاور الدراسة الأربعة والمجموع الكلي.
٤. عرض وتحليل قيم (ت) t-test لبيان دلالة الفروق بين متوسطي درجات متغير (تخصص الطلاب في الثانوية) على محاور الإستبانة ومجموعها الكلي.
٥. عرض وتحليل قيم (مربع كاي) Chi-Square لبيان دلالة الفروق بين متوسطات درجات متغير (تخصص المعلمين في الجامعة) على محاور الإستبانة ومجموعها الكلي.
٦. صياغة التوصيات في ضوء النتائج التي يتم التوصل إليها.

أولا: عرض وتحليل النتائج الكلية لمجمل محاور الدراسة الأربعة:

بهدف الحصول على إجابة لسؤال الدراسة الرئيس والأسئلة الفرعية المنبثقة منه قام الباحث بصياغة عبارات (الإستبانة) في ضوء تلك الأسئلة، ويوضح جدول (٤) المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والنسب المئوية لمحاور الدراسة الأربعة:

جدول (٤)

المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري والنسب المئوية لمحاور الدراسة الأربعة

رقم المحور	مسمى المحور	العينة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	الترتيب حسب النسبة المئوية	الحكم على المحور
الأول	الإيجابيات الموهومة لاستباحة حقوق الملكية الفكرية.	معلم	3.19	0.84	63.8	4	سلبية منخفضة
		طالب	3.32	0.66	66.4	الرابع	سلبية منخفضة
الثاني	دواعي وإيجابيات حماية حقوق الملكية الفكرية.	معلم	4.02	0.49	80.4	1	إيجابية عالية
		طالب	3.70	0.59	74	الثاني	إيجابية متوسطة
الثالث	آليات حفظ وحماية حقوق الملكية الفكرية.	معلم	3.99	0.38	79.8	2	إيجابية متوسطة
		طالب	3.78	0.59	75.6	الأول	إيجابية متوسطة
الرابع	واقع حقوق الملكية الفكرية في السعودية.	معلم	3.39	0.40	67.8	3	سلبية منخفضة
		طالب	3.38	0.73	67.6	الثالث	سلبية منخفضة
جميع المحاور		معلم	3.64	0.33	72.8		
		طالب	3.53	0.42	70.6		

وفقا لما هو مبين في جدول (٤) يتضح ما يلي:

أولا: حصل المحور الأول: (الإيجابيات الموهومة لاستباحة حقوق الملكية الفكرية) على درجة "سلبية منخفضة" بالنسبة لكل من المعلمين والطلاب، وذلك بنسبة مئوية قدرها (63.8 %) بالنسبة للمعلمين، و(66.4 %) بالنسبة للطلاب، هذا ويأتي ترتيب هذا المحور، بالنسبة لجميع أفراد العينة، في المرتبة الرابعة بين المحاور الأربعة.

ثانيا: حصل المحور الثاني: (دواعي وإيجابيات حماية حقوق الملكية الفكرية) على درجة "إيجابية عالية" وذلك بنسبة مئوية قدرها (80.4 %)، ويأتي ترتيبه في المرتبة الأولى بين المحاور الأربعة

وذلك بالنسبة للمعلمين، كما حصل المحور الثاني على درجة " إيجابية متوسطة" وذلك بنسبة مئوية قدرها (74 %)، و يأتي ترتيبه في المرتبة الثانية بين المحاور الأربعة وذلك بالنسبة للطلاب.

ثالثا: حصل المحور الثالث: (آليات حفظ وحماية حقوق الملكية الفكرية) على درجة "إيجابية متوسطة" وذلك بنسبة مئوية قدرها (79.8 %)، ويأتي ترتيبه في المرتبة الثانية بين المحاور الأربعة وذلك بالنسبة للمعلمين، كما حصل المحور الثالث على درجة "إيجابية متوسطة" وذلك بنسبة مئوية قدرها (75.6 %)، ويأتي ترتيبه في المرتبة الأولى بين المحاور الأربعة وذلك بالنسبة للطلاب

رابعا: حصل المحور الرابع: (واقع حقوق الملكية الفكرية في السعودية) على درجة "سلبية منخفضة" بالنسبة لكل من المعلمين والطلاب، وذلك بنسبة مئوية قدرها (67.8 %) بالنسبة للمعلمين، و(67.6 %) بالنسبة للطلاب، هذا ويأتي ترتيب هذا المحور، بالنسبة لجميع أفراد العينة، في المرتبة الثالثة بين المحاور الأربعة.

عرض وتحليل نتائج كل محور من محاور الدراسة الأربعة

عرض نتائج الاستجابة تجاه سؤالي الدراسة الأول والثاني

في هذا القسم سيقوم الباحث بالإجابة عن سؤالي الدراسة الأول والثاني وذلك من خلال عرض نتائج كل محور من محاور الدراسة الأربعة على إنفراد، حيث سيتم عرض نتائج كل محور في أربعة جداول، وبمجموع قدره ١٦ جدولا بالنسبة للمحاور الأربعة. وفيما يلي بيان لكل جدول من الجداول الأربعة المتعلقة بكل محور:

الجدول الأول: التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية لاستجابات أفراد العينة تجاه عبارات المحور.

الجدول الثاني: مقارنة بين استجابات المعلمين والطلاب تجاه عبارات المحور.

الجدول الثالث: الحكم على نتائج استجابات المعلمين تجاه عبارات المحور مرتبة تنازليا.

الجدول الرابع: الحكم على نتائج استجابات الطلاب تجاه عبارات المحور مرتبة تنازليا.

عرض وتحليل نتائج المحور الأول

في البداية يود الباحث التنبيه مرة أخرى على أن عبارات هذا المحور "الإيجابيات الموهومة لاستباحة حقوق الملكية الفكرية" قد تمت صياغتها بطريقة سلبية، وبالتالي فهذا يعني أنه كلما ارتفعت قيمة المتوسط الحسابي أو النسبة المئوية لعبارات المحور الأول فهذا يدل على سلبيتها. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى يود الباحث كذلك أن يشير إلى أن نسبة سلبية جميع عبارات هذا المحور تفوق (٥٠%)، باستثناء الفقرتين الثامنة والتاسعة بالنسبة لاستجابات المعلمين فقط. حيث حصلت عبارة "يجب فقط حماية حقوق منتج البرامج الحاسوبية التي تنتجها شركات عربية أو إسلامية" على (٤٨%)، في حين حصلت عبارة "لا داعي لحماية حقوق منتج البرامج الحاسوبية التي

تنتجها شركات غربية." على (٤٢%). وبناءا على ما تم بيانه فإن الحكم على النتائج يقصد به درجة السلبية بالنسبة للدرجات الواقعة في المنطقة بين (٥١%) و(١٠٠%)

عرض النتائج ذات الصلة بالمحور الأول

من خلال استعراض النتائج ذات الصلة بالمحور الأول: (الإيجابيات الموهومة لاستباحة حقوق الملكية الفكرية)، المبينة في الجدول (٤)، يمكن القول بأن عينة الدراسة ترى أن استباحة حقوق الملكية الفكرية له ايجابيات وذلك حسب ما ظهر من قيم النسبة المئوية لمجمل عبارات المحور والتي بلغت (63.8 %) بالنسبة للمعلمين و(66.4 %) بالنسبة للطلاب. هذا وقد احتلت عبارات هذا المحور الترتيب الرابع بين محاور الدراسة الأربعة بناء على ترتيب المحاور ونسبها المئوية، وذلك بالنسبة لجميع أفراد العينة .

ولتفسير استجابات عينة الدراسة تجاه عبارات المحور الأول قام الباحث في الجداول (٥) و(٦) و(٧) و(٨)، بعرض نتائج عبارات هذا المحور وفقا لمتوسطاتها الحسابية ونسبها المئوية. وفيما يلي تصنيف لعبارات المحور الأول حسب ترتيبها التنازلي وذلك وفقا لنسبها المئوية:

وفقا لما هو مبين في الجدولين (٧) و (٨) يتضح ما يلي:

أولا: حصلت العبارتان "شراء نسخ غير أصلية من البرامج الحاسوبية يوفر المعرفة بسعر أرخص" وذلك بالنسبة للمعلمين و" إذا كان هناك حقوقا لمنتج البرامج الحاسوبية فإن حقوق المستهلك أكثر أهمية" وذلك بالنسبة للطلاب على درجة "سلبية عالية" (من ٨٠ % إلى ما دون ٩٠%). وذلك بمتوسط حسابي قدره (4.15) (4.15)، ونسبة مئوية قدرها (83) و(.83) على التوالي.

ثانيا: حصلت ٥ عبارات على درجة "سلبية متوسطة" (من٧٠% إلى ما دون ٨٠%) وهي مرتبة تنازليا كما يلي:

١. عبارة "شراء نسخ غير أصلية من البرامج الحاسوبية يوفر المعرفة بسعر أرخص" وذلك بالنسبة للطلاب
٢. عبارة "شراء نسخ غير أصلية من البرامج الحاسوبية تخلصنا من جشع المنتجين الأصليين وفرضهم السعر الأعلى " وذلك بالنسبة للمعلمين
٣. عبارة "قيام منتج البرنامج الحاسوبي بحماية منتجه يودي إلى رفع قيمة البرنامج في مجتمع عازف عن القراءة، وبالتالي سوف يتم الإعراض عنه. " بالنسبة للطلاب
٤. عبارة "شراء نسخ غير أصلية من البرامج الحاسوبية تخلصنا من جشع المنتجين الأصليين وفرضهم السعر الأعلى." وذلك بالنسبة للطلاب
٥. عبارة "حماية حقوق منتج البرامج الحاسوبية يجعله يتعسف في استعمال حقه وفرض السعر الذي يقرره. " وذلك بالنسبة للمعلمين

ثالثا: حصلت ٦ عبارات على درجة "سلبية منخفضة" (من٦٠% إلى ما دون ٧٠%) وهي مرتبة تنازليا كما يلي:

١. **عبارة " إذا كان هناك حقوقا لمنتج البرامج الحاسوبية فإن حقوق المستهلك أكثر أهمية." وذلك بالنسبة للمعلمين**
٢. **عبارة "حماية حقوق منتج البرامج الحاسوبية يجعله يتعسف في استعمال حقه وفرض السعر الذي يقرره." وذلك بالنسبة للطلاب**
٣. **عبارة "حماية حقوق منتج البرامج الحاسوبية يؤدي إلى احتكار المعرفة. " وذلك بالنسبة للمعلمين**
٤. **عبارة "مطالبة منتج البرامج الحاسوبية الأجنبية الإذن بترجمة البرمجيات بشروط قاسية مجحفة يسقط حقه في الحماية." وذلك بالنسبة للمعلمين**
٥. **عبارة "مطالبة منتج البرامج الحاسوبية الأجنبية الإذن بترجمة البرمجيات بشروط قاسية مجحفة يسقط حقه في الحماية." وذلك بالنسبة للطلاب**
٦. **عبارة "حماية حقوق منتج البرامج الحاسوبية يؤدي إلى احتكار المعرفة." وذلك بالنسبة للطلاب**

رابعا: حصلت ٧ عبارات على درجة "سلبية منخفضة جدا" (ما دون ٦٠%) وهي مرتبة تنازليا كما يلي:

١. **عبارة "قيام منتج البرنامج الحاسوبي بحماية منتجه يودي إلى رفع قيمة البرنامج في مجتمع عازف عن القراءة، وبالتالي سوف يتم الإعراض عنه." وذلك بالنسبة للمعلمين**
٢. **عبارة "يجب فقط حماية حقوق منتج البرامج الحاسوبية التي تنتجها شركات عربية أو إسلامية. " وذلك بالنسبة للطلاب**
٣. **عبارة "حماية حقوق منتج البرامج الحاسوبية يجب تطبيقه فقط في المجتمعات المتقدمة التي يتركز فيها الإبداع ويتضخم حجم المعارف والعلوم." وذلك بالنسبة للطلاب**
٤. **عبارة "حماية حقوق منتج البرامج الحاسوبية يجب تطبيقه فقط في المجتمعات المتقدمة التي يتركز فيها الإبداع ويتضخم حجم المعارف والعلوم." وذلك بالنسبة للمعلمين**
٥. **عبارة "لا داعي لحماية حقوق منتج البرامج الحاسوبية التي تنتجها شركات غربية." وذلك بالنسبة للطلاب**
٦. **عبارة "يجب فقط حماية حقوق منتج البرامج الحاسوبية التي تنتجها شركات عربية أو إسلامية." وذلك بالنسبة للمعلمين**

عبارة "لا داعي لحماية حقوق منتج البرامج الحاسوبية التي تنتجها شركات غربية. " وذلك بالنسبة للمعلمين.

جدول (٥)

التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية لاستجابات أفراد العينة تجاه عبارات محور الدراسة الأول: الإيجابيات الموهومة لاستباحة حقوق الملكية الفكرية

العبارة	العينة	أوافق بقوة		أوافق		موافق إلى حد ما		لا أوافق		لا أوافق بقوة		المتوسط الحسابي	النسبة المئوية	حسب الترتيب
		التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية			
شراء نسخ غير أصلية من البرامج الحاسوبية يوفر المعرفة بسعر أرخص.	معلم	10	50	7	35	2	10	1	5	0	0	4.15	83	1
	طالب	26	30.2	25	29.1	20	23.3	7	8.1	4	4.7	3.75	75.12	الثاني
شراء نسخ غير أصلية من البرامج الحاسوبية تخلصنا من جشع المنتجين الأصليين وفرضهم السعر الأعلى.	معلم	9	45	5	25	0	0	4	20	2	10	3.75	75	2
	طالب	30	34.9	17	19.8	21	24.4	12	14	7	7	3.61	72.32	الرابع
حماية حقوق منتج البرامج الحاسوبية يجعله يتعسف في استعمال حقه وفرض السعر الذي يقرره.	معلم	4	20	9	45	1	5	5	25	1	5	3.5	70	3
	طالب	12	14.1	31	36.5	24	28.2	14	16.5	4	4.7	3.38	67.76	الخامس
حماية حقوق منتج البرامج الحاسوبية يؤدي إلى احتكار المعرفة.	معلم	4	20	6	30	3	15	7	35	0	0	3.35	67	5
	طالب	16	18.6	15	17.4	26	30.2	20	23.3	9	10.5	3.10	62.09	السابع

قيام منتج البرنامج الحاسوبي بحماية منتجه يودي إلى رفع قيمة البرنامج في مجتمع عازف عن القراءة، وبالتالي سوف يتم الإعراض عنه.	معلم	2	10.5	8	42.1	1	5.3	6	31.6	2	10.5	2.95	59	7
	طالب	25	29.4	23	26.7	24	28.2	10	11.8	3	3.5	3.67	73.41	الثالث
حماية حقوق منتج البرامج الحاسوبية يجب تطبيقه فقط في المجتمعات المتقدمة التي يتركز فيها الإبداع ويتضخم حجم المعارف والعلوم.	معلم	3	15	5	25	2	10	4	20	6	30	2.75	55	8
	طالب	10	11.8	20	23.5	16	18.8	23	27.1	16	18.8	2.82	56.47	التاسع
إذا كان هناك حقوقا لمنتج البرامج الحاسوبية فإن حقوق المستهلك أكثر أهمية.	معلم	4	20	8	40	2	10	5	25	1	5	3.45	69	4
	طالب	36	42.4	30	35.3	15	17.6	4	4.7	0	0	4.15	83.05	الأول
يجب فقط حماية حقوق منتج البرامج الحاسوبية التي تنتجها شركات عربية أو إسلامية.	معلم	4	21.1	2	10.5	0	0	7	36.8	6	31.6	2.4	48	9
	طالب	16	18.8	13	15.3	21	24.4	20	23.5	15	17.6	2.94	58.82	الثامن
لا داعي لحماية حقوق منتج البرامج الحاسوبية التي تنتجها شركات غربية.	معلم	1	5	3	15	0	0	9	45	7	35	2.1	42	10
	طالب	13	15.1	7	19.8	17	19.8	35	40.7	14	16.3	2.65	53.02	العاشر
مطالبة منتج البرامج الحاسوبية الأجنبية الإذن بترجمة البرمجيات بشروط قاسية مجحفة يسقط حقه في الحماية.	معلم	2	10	6	30	6	30	5	25	1	5	3.15	63	6
	طالب	10	11.6	23	26.7	30	34.9	15	17.4	8	9.3	3.13	62.79	السادس

جدول (٦)

مقارنة بين استجابات المعلمين والطلاب تجاه عبارات المحور الأول

العبارة	المعلمون		الطلاب	
	النسبة المئوية	الترتيب	النسبة المئوية	الترتيب
شراء نسخ غير أصلية من البرامج الحاسوبية يوفر المعرفة بسعر أرخص.	83	1	75.12	2
شراء نسخ غير أصلية من البرامج الحاسوبية تخلصنا من جشع المنتجين الأصليين وفرضهم السعر الأعلى.	75	2	72.32	4
حماية حقوق منتج البرامج الحاسوبية يجعله يتعسف في استعمال حقه وفرض السعر الذي يقرره.	70	3	67.76	5
حماية حقوق منتج البرامج الحاسوبية يؤدي إلى احتكار المعرفة.	67	5	62.09	7
قيام منتج البرنامج الحاسوبي بحماية منتجه يودي إلى رفع قيمة البرنامج في مجتمع عازف عن القراءة، وبالتالي سوف يتم الإعراض عنه.	59	7	73.41	3
حماية حقوق منتج البرامج الحاسوبية يجب تطبيقه فقط في المجتمعات المتقدمة التي يتركز فيها الإبداع ويتضخم حجم المعارف والعلوم.	55	8	56.47	9
إذا كان هناك حقوقا لمنتج البرامج الحاسوبية فإن حقوق المستهلك أكثر أهمية.	69	4	83.05	1
يجب فقط حماية حقوق منتج البرامج الحاسوبية التي تنتجها شركات عربية أو إسلامية.	48	9	58.82	8
لا داعي لحماية حقوق منتج البرامج الحاسوبية التي تنتجها شركات غربية.	42	10	53.02	10
مطالبة منتج البرامج الحاسوبية الأجنبية الإذن بترجمة البرمجيات بشروط قاسية مجحفة يسقط حقه في الحماية.	63	6	62.79	6

تفسير النتائج ذات الصلة بالمحور الأول والتعليق عليها

إن شراء نسخ غير أصلية من البرامج الحاسوبية يوفر المعرفة لطلابها بسعر أرخص هو ما تراه عينة الدراسة، وتعده خدمةً ثقافية جليلة، تُخلِّصها من جشع المنتجين الأصليين وفرضهم السعر الأعلى. كما أن منع التعسف في استعمال الحق، وكسر احتكار المعرفة هما الذريعتان اللتان تتشبث بهما الفئة المستهدفة (المعلمون والطلاب) في مواجهة حماية الملكية الفكرية للبرمجيات الحاسوبية. هذه الحماية من وجهة نظرهم تطلق أيدي منتجي البرامج الحاسوبية في تحديد سعرها للمستهلك، وبالذات تلك البرمجيات التي تعد مهمة بالنسبة لاحتياجاتهم الوظيفية (مثل برمجيات معالجة النصوص بالنسبة لوظائف السكرتارية، أو برامج الجداول الالكترونية بالنسبة للمحاسبين أو برامج العروض وإعداد الشرائح بالنسبة للمعلمين)، أو الثقافية أو الدينية (كما في برمجيات القران الكريم والحديث النبوي الشريف، أو البرمجيات العلمية والثقافية). وفي الأخير يرى أفراد عينة الدراسة أن حقوق المستهلك أكثر أهمية من حقوق منتج البرامج الحاسوبية.

ويرى الباحث أن عينة الدراسة (الطلاب والمعلمون) هنا قد لا تفطن إلى قيمة المضمون العلمي للبرمجيات الحاسوبية التي يبذل فيها مؤلفها وناشرها الكثير من الوقت والجهد والمال، فإنتاج برنامج حاسوبي واحد يتطلب حشد عدد كبير من الفنيين؛ مبرمجين ومصممين ومدخلين، وجلبَ الكثير من المراجع والمصادر، وتوفيرَ الكثير من الأجهزة، ومن الأموال، ومن العمل الدؤوب شهوراً أو سنين، بينما لا يتطلب نسخُه إلا دقيقة واحدة من الزمن.

هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى هل يسوِّغ السعر الأرخص لأحد أن يشتري بضاعة مسروقة بسعر أقل؟ ولئن فعل فإنه كما يقول (سالم، ٢٠٠٣م) لن يستطيع أن يداري وخز ضميره وشعوره بالإثم، ولسوف يتستر من الناس مخافة أن تزدريه أعينهم وتلوكه ألسنتهم، كما إنه لن ينجو من سطوة القانون الذي يعُد حيازة المسروق جريمة يعاقب عليها. ويواصل (سالم، ٢٠٠٣م) قوله: فهل تكون ثمرات الأفكار والحقوق المترتبة عليها أدنى مرتبة من الحقوق المادية والعينية؟ وهل يقبل ذلك في عصر المعلومات الذي يتركز الإنتاج فيه على الأفكار !

ومع ذلك يرى الباحث أن طرح البرامج الأصلية بأسعار تتناسب مع مستوى دخل الفرد وقدرته على اقتنائها، دون أن يضطر لتوفير الجزء الأكبر من ميزانيته الشهرية لشراء ما يحتاج من برمجيات، يمكن أن يساعد في خفض معدلات نسخ البرامج بطريقة مخالفة للأنظمة والقوانين.

كما يميل أفراد عينة الدراسة إلى عدم التفريق بين وجوب حماية حقوق منتج البرامج الحاسوبية التي تنتجها شركات عربية أو إسلامية وتلك التي تنتجها شركات أجنبية أو غربية. وقد يكون هذا التوجه ناتج عن قناعتهم بعدم جواز التعدي على حقوق الآخرين، سواء كان هذا الآخر عربيا أو

مسلما أو غير مسلم. وهذا يتفق كذلك مع فتوى هيئة كبار العلماء التي تم ذكرها في الإطار النظري.

كما يتفق الطلاب والمعلمون كذلك على أن حماية حقوق منتج البرامج الحاسوبية يجب تطبيقه في جميع المجتمعات سواء كانت متقدمة أو غير متقدمة، ويبدوا أن هذا ناتج عن وعيهم بأهمية وفوائد الحفاظ على حماية حقوق منتج البرامج الحاسوبية نظير ما توفره من بيئات تساعد على استمرار الابتكار والإنتاج.

جدول (٧)

الحكم على نتائج استجابات المعلمين تجاه عبارات المحور الأول مرتبة تنازليا

العبارة	النسبة المئوية	الترتيب	الحكم على العبارة
شراء نسخ غير أصلية من البرامج الحاسوبية يوفر المعرفة بسعر أرخص.	83	1	سلبية مرتفعة
شراء نسخ غير أصلية من البرامج الحاسوبية تخلصنا من جشع المنتجين الأصليين وفرضهم السعر الأعلى.	75	2	سلبية متوسطة
حماية حقوق منتج البرامج الحاسوبية يجعله يتعسف في استعمال حقه وفرض السعر الذي يقرره.	70	3	سلبية متوسطة
إذا كان هناك حقوقا لمنتج البرامج الحاسوبية فإن حقوق المستهلك أكثر أهمية.	69	4	سلبية منخفضة
حماية حقوق منتج البرامج الحاسوبية يؤدي إلى احتكار المعرفة.	67	5	سلبية منخفضة
مطالبة منتج البرامج الحاسوبية الأجنبية الإذن بترجمة البرمجيات بشروط قاسية مجحفة يسقط حقه في الحماية.	63	6	سلبية منخفضة
قيام منتج البرنامج الحاسوبي بحماية منتجه يودي إلى رفع قيمة البرنامج في مجتمع عازف عن القراءة، وبالتالي سوف يتم الإعراض عنه.	59	7	سلبية منخفضة جدا
حماية حقوق منتج البرامج الحاسوبية يجب تطبيقه فقط في المجتمعات المتقدمة التي يتركز فيها الإبداع ويتضخم حجم المعارف والعلوم.	55	8	سلبية منخفضة جدا
يجب فقط حماية حقوق منتج البرامج الحاسوبية التي تنتجها شركات عربية أو إسلامية.	48	9	سلبية منخفضة جدا
لا داعي لحماية حقوق منتج البرامج الحاسوبية التي تنتجها شركات غربية.	42	10	سلبية منخفضة جدا

جدول (٨)

الحكم على نتائج استجابات الطلاب تجاه عبارات المحور الأول مرتبة تنازليا

العبارة	النسبة المئوية	الترتيب	الحكم على العبارة
إذا كان هناك حقوقا لمنتج البرامج الحاسوبية فإن حقوق المستهلك أكثر أهمية.	83.05	1	سلبية مرتفعة
شراء نسخ غير أصلية من البرامج الحاسوبية يوفر المعرفة بسعر أرخص.	75.12	2	سلبية متوسطة
قيام منتج البرنامج الحاسوبي بحماية منتجه يودي إلى رفع قيمة البرنامج في مجتمع عازف عن القراءة، وبالتالي سوف يتم الإعراض عنه.	73.41	3	سلبية متوسطة
شراء نسخ غير أصلية من البرامج الحاسوبية تخلصنا من جشع المنتجين الأصليين وفرضهم السعر الأعلى.	72.32	4	سلبية متوسطة
حماية حقوق منتج البرامج الحاسوبية يجعله يتعسف في استعمال حقه وفرض السعر الذي يقرره.	67.76	5	سلبية منخفضة
مطالبة منتج البرامج الحاسوبية الأجنبية الإذن بترجمة البرمجيات بشروط قاسية مجحفة يسقط حقه في الحماية.	62.79	6	سلبية منخفضة
حماية حقوق منتج البرامج الحاسوبية يؤدي إلى احتكار المعرفة.	62.09	7	سلبية منخفضة
يجب فقط حماية حقوق منتج البرامج الحاسوبية التي تنتجها شركات عربية أو إسلامية.	58.82	8	سلبية منخفضة جدا
حماية حقوق منتج البرامج الحاسوبية يجب تطبيقه فقط في المجتمعات المتقدمة التي يتركز فيها الإبداع ويتضخم حجم المعارف والعلوم.	56.47	9	سلبية منخفضة جدا
لا داعي لحماية حقوق منتج البرامج الحاسوبية التي تنتجها شركات غربية.	53.02	10	سلبية منخفضة جدا

عرض النتائج ذات الصلة بالمحور الثاني

من خلال عرض النتائج ذات الصلة بالمحور الثاني: (دواعي وإيجابيات حماية حقوق الملكية الفكرية)، المبينة في الجدول (٤)، يمكن القول بأن عينة الدراسة ترى أن حماية حقوق الملكية الفكرية له إيجابيات عديدة، هذا بالإضافة إلى أن هذا المحور أحتل الترتيب الأول بالنسبة للمعلمين وذلك بمتوسط حسابي قدره (4.02) وبنسبة مئوية قدرها (80.4 %)، وبدرجة "إيجابية عالية". أما بالنسبة للطلاب فقد أحتل هذا المحور الترتيب الثاني، وذلك بمتوسط حسابي قدره (3.70) وبنسبة مئوية قدرها (74 %)، وبدرجة " إيجابية متوسطة".

ولتفسير استجابات عينة الدراسة تجاه عبارات المحور الثاني قام الباحث في الجداول (٩) و(١٠) و(١١) و(١٢)، بعرض نتائج عبارات هذا المحور وفقا لمتوسطاتها الحسابية ونسبها المئوية.

وفيما يلي تصنيف لعبارات المحور الثاني حسب ترتيبها التنازلي وذلك وفقا لنسبها المئوية:

وفقا لما هو مبين في الجدولين (١١) و(١٢) يتضح ما يلي:

أولا: حصلت ثلاث عبارات على درجة" إيجابية عالية جدا" (من٩٠% إلى ١٠٠%)، وهي حسب ترتيبها التنازلي ما يلي:

١. عبارة "احترام حقوق منتج البرامج الحاسوبية مسألة أخلاقية قبل أن تكون قانونية." وذلك بالنسبة للمعلمين
٢. عبارة "حماية الحق الفكري ضرورة من ضرورات التقدم." وذلك بالنسبة للمعلمين
٣. عبارة "حق منتج البرامج الحاسوبية حق طبيعي من حقوق الإنسان يترتب له نظير جهده الذي يبذله " وذلك بالنسبة للمعلمين

ثانيا: حصلت خمس عشرة (١٥) عبارة على درجة" إيجابية عالية " (من٨٠% إلى ما دون ٩٠%)، وهي حسب ترتيبها التنازلي ما يلي:

١. عبارة "احترام حقوق منتج البرامج الحاسوبية مسألة أخلاقية قبل أن تكون قانونية." وذلك بالنسبة للطلاب
٢. عبارة "ينبغي تقييم سعر (تكلفة) البرامج الحاسوبية وفقا لمضمونها العلمي الذي بذل فيه مؤلفه وناشره الكثير من الوقت والجهد والمال وليس بقيمة وعائها المنسوخة عليه." وذلك بالنسبة للمعلمين
٣. عبارة "تعتبر البرامج الحاسوبية المنسوخة (غير المرخصة) أحد أسباب انتشار (الفيروسات) التي غالباً ما تؤثر على جهاز المستخدِم وتخرِّب برامجه." وذلك بالنسبة للمعلمين
٤. عبارة "حماية الحق الفكري ضرورة من ضرورات التقدم." وذلك بالنسبة للطلاب
٥. عبارة "حماية الجهد الفكري أسمى وأرقى من حماية الجهد العضلي. " وذلك بالنسبة للمعلمين
٦. عبارة "شراء نسخ أصلية من البرامج الحاسوبية تمكن الشخص من الحصول على الإصدارات التالية المحسنة التي يصدرها المنتِج الأصلي والخدمات التي يقدمها للمتعاملين معه. " وذلك بالنسبة للمعلمين
٧. عبارة "عدم حماية حقوق منتج البرامج الحاسوبية في العالم العربي يؤدي إلى هجرة العقول إلى بلدان وبيئات تتوفر فيه الحماية والاحترام." وذلك بالنسبة للمعلمين

٨. عبارة "حق منتج البرامج الحاسوبية حق طبيعي من حقوق الإنسان يترتب له نظير جهده الذي يبذله." وذلك بالنسبة للطلاب
٩. عبارة "حماية الجهد الفكري أسمى وأرقى من حماية الجهد العضلي." وذلك بالنسبة للطلاب
١٠. عبارة "ينبغي تقييم سعر (تكلفة) البرامج الحاسوبية وفقا لمضمونها العلمي الذي بذل فيه مؤلفه وناشره الكثير من الوقت والجهد والمال وليس بقيمة وعائها المنسوخة عليه." وذلك بالنسبة للطلاب
١١. عبارة "عدم حماية حقوق منتج البرامج الحاسوبية يؤدي إلى الهبوط بمستوى الإنتاج وجودة البرامج." وذلك بالنسبة للمعلمين
١٢. عبارة "عدم حماية حقوق منتج البرامج الحاسوبية يودي إلى زعزعة ثقة دول العالم المتحضر بنا ." وذلك بالنسبة للمعلمين
١٣. عبارة "تعتبر البرامج الحاسوبية المنسوخة (غير المرخصة) أحد أسباب انتشار (الفيروسات) التي غالباً ما تؤثر على جهاز المستخدِم وتخرِّب برامجه." وذلك بالنسبة للطلاب
١٤. عبارة "شراء نسخ أصلية من البرامج الحاسوبية تمكن الشخص من الحصول على الإصدارات التالية المحسنة التي يصدرها المنتِج الأصلي والخدمات التي يقدمها للمتعاملين معه." وذلك بالنسبة للطلاب
١٥. عبارة "شراء نسخ مقلدة يؤدي إلى إحباط منتج البرامج الحاسوبية ويجعله عاجزاً عن متابعة الإبداع والإنتاج." وذلك بالنسبة للمعلمين

ثالثا: حصلت سبع عبارات على درجة "إيجابية متوسطة " (من٧٠% إلى ما دون ٨٠%)، وهي حسب ترتيبها التنازلي ما يلي:

١. عبارة "عدم حماية حقوق منتج البرامج الحاسوبية يحرمه من استثمار إنتاجه وإبداعه." وذلك بالنسبة للمعلمين
٢. عبارة "عدم حماية حقوق منتج البرامج الحاسوبية في العالم العربي يؤدي إلى هجرة العقول إلى بلدان وبيئات تتوفر فيه الحماية والاحترام." وذلك بالنسبة للطلاب
٣. عبارة "عدم حماية حقوق منتج البرامج الحاسوبية يؤدي إلى حرمان الدخل القومي من مورد مهم في الميزان التجاري." وذلك بالنسبة للمعلمين
٤. عبارة "شراء نسخ مقلدة يؤدي إلى إحباط منتج البرامج الحاسوبية ويجعله عاجزاً عن متابعة الإبداع والإنتاج." وذلك بالنسبة للطلاب
٥. عبارة "عدم حماية حقوق منتج البرامج الحاسوبية يحرمه من استثمار إنتاجه وإبداعه." وذلك بالنسبة للطلاب

٦. عبارة "عدم حماية حقوق منتج البرامج الحاسوبية يؤدي إلى الهبوط بمستوى الإنتاج وجودة البرامج." وذلك بالنسبة للطلاب

٧. عبارة "عدم حماية حقوق منتج البرامج الحاسوبية يودي إلى زعزعة ثقة دول العالم المتحضر بنا ." وذلك بالنسبة للطلاب

رابعا: حصلت ثلاث عبارات على درجة" إيجابية ضعيفة " (من٦٠% إلى ما دون ٧٠%)، وهي حسب ترتيبها التنازلي ما يلي:

١. عبارة "عدم حماية حقوق منتج البرامج الحاسوبية يؤدي إلى حرمان الدخل القومي من مورد مهم في الميزان التجاري." وذلك بالنسبة للطلاب

٢. عبارة "أشعر بالذنب عندما أنسخ إحدى البرمجيات الحاسوبية بدلا من شرائها." وذلك بالنسبة للمعلمين

٣. عبارة "احترام حقوق منتج البرامج الحاسوبية مستقر في ضمير المواطن السعودي." وذلك بالنسبة للطلاب

خامسا: حصلت ست عبارات على درجة" إيجابية ضعيفة جدا " (ما دون ٦٠%)، وهي حسب ترتيبها التنازلي ما يلي:

١. عبارة "أشعر بالذنب عندما اشتري نسخة غير مرخصة لأحدى البرمجيات الحاسوبية بسعر أرخص." وذلك بالنسبة للمعلمين

٢. عبارة "شراء برنامج حاسوبي منسوخ (غير أصلي) يدل على ضعف الوازع الأخلاقي لدى الفرد والمجتمع." وذلك بالنسبة للمعلمين

٣. عبارة "أشعر بالذنب عندما اشتري نسخة غير مرخصة لأحدى البرمجيات الحاسوبية بسعر أرخص." وذلك بالنسبة للطلاب

٤. عبارة "احترام حقوق منتج البرامج الحاسوبية مستقر في ضمير المواطن السعودي." وذلك بالنسبة للمعلمين

٥. عبارة "أشعر بالذنب عندما أنسخ إحدى البرمجيات الحاسوبية بدلا من شرائها." وذلك بالنسبة للطلاب

عبارة "شراء برنامج حاسوبي منسوخ (غير أصلي) يدل على ضعف الوازع الأخلاقي لدى الفرد والمجتمع." وذلك بالنسبة للطلاب.

جدول (٩)

التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية لاستجابات أفراد العينة تجاه عبارات محور الدراسة الثاني: (دواعي وإيجابيات حماية حقوق الملكية الفكرية)

العبارة	العينة	أوافق بقوة		أوافق		غير متأكد		لا أوافق		لا أوافق بقوة		المتوسط الحسابي	النسبة المئوية	الترتيب حسب النسبة المئوية
		التكرار	المئوية	التكرار	المئوية	التكرار	المئوية	التكرار	المئوية	التكرار	المئوية			
ينبغي تقييم سعر (تكلفة) البرامج الحاسوبية وفقا لمضمونها العلمي الذي بذل فيه مؤلفه وناشره الكثير من الوقت والجهد والمال وليس بقيمة وعائها المنسوخة عليه.	معلم	10	50	8	40	2	10	0	0	0	0	4.4	88	4
	طالب	39	45.3	29	33.7	13	15.1	4	4.7	1	1.2	4.17	83.48	خامسا
حق منتج البرامج الحاسوبية حق طبيعي من حقوق الإنسان يترتب له نظير جهده الذي يبذله.	معلم	12	60	8	40	0	0	0	0	0	0	4.6	92	2
	طالب	39	45.3	31	36	12	14	2	2.3	2	2.3	4.19	83.95	ثالثا
احترام حقوق منتج البرامج الحاسوبية مسألة أخلاقية قبل أن تكون قانونية.	معلم	12	60	8	40	0	0	0	0	0	0	4.6	92	2مكرر
	طالب	47	54.7	31	36	7	8.1	0	0	1	1.2	4.43	88.60	أولا
حماية الجهد الفكري أسمى وأرقى من حماية الجهد العضلي.	معلم	11	55	6	30	1	5	2	10	0	0	4.3	86	6
	طالب	34	39.5	39	45.3	10	11.6	2	2.3	1	1.2	4.19	83.95	رابعا

حماية الحق الفكري ضرورة من ضرورات التقدم.	معلم	13	65	7	35	0	0	0	0	0	0	4.65	93	1
	طالب	36	46.8	32	41.6	6	7.8	3	3.9	0	0	4.31	86.23	ثانيا
شراء برنامج حاسوبي منسوخ (غير أصلي) يدل على ضعف الوازع الأخلاقي لدى الفرد والمجتمع.	معلم	0	0	7	35	3	15	9	45	1	5	2.8	56	16
	طالب	7	8.1	12	14	22	25.6	25	29.1	20	23.3	2.54	50.93	سابع عشر
أشعر بالذنب عندما اشتري نسخة غير مرخصة لأحدى البرمجيات الحاسوبية بسعر أرخص.	معلم	2	10	4	20	3	15	11	55	0	0	2.85	57	15
	طالب	8	9.3	18	20.9	25	29.1	17	19.8	18	20.9	2.77	55.5	خامس عشر
أشعر بالذنب عندما أنسخ إحدى البرمجيات الحاسوبية بدلا من شرائها.	معلم	4	20	5	25	1	5	10	50	0	0	3.15	63	14
	طالب	8	9.5	18	21.4	20	23.8	17	20.2	21	25	2.70	54.04	سادس عشر
احترام حقوق منتج البرامج الحاسوبية مستقر في ضمير المواطن السعودي.	معلم	1	5	4	20	6	30	7	35	2	10	2.75	55	17
	طالب	12	14	16	18.6	34	39.5	15	17.4	9	10.5	3.08	61.62	رابع عشر
عدم حماية حقوق منتج البرامج الحاسوبية يحرمه من استثمار إنتاجه و إبداعه.	معلم	7	35	9	45	0	0	4	20	0	0	3.95	79	12
	طالب	28	33.3	26	31	20	23.8	8	9.5	2	2.4	3.83	76.66	عاشرا
شراء نسخ مقلدة يؤدي إلى إحباط منتج البرامج الحاسوبية ويجعله عاجزاً عن متابعة الإبداع والإنتاج.	معلم	7	35	9	45	1	5	3	15	0	0	4	80	11
	طالب	29	33.7	30	34.9	16	18.6	8	9.3	3	3.5	3.86	77.20	تاسعا
عدم حماية حقوق منتج البرامج الحاسوبية يؤدي	معلم	8	40	9	45	1	5	2	10	0	0	4.15	83	9

إلى الهبوط بمستوى الإنتاج وجودة البرامج.	طالب	21	24.4	40	46.5	14	16.3	9	10.5	2	2.3	3.80	76.04	حادي عشر
عدم حماية حقوق منتج البرامج الحاسوبية في العالم العربي يؤدي إلى هجرة العقول إلى بلدان وبيئات تتوفر فيه الحماية والاحترام.	معلم	10	50	7	35	0	0	3	15	0	0	4.2	84	8
	طالب	32	37.6	27	31.8	14	16.5	11	12.9	1	1.2	3.91	78.35	ثامنا
عدم حماية حقوق منتج البرامج الحاسوبية يؤدي إلى حرمان الدخل القومي من مورد مهم في الميزان التجاري.	معلم	5	25	10	50	3	15	2	10	0	0	3.9	78	13
	طالب	12	14.1	31	36.5	27	31.8	13	15.3	2	2.4	3.44	68.94	ثالث عشر
عدم حماية حقوق منتج البرامج الحاسوبية يودي إلى زعزعة ثقة دول العالم المتحضر بنا .	معلم	7	35	11	55	0	0	2	10	0	0	4.15	83	10
	طالب	22	25.9	25	29.4	23	27.1	8	9.4	7	8.2	3.55	71.05	ثاني عشر
تعتبر البرامج الحاسوبية المنسوخة (غير المرخصة) أحد أسباب انتشار (الفيروسات) التي غالباً ما تؤثر على جهاز المستخدِم وتخرِّب برامجه.	معلم	9	45	9	45	2	10	0	0	0	0	4.35	87	5
	طالب	44	51.2	20	23.3	14	16.3	5	5.8	3	3.5	4.12	82.55	سادسا
شراء نسخ أصلية من البرامج الحاسوبية تمكن الشخص من الحصول على الإصدارات التالية المحسنة التي يصدرها المنتِج الأصلي والخدمات التي يقدمها للمتعاملين معه.	معلم	7	35	12	60	1	0	0	0	0	0	4.3	86	7
	طالب	39	45.3	26	30.2	11	12.8	7	8.1	3	3.5	4.05	81.16	سابعا

جدول (١٠)

مقارنة بين استجابات المعلمين والطلاب تجاه عبارات المحور الثاني

العبارة	المعلمون		الطلاب	
	النسبة المئوية	الترتيب	النسبة المئوية	الترتيب
ينبغي تقييم سعر (تكلفة) البرامج الحاسوبية وفقا لمضمونها العلمي الذي بذل فيه مؤلفه وناشره الكثير من الوقت والجهد والمال وليس بقيمة وعائها المنسوخة عليه.	88	٤	83.48	٥
حق منتج البرامج الحاسوبية حق طبيعي من حقوق الإنسان يترتب له نظير جهده الذي يبذله.	92	٢	83.95	٣
احترام حقوق منتج البرامج الحاسوبية مسألة أخلاقية قبل أن تكون قانونية.	92	٢ مكرر	88.60	١
حماية الجهد الفكري أسمى وأرقى من حماية الجهد العضلي.	86	٦	83.95	٤
حماية الحق الفكري ضرورة من ضرورات التقدم.	93	١	86.23	٢
شراء برنامج حاسوبي منسوخ (غير أصلي) يدل على ضعف الوازع الأخلاقي لدى الفرد والمجتمع.	56	١٦	50.93	١٧
أشعر بالذنب عندما اشتري نسخة غير مرخصة لأحدى البرمجيات الحاسوبية بسعر أرخص.	57	١٥	55.5	١٥
أشعر بالذنب عندما أنسخ إحدى البرمجيات الحاسوبية بدلا من شرائها.	63	١٤	54.04	١٦
احترام حقوق منتج البرامج الحاسوبية مستقر في ضمير المواطن السعودي.	55	١٧	61.62	١٤
عدم حماية حقوق منتج البرامج الحاسوبية يحرمه من استثمار إنتاجه و إبداعه.	79	١٢	76.66	١٠
شراء نسخ مقلدة يؤدي إلى إحباط منتج البرامج الحاسوبية ويجعله عاجزاً عن متابعة الإبداع والإنتاج.	80	١١	77.20	٩
عدم حماية حقوق منتج البرامج الحاسوبية يؤدي إلى الهبوط بمستوى الإنتاج وجودة البرامج.	83	٩	76.04	١١

عدم حماية حقوق منتج البرامج الحاسوبية في العالم العربي يؤدي إلى هجرة العقول إلى بلدان وبيئات تتوفر فيه الحماية والاحترام.	84	٨	78.35	٨
عدم حماية حقوق منتج البرامج الحاسوبية يؤدي إلى حرمان الدخل القومي من مورد مهم في الميزان التجاري.	78	١٣	68.94	١٣
عدم حماية حقوق منتج البرامج الحاسوبية يودي إلى زعزعة ثقة دول العالم المتحضر بنا .	83	١٠	71.05	١٢
تعتبر البرامج الحاسوبية المنسوخة (غير المرخصة) أحد أسباب انتشار (الفيروسات) التي غالباً ما تؤثر على جهاز المستخدِم وتخرِّب برامجه.	87	٥	82.55	٦
شراء نسخ أصلية من البرامج الحاسوبية تمكن الشخص من الحصول على الإصدارات التالية المحسنة التي يصدرها المنتِج الأصلي والخدمات التي يقدمها للمتعاملين معه.	86	٧	81.16	٧

تفسير النتائج ذات الصلة بالمحور الثاني والتعليق عليها

إن أراء عينة الدراسة تتفق مع ما يراه (سالم، ٢٠٠٣م) ، رئيس اللجنة العربية لحماية حقوق الملكية الفكرية، بأن حماية الحق مسألة أخلاقية لا يمكن لأكثر القوانين تشدداً فرضها على مجتمع لا يؤمن بها، ولم تترسخ في ضميره بوصفها حقاً طبيعياً، كما يعي أفراد العينة أن حماية الحق الفكري ضرورة من ضرورات التقدم، وأن حماية الجهد الفكري أسمى وأرقى من حماية الجهد العضلي. وأن حق منتج البرامج الحاسوبية حق طبيعي من حقوق الإنسان يترتب له نظير جهده الذي يبذله وأن تجاهله يعد تعديا على هذه الحقوق وعدواناً عليها وعملاً غير مشروع يدرجها في عداد السرقة وأكل المال الحرام.

كما يعي المعلمون والطلاب بأن تقييم سعر البرامج الحاسوبية ينبغي أن يكون وفقا لمضمونها العلمي الذي بذل فيه مؤلفه وناشره الكثير من الوقت والجهد والمال وليس بقيمة وعائها المنسوخة عليه، وهذا قد يكون مرده إلى معرفة أفراد العينة بأن فرق السعر بين المنتَج الأصلي والمنسوخ أو المقلَّد، إنما يمثل حق المؤلف ونفقات الإعداد والتحضير والإخراج.

كما يعي أفراد العينة بأن شراء نسخ أصلية من البرامج الحاسوبية تمكن الشخص من الحصول على الإصدارات التالية المحسنة التي يصدرها المنتِج الأصلي والخدمات التي يقدمها للمتعاملين معه، بالإضافة إلى إدراكهم بأن البرامج الحاسوبية المقرصنة هي أحد أسباب انتشار الفيروسات التي غالباً ما تؤثر على حواسيبهم وتخرِّب برامجهم وملفاتهم الموجودة على أجهزتهم.

كما يعي المعلمون والطلاب أن عدم حماية حقوق منتجي البرامج الحاسوبية في العالم العربي يؤدي إلى هجرة العقول إلى بلدان وبيئات تتوفر فيها الحماية والاحترام. وهذا قد يعزى إلى إدراك أفراد العينة بأن المواهب والكفاءات والقدرات الفكرية هي رأس المالٍ الأرقى والأسمى والأكثر تقديراً في عالم اليوم، ولذا فإنه ينبغي توفير المناخ الملائم لازدهار الأفكار وإعلاء شأنها وتقديرها قدرها، وفي طليعة ذلك صونها من العبث بها وحمايتها من العدوان. وأنه ما لم يتوفر لها هذا المناخ الملائم، فإنها مثل كل طاقة ورأس مال آخر سوف تهاجر باحثة عن متنفس لها في جو تستمتع فيه بعبق الحرية والحماية والاحترام. ولسوف تجد على الطرف الآخر من ينتظرها ويتسابق إليها ويتودد لها ويغريها، فيعرض عليها خدماته؛ منحاً دراسية، وفرصاً نادرة، ويستدرجها ليستأثر بمواهبها وتفوقها من دون أهلها وأوطانها. (سالم، ٢٠٠٣م)

كما يعي أفراد العينة أن عدم حماية حقوق منتج البرامج الحاسوبية يحرمه من استثمار إنتاجه وإبداعه، ويجعله عاجزاً عن متابعة الإبداع والإنتاج. فعلامَ يبحث المبدع ويحلل، ويستقرئ ويستنتج ويبذل ماله ووقته وأعصابه للوصول إلى أفكار جديدة، إذا كان يعرف أن القراصنة يقفون له بالمرصاد، ما إن يطرح إبداعه حتى يتلقفوه ليتولوا استثماره نيابة عنه. وبهذا الخصوص يخبر (سالم، ٢٠٠٣م) بأن القرصان لا يتعامل مع الإبداع في أي مرحلة من مراحله، من تأليف وتحرير وتنقيح وإعداد وتصحيح وتدقيق وفهرسة وتصميم وإخراج، إنما يسطو على العمل بعد أن يستوي على سوقه؛ يصوره، ينسخه، يمسخه، يسوِّقه وليس له فيه إلا الوعاء الذي ملأه سحتاً ومالاً حراماً، يستأثر بالغُنْم ويترك الغُرْم للمبدع خلافاً للقاعدة الشرعية المعروفة (الغنم بالغرم)، فأنى للمبدع المأكول حقه بالباطل أن يبدع؟

كما يعي أفراد العينة أن عدم حماية حقوق منتج البرامج الحاسوبية يؤدي إلى الهبوط بمستوى الإنتاج وجودة البرامج، وهذا قد يعزى إلى أن الغرض الربحي لدى من يقوم بقرصنة البرمجيات الحاسوبية وحرصه على تحقيق أرباح سريعة يملأ بها جيوبه على حساب الجودة، سيدفعه إلى استخدام الأردأ والأدنى والأقل جودة، لتحقيق ما يستطيع من توفير في تكاليف الإنتاج. فالأقراص (CD-ROM – DVD) التي تنسخ عليها البرمجيات الحاسوبية رديئة وأسعارها متدنية تحقق المنافسة، ونَسْخ مستعجل لا يعتمد أياً من قواعد الحماية من الفيروسات التي غالباً ما تأتي على جهاز المستخدِم وتخرِّب برامجه، فضلاً عن حرمانه من الحصول على الإصدارات التالية المحسنة التي يصدرها المنتِج الأصلي والخدمات التي يقدمها للمتعاملين معه.

كما يعي أفراد العينة أن عدم حماية حقوق منتج البرامج الحاسوبية يودي إلى زعزعة ثقة دول العالم المتحضر بنا، فنحن الآن في عصر العولمة، فلم يعد العالم جزراً منعزلة، لم يعد بوسع أمة أو شعب أن يضرب حوله ستاراً حديدياً ويعيش منغلقاً على نفسه، وإذا كان الاكتفاء الذاتي يمكن

تصورُّه في السلع المادية، فإنه لا يمكن أن يُتصوَّر في مجال البرمجيات الحاسوبية كأوعية للفكر والثقافة والمعرفة. كما تكفلت ثورة المعلومات والاتصالات لمنتج البرمجيات الحاسوبية باختزال الأبعاد وتجاوز كل الحدود والقيود، فأصبحت المعلومات والبرمجيات تتنقل من أقصى المعمورة إلى أقصاها عبر الإنترنت من دون جواز سفر، ولا كيان منظور يخضع لرقابةٍ أو رسوم جمركية أو ضرائب مالية.

أما درجة وعي أفراء عينة الدراسة "بأن عدم حماية حقوق منتج البرامج الحاسوبية يؤدي إلى حرمان الدخل القومي من مورد مهم في الميزان التجاري"، فلم تكن مرضية بما فيه الكفاية، فقد كانت النسبة المئوية لهذه العبارة (78%) أي أنها حصلت على درجة "ايجابية متوسطة" وذلك بالنسبة للمعلمين. أما بالنسبة للطلاب فقد كانت النسبة المئوية لهذه العبارة (68.94 %)، وحصلت على درجة "ايجابية منخفضة"، ويرى الباحث أن السبب في هذا قد يعزى إلى صغر حجم سوق البرمجيات الحاسوبية المنتجة محليا، وقلة تأثير ذلك على إقتصاد المملكة العربية السعودية مقارنة بالدول المتقدمة.

فتجارة البرمجيات الحاسوبية تشكل أرقاماً مذهلة في ميزانيات الأمم التي أسرعت في التحول إلى اقتصاد المعرفة؛ تتضاءل إزاءها الأرقام الصناعية، و الزراعية. ولئن كان رأس المال في الاقتصاد الزراعي يعتمد على خصوبة التربة وملائمة المناخ، ويعتمد في الاقتصاد الصناعي على توافر المواد الأولية، – وذلك كله متفاوت بين الأمم – فإن المادة الأولية في اقتصاد المعرفة هي الفكر، والفكر مشاع بين الشعوب، موزع بينها بالسوية، مما يضع الجميع على عتبة سباق واحدة، أمام فرص متكافئة، يحوز قصب السبق فيها كل من كان الأسرع لاغتنامها. (سالم، ٢٠٠٣م)

وبهذا الخصوص يخبر (سالم، ٢٠٠٣م) ، على سبيل المثال، بأن إيرلندا قررت التحول إلى اقتصاد المعرفة، وأعدت عدتها لذلك، فدخلت إلى عصر المعلومات من بوابة التعليم، واستطاعت خلال عقدين من الزمان فقط أن تحصد في ميزانها التجاري لعام ٢٠٠٠م، ستين مليار دولار منافسة بذلك كبريات الدول. وكان احترام الملكية الفكرية بطبيعة الحال مستقراً في ضمير شعبها، لا يسمح فرد منه لنفسه أن يمد يده إلى عمل فكري انتهكت حرماته، ولا يطيق أن تقع عينه على انتهاك لها، فإن وقعت ونادراً ما تقع، فسرعان ما يتطوع بإحالته إلى القانون، فيتساند الوعي الاجتماعي الرافض لانتهاك الحقوق مع القانون الذي يقف له بالمرصاد لينـــزل به أشد العقوبات.

وهنا يتساءل الباحث: هل احترام حقوق الملكية الفكرية مستقراً في ضمير الشعب السعودي، بحث لا يسمح فرد منه لنفسه أن يمد يده إلى عمل فكري انتهكت حرماته، كما هو الحال بالنسبة لمواطني إيرلندا ؟ مع الأسف الشديد جاءت نتائج هذه الدراسة بالنفي، وبإثبات عكس ذلك. فالعبارات الأربع

ذات الصلة بهذا التساؤل جاءت في ذيل المحور الثاني "دواعي وإيجابيات حماية حقوق الملكية الفكرية"، وفيما يلي بيان تفصيلي لهذه العبارات الأربع:

أولا: كانت النسبة المئوية لعبارة "إحترام حقوق منتج البرامج الحاسوبية مستقر في ضمير المواطن السعودي" (55 %) أي أنها حصلت على درجة "إيجابية منخفضة جدا" وذلك بالنسبة للمعلمين. أما بالنسبة للطلاب فقد كانت النسبة المئوية لهذه العبارة (61.62 %)، وحصلت على درجة "ايجابية منخفضة".

ثانيا: كانت النسبة المئوية لعبارة "شراء برنامج حاسوبي منسوخ (غير أصلي) يدل على ضعف الوازع الأخلاقي لدى الفرد والمجتمع" (56 %) أي أنها حصلت على درجة "إيجابية منخفضة جدا" وذلك بالنسبة للمعلمين. أما بالنسبة للطلاب فقد كانت النسبة المئوية لهذه العبارة (50.93 %)، وحصلت على درجة "إيجابية منخفضة جدا" كذلك.

ثالثا: كانت النسبة المئوية لعبارة "أشعر بالذنب عندما اشتري نسخة غير مرخصة لأحدى البرمجيات الحاسوبية بسعر أرخص" (57 %) أي أنها حصلت على درجة "إيجابية منخفضة جدا" وذلك بالنسبة للمعلمين. أما بالنسبة للطلاب فقد كانت النسبة المئوية لهذه العبارة (55.5 %)، وحصلت على درجة "إيجابية منخفضة جدا" كذلك.

رابعا: كانت النسبة المئوية لعبارة "أشعر بالذنب عندما أنسخ إحدى البرمجيات الحاسوبية بدلا من شرائها" (63 %) أي أنها حصلت على درجة "ايجابية منخفضة" وذلك بالنسبة للمعلمين. أما بالنسبة للطلاب فقد كانت النسبة المئوية لهذه العبارة (54.04 %)، وحصلت على درجة "إيجابية منخفضة جدا"

إن المجتمع الذي يعتنق ثقافة استباحة الحق الفكري، ويمارسها من دون أن يكون لهذا الحق في ضميره أي حرمة أو احترام لن يرى في استباحته لهذه الحقوق أي سلبيات تذكر، بل هو يرى فيها محض إيجابيات تيسر العلم لطلابه. وبهذا الخصوص يقول (سالم، ٢٠٠٨): ما أظن أحداً ممن يسوغ لنفسه شراء برنامج منسوخ، أو حتى مجرد استخدامه، يجهل أنه يمارس اعتداءً على حق، ويقترف إثماً، ويرتكب ذنباً، ويستحل حراماً، ويأكل سحتاً يستوجب منه مخافة الله ووخز الضمير. ويتساءل (سالم، ٢٠٠٨): لماذا تقشعر أبدان الناس في البلدان المتحضرة، إذا رأوا مثل هذه المشاهد؟ هل للالتزام بالقيم وأداء الحقوق، والوفاء بالعهود، واجتناب المحظورات صلةٌ بمستوى التحضر؟! لا أشك في ذلك، وقد كان لنا هذا الالتزام قبل الآخرين عندما كنا نتسنم صهوة الحضارة.

كما تتفق هذه النتائج مع ما يراه (الضبعان، ٢٠٠٥) أن أهم أسباب ظاهرة قرصنة البرمجيات الحاسوبية يعود إلى غياب القيم الأخلاقية لدى بعض المستخدمين للبرامج والموردين للمنتجات المغشوشة والمقلدة. وتتفق كذلك مع ما يراه (البوعينين، ٢٠٠٧) في أن السبب الرئيسي في انتشار

قرصنة البرامج الحاسوبية يعزى إلى ضعف الوازع الديني، لأن مقاصد الشريعة الإسلامية هي حفظ الكليات الخمس" الدين، النفس، النسل، العقل، المال"؛ مستدلاً بحديث الرسول الكريم عليه أفضل الصلاة وأتم التسليم: "لا يحل مال أمريء مسلم إلا بطيب نفس منه"، وفي التقليد والنسخ هدر لحقوق الغير وأخذ ما لا يحق له أخذه، موضحا أنه غالبا في المجتمعات الضعيفة بتدنى المستوى الثقافي والحضاري لدى المقلد، وكذلك الأنانية، وانعدام الحس الاجتماعي، ففي التقليد يحقق المستفيد مصلحة ذاتيه، متناسيا المصلحة العامة وأن الحق في ذلك للغير.

جدول (١١)

الحكم على نتائج استجابات المعلمين تجاه المحور الثاني مرتبة تنازليا

العبارة	النسبة المئوية	الترتيب	الحكم على العبارة
حماية الحق الفكري ضرورة من ضرورات التقدم.	93	١	إيجابية عالية جدا
حق منتج البرامج الحاسوبية حق طبيعي من حقوق الإنسان يترتب له نظير جهده الذي يبذله.	92	٢	إيجابية عالية جدا
احترام حقوق منتج البرامج الحاسوبية مسألة أخلاقية قبل أن تكون قانونية.	92	٢ مكرر	إيجابية عالية جدا
ينبغي تقييم سعر (تكلفة) البرامج الحاسوبية وفقا لمضمونها العلمي الذي بذل فيه مؤلفه وناشره الكثير من الوقت والجهد والمال وليس بقيمة وعائها المنسوخة عليه.	88	٤	إيجابية عالية
تعتبر البرامج الحاسوبية المنسوخة (غير المرخصة) أحد أسباب انتشار (الفيروسات) التي غالباً ما تؤثر على جهاز المستخدِم وتخرِّب برامجه.	87	٥	إيجابية عالية
حماية الجهد الفكري أسمى وأرقى من حماية الجهد العضلي.	86	٦	إيجابية عالية
شراء نسخ أصلية من البرامج الحاسوبية تمكن الشخص من الحصول على الإصدارات التالية المحسنة التي يصدرها المنتِج الأصلي والخدمات التي يقدمها للمتعاملين معه.	86	٧	إيجابية عالية
عدم حماية حقوق منتج البرامج الحاسوبية في العالم العربي يؤدي إلى هجرة العقول إلى بلدان وبيئات تتوفر فيه الحماية والاحترام.	84	٨	إيجابية عالية

عدم حماية حقوق منتج البرامج الحاسوبية يؤدي إلى الهبوط بمستوى الإنتاج وجودة البرامج.	83	٩	إيجابية عالية
عدم حماية حقوق منتج البرامج الحاسوبية يودي إلى زعزعة ثقة دول العالم المتحضر بنا .	83	١٠	إيجابية عالية
شراء نسخ مقلدة يؤدي إلى إحباط منتج البرامج الحاسوبية ويجعله عاجزاً عن متابعة الإبداع والإنتاج.	80	١١	إيجابية عالية
عدم حماية حقوق منتج البرامج الحاسوبية يحرمه من استثمار إنتاجه و إبداعه.	79	١٢	إيجابية متوسطة
عدم حماية حقوق منتج البرامج الحاسوبية يؤدي إلى حرمان الدخل القومي من مورد مهم في الميزان التجاري.	78	١٣	إيجابية متوسطة
أشعر بالذنب عندما أنسخ إحدى البرمجيات الحاسوبية بدلا من شرائها.	63	١٤	إيجابية منخفضة
أشعر بالذنب عندما اشتري نسخة غير مرخصة لأحدى البرمجيات الحاسوبية بسعر أرخص.	57	١٥	إيجابية منخفضة جدا
شراء برنامج حاسوبي منسوخ (غير أصلي) يدل على ضعف الوازع الأخلاقي لدى الفرد والمجتمع.	56	١٦	إيجابية منخفضة جدا
احترام حقوق منتج البرامج الحاسوبية مستقر في ضمير المواطن السعودي.	55	١٧	إيجابية منخفضة جدا

جدول (١٢)

الحكم على نتائج استجابات الطلاب تجاه المحور الثاني مرتبة تنازليا

العبارة	النسبة المئوية	الترتيب	الحكم على الاستجابة
احترام حقوق منتج البرامج الحاسوبية مسألة أخلاقية قبل أن تكون قانونية.	88.60	١	إيجابية عالية
حماية الحق الفكري ضرورة من ضرورات التقدم.	86.23	٢	إيجابية عالية
حق منتج البرامج الحاسوبية حق طبيعي من حقوق الإنسان يترتب له نظير جهده الذي يبذله.	83.95	٣	إيجابية عالية
حماية الجهد الفكري أسمى وأرقى من حماية الجهد العضلي.	83.95	٤	إيجابية عالية
ينبغي تقييم سعر (تكلفة) البرامج الحاسوبية وفقا لمضمونها العلمي الذي بذل فيه مؤلفه وناشره الكثير من الوقت والجهد والمال وليس بقيمة وعائها المنسوخة عليه.	83.48	٥	إيجابية عالية

تعتبر البرامج الحاسوبية المنسوخة (غير المرخصة) أحد أسباب انتشار (الفيروسات) التي غالباً ما تؤثر على جهاز المستخدِم وتخرِّب برامجه.	82.55	٦	إيجابية عالية
شراء نسخ أصلية من البرامج الحاسوبية تمكن الشخص من الحصول على الإصدارات التالية المحسنة التي يصدرها المنتِج الأصلي والخدمات التي يقدمها للمتعاملين معه.	81.16	٧	إيجابية عالية
عدم حماية حقوق منتج البرامج الحاسوبية في العالم العربي يؤدي إلى هجرة العقول إلى بلدان وبيئات تتوفر فيه الحماية والاحترام.	78.35	٨	إيجابية متوسطة
شراء نسخ مقلدة يؤدي إلى إحباط منتج البرامج الحاسوبية ويجعله عاجزاً عن متابعة الإبداع والإنتاج.	77.20	٩	إيجابية متوسطة
عدم حماية حقوق منتج البرامج الحاسوبية يحرمه من استثمار إنتاجه و إبداعه.	76.66	١٠	إيجابية متوسطة
عدم حماية حقوق منتج البرامج الحاسوبية يؤدي إلى الهبوط بمستوى الإنتاج وجودة البرامج.	76.04	١١	إيجابية متوسطة
عدم حماية حقوق منتج البرامج الحاسوبية يودي إلى زعزعة ثقة دول العالم المتحضر بنا .	71.05	١٢	إيجابية متوسطة
عدم حماية حقوق منتج البرامج الحاسوبية يؤدي إلى حرمان الدخل القومي من مورد مهم في الميزان التجاري.	68.94	١٣	إيجابية منخفضة
احترام حقوق منتج البرامج الحاسوبية مستقر في ضمير المواطن السعودي.	61.62	١٤	إيجابية منخفضة
أشعر بالذنب عندما اشتري نسخة غير مرخصة لأحدى البرمجيات الحاسوبية بسعر أرخص.	55.5	١٥	إيجابية منخفضة جدا
أشعر بالذنب عندما أنسخ إحدى البرمجيات الحاسوبية بدلا من شرائها.	54.04	١٦	إيجابية منخفضة جدا
شراء برنامج حاسوبي منسوخ (غير أصلي) يدل على ضعف الوازع الأخلاقي لدى الفرد والمجتمع.	50.93	١٧	إيجابية منخفضة جدا

عرض النتائج ذات الصلة بالمحور الثالث

من خلال عرض النتائج ذات الصلة بالمحور الثالث (آليات حفظ وحماية حقوق الملكية الفكرية.)، المبينة في الجدول (٤)، يمكن القول بأن عينة الدراسة ترى أنه عوضا عن إنتهاك حقوق الملكية الفكرية، فإن هناك العديد من الطرق والوسائل التي يمكن من خلالها التوصل إلى حلول

مرضية وتصب في مصلحة كل من منتج ومستخدم البرمجيات الحاسوبية. بالإضافة إلى هذا أحتل هذا المحور الترتيب الثاني بالنسبة للمعلمين وذلك بمتوسط حسابي قدره (3.99) وبنسبة مئوية قدرها (79.8 %)، وبدرجة " إيجابية متوسطة ". أما بالنسبة للطلاب فقد أحتل هذا المحور الترتيب الأول، وذلك بمتوسط حسابي قدره (3.78) وبنسبة مئوية قدرها (75.6 %)، وبدرجة " إيجابية متوسطة".

ولتفسير استجابات عينة الدراسة على عبارات المحور الثالث قام الباحث في الجداول (١٣) و(١٤) و(١٥) و(١٦) بعرض نتائج عبارات هذا المحور وفقا لمتوسطاتها الحسابية ونسبها المئوية. وفيما يلي تصنيف لعبارات المحور الثالث حسب ترتيبها التنازلي وذلك وفقا لنسبها المئوية:

وفقا لما هو مبين في الجدولين (١٥) و(١٦) يتضح ما يلي:

أولا: حصلت عبارة "حماية حقوق منتج البرامج الحاسوبية لا يعفي أجهزة الرقابة على الأسعار في الدولة من واجب حماية المستهلك." وذلك بالنسبة للمعلمين على درجة "إيجابية عالية جدا" (من ٩٠ %إلى ١٠٠%). وذلك بمتوسط حسابي قدره (4.55) ، ونسبة مئوية قدرها (91).

ثانيا: حصلت خمس عبارات على درجة "إيجابية عالية" (من ٨٠ % إلى ما دون ٩٠%)، وهي حسب ترتيبها التنازلي ما يلي:

١. عبارة "لا بد من تحقيق العدالة بين حق منتج البرامج الحاسوبية في استثمار ابتكاره وحق المستهلك في منع التعسف في استعماله." وذلك بالنسبة للمعلمين
٢. عبارة "نقل البرمجيات الحاسوبية من مصادر توافرها، بلغاتها الأصلية، أو بترجمتها، عبر التفاوض والمناقشات الثنائية والاتفاقات الدولية كفيل بالحد من نزعة الاحتكار والمغالاة بالأسعار." وذلك بالنسبة للمعلمين
٣. عبارة "ينبغي استنفاد كل الوسائل المشروعة قبل أن نعمد إلى إهدار حقوق منتج البرامج الحاسوبية." وذلك بالنسبة للمعلمين
٤. عبارة "حماية حقوق منتج البرامج الحاسوبية لا يعفي أجهزة الرقابة على الأسعار في الدولة من واجب حماية المستهلك." وذلك بالنسبة للطلاب
٥. عبارة "لا بد من تحقيق العدالة بين حق منتج البرامج الحاسوبية في استثمار ابتكاره وحق المستهلك في منع التعسف في استعماله." وذلك بالنسبة للطلاب

ثالثا: حصلت سبع عبارات على درجة "إيجابية متوسطة " (من ٧٠ % إلى ما دون ٨٠%)، وهي حسب ترتيبها التنازلي ما يلي:

١. عبارة "في أنظمة المؤسسات الدولية من الاستثناءات في مجال الملكية الفكرية ما يغني عن القرصنة، كمفهوم النشر الإجباري والترجمة الإجبارية بالسعر العادل." وذلك بالنسبة للمعلمين
٢. عبارة "ينبغي استنفاد كل الوسائل المشروعة قبل أن نعمد إلى إهدار حقوق منتج البرامج الحاسوبية." وذلك بالنسبة للطلاب
٣. عبارة "نقل البرمجيات الحاسوبية من مصادر توافرها، بلغاتها الأصلية، أو بترجمتها، عبر التفاوض والمناقشات الثنائية والاتفاقات الدولية كفيل بالحد من نزعة الاحتكار والمغالاة بالأسعار." وذلك بالنسبة للطلاب
٤. عبارة "المتضرر الأكبر من عدم حماية حقوق منتج البرامج الحاسوبية هي الشركات الصغيرة والتي تصارع للبقاء في خضم المنافسة الكبيرة في عالم البرمجيات." وذلك بالنسبة للطلاب
٥. عبارة "المتضرر الأكبر من عدم حماية حقوق منتج البرامج الحاسوبية هي الشركات الصغيرة والتي تصارع للبقاء في خضم المنافسة الكبيرة في عالم البرمجيات." وذلك بالنسبة للمعلمين
٦. عبارة "في أنظمة المؤسسات الدولية من الاستثناءات في مجال الملكية الفكرية ما يغني عن القرصنة، كمفهوم النشر الإجباري والترجمة الإجبارية بالسعر العادل." وذلك بالنسبة للطلاب
٧. عبارة "الشركات الكبرى لديها قدرة على تحمل ما يترتب على عدم حماية حقوق منتج البرامج الحاسوبية والبقاء في عالم البرمجيات." وذلك بالنسبة للطلاب

رابعا: حصلت عبارة " الشركات الكبرى لديها قدرة على تحمل ما يترتب على عدم حماية حقوق منتج البرامج الحاسوبية والبقاء في عالم البرمجيات." على درجة "إيجابية ضعيفة" (من ٦٠ % إلى ٧٠ ما دون %)، وذلك بالنسبة للمعلمين.

جدول (١٣)

التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية لاستجابات أفراد العينة تجاه عبارات محور الدراسة الثالث: (آليات حفظ وحماية حقوق الملكية الفكرية)

العبارة	العينة	أوافق بقوة		أوافق		غير متأكد		لا أوافق		لا أوافق بقوة		المتوسط الحسابي	النسبة المئوية	الترتيب حسب النسبة المئوية
		التكرار	المئوية	التكرار	المئوية	التكرار	المئوية	التكرار	المئوية	التكرار	المئوية			
حماية حقوق منتج البرامج الحاسوبية لا يعفي أجهزة الرقابة على الأسعار في الدولة من واجب حماية المستهلك.	معلم	11	55	9	45	0	0	0	0	0	0	4.55	91	1
	طالب	32	37.2	29	33.7	23	26.7	2	2.3	0	0	4.05	81.16	أولا
لا بد من تحقيق العدالة بين حق منتج البرامج الحاسوبية في استثمار ابتكاره وحق المستهلك في منع التعسف في استعماله.	معلم	10	50	9	45	1	5	0	0	0	0	4.45	89	2
	طالب	30	34.9	35	40.7	14	16.3	6	7.0	1	1.2	4.01	80.23	ثانيا
نقل البرمجيات الحاسوبية من مصادر توافرها، بلغاتها الأصلية، أو بترجمتها، عبر التفاوض والمناقشات الثنائية والاتفاقات الدولية كفيل بالحد من نزعة الاحتكار والمغالاة بالأسعار.	معلم	7	35	10	50	3	15	0	0	0	0	4.2	84	3
	طالب	21	24.4	36	41.9	23	26.7	5	5.8	1	1.2	3.82	76.51	رابعا
ينبغي استنفاد كل الوسائل المشروعة قبل أن نعمد إلى إهدار حقوق منتج البرامج الحاسوبية.	معلم	8	40	9	45	1	5	2	10	0	0	4.15	83	4
	طالب	21	24.4	38	44.2	21	24.4	4	4.7	2	2.3	3.83	76.74	ثالثا
في أنظمة المؤسسات الدولية من الاستثناءات في مجال الملكية	معلم	5	25	10	50	4	20	1	5	0	0	3.95	79	5

الفكرية ما يغني عن القرصنة، كمفهوم النشر الإجباري والترجمة الإجبارية بالسعر العادل.	طالب	16	18.6	31	36	35	40.7	2	2.3	2	2.3	3.66	73.25	سادسا
الشركات الكبرى لديها قدرة على تحمل ما يترتب على عدم حماية حقوق منتج البرامج الحاسوبية والبقاء في عالم البرمجيات.	معلم	2	11.8	7	41.2	5	29.4	3	17.6	0	0	2.95	59	7
	طالب	18	21.2	36	42.4	17	20	9	10.6	5	5.8	3.62	72.47	سابعا
المتضرر الأكبر من عدم حماية حقوق منتج البرامج الحاسوبية هي الشركات الصغيرة والتي تصارع للبقاء في خضم المنافسة الكبيرة في عالم البرمجيات.	معلم	5	25	9	45	3	15	2	10	1	5	3.75	75	6
	طالب	27	31.4	28	32.6	21	24.4	4	4.7	6	7	3.76	75.34	خامسا

جدول (١٤)

مقارنة بين استجابات المعلمين والطلاب تجاه عبارات المحور الثالث

العبارة	المعلمون		الطلاب	
	النسبة المئوية	الترتيب	النسبة المئوية	الترتيب
حماية حقوق منتج البرامج الحاسوبية لا يعفي أجهزة الرقابة على الأسعار في الدولة من واجب حماية المستهلك.	91	١	81.16	١
لا بد من تحقيق العدالة بين حق منتج البرامج الحاسوبية في استثمار ابتكاره وحق المستهلك في منع التعسف في استعماله.	89	٢	80.23	٢
نقل البرمجيات الحاسوبية من مصادر توافرها، بلغاتها الأصلية، أو بترجمتها، عبر التفاوض والمناقشات الثنائية والاتفاقات الدولية كفيل بالحد من نزعة الاحتكار والمغالاة بالأسعار.	84	٣	76.51	٤
ينبغي استنفاد كل الوسائل المشروعة قبل أن نعمد إلى إهدار حقوق منتج البرامج الحاسوبية.	83	٤	76.74	٣
في أنظمة المؤسسات الدولية من الاستثناءات في مجال الملكية الفكرية ما يغني عن القرصنة، كمفهوم النشر الإجباري والترجمة الإجبارية بالسعر العادل.	79	٥	73.25	٦
الشركات الكبرى لديها قدرة على تحمل ما يترتب على عدم حماية حقوق منتج البرامج الحاسوبية والبقاء في عالم البرمجيات.	59	٧	72.47	٧
المتضرر الأكبر من عدم حماية حقوق منتج البرامج الحاسوبية هي الشركات الصغيرة والتي تصارع للبقاء في خضم المنافسة الكبيرة في عالم البرمجيات.	75	٦	75.34	٥

تفسير النتائج ذات الصلة بالمحور الثالث والتعليق عليها

يرى أفراد عينة الدراسة أن حماية حقوق منتج البرامج الحاسوبية لا يعفي أجهزة الرقابة على الأسعار في الدولة من واجب حماية المستهلك، وأنه لا بد من تحقيق العدالة بين حق منتج البرامج الحاسوبية في استثمار ابتكاره وحق المستهلك في منع التعسف في استعماله.

إذن فالقضاء على ظاهرة سرقة برمجيات الحاسوب ونسخها وتقليدها في نظر المعلمين والطلاب لا يكون بتطبيق الاتفاقيات وتشريع القوانين وحده، وإنما بطرح هذه البرامج بأسعار معقولة من جانب الشركات، بحيث يكون هناك قدر من المرونة والنسبة والتناسب بين إمكانيات

ومستوى المعيشة والأسعار، وألا تقف القوانين في سبيل الحصول على المعرفة والعلم، خاصة وأن مواقع البرامج المجانية على الإنترنت تجعل تحقيق الحماية الكاملة حلمًا بعيد المنال.

وأنه في حال تم تقليل أسعار البرمجيات، فإن هذا سيؤدي إلى إزدياد إقبال شريحة كبيرة من المجتمع على شراء البرامج الأصلية، وهذا بدوره سوف يساهم في خفض تكاليف الإنتاج وذلك لأن استخدام البرامج الأصلية وانتشارها بين المستخدمين سيؤدي في الآخر إلى خفض سعر البرنامج الأصلي لأنه من المفروض أن يكون البرنامج لمستخدم واحد ولجهاز واحد. ولكن في حال كثر اعتماد الناس على البرامج المنسوخة فإن ذلك سيؤدي إلى ارتفاع كبير لأسعار البرامج الأصلية وذلك نتيجة للخسائر الكبيرة التي تتعرض لها الشركات بسبب البرامج المنسوخة.

بالإضافة إلى ما سبق، يعتقد (العصيمي، ٢٠٠٨م) مساعد مدير عام حقوق المؤلف والمشرف على فرع الرياض، أن الشركات لو وضعت برامج توعية بأهمية شراء البرنامج الأصلي ووضعت حوافز فيما يتعلق بترقية البرامج والعون التقني لمستخدمي البرامج والتركيز على الأضرار التي يمكن أن تحدث من استخدام المقلد لساهم ذلك في جذب المستخدمين إلى شراء البرامج الأصلية.

كما ذكر (العصيمي، ٢٠٠٨م) أن هناك قصوراً من الشركات المنتجة للبرامج الحاسوبية فيما يتعلق بتوعية المستهلك، حيث أشار إلى أن بعض المؤسسات والشركات التجارية تشتري برامج وهي لا تحتاج إلا لوظيفة أو وظيفتين من هذه البرامج التي تشتريها بمبالغ مكلفة وباهظة، والباقي تدفع المؤسسة أو الشركة قيمته ولا تستفيد منه. فلو أن هناك توعية لانخفض سعر بعض البرامج، واستشهد بصاحب مؤسسة أتى إلى إدارة حقوق المؤلف، مشيرا إلى أن سعر البرنامج الأصلي أربعون ألف ريال وعندما سألته الإدارة على حاجته في هذا البرنامج توصلت إلى أن حاجته من البرنامج لا تزيد عن مبلغ ثمانية آلاف ريال وبذلك انخفض السعر إلى الخُمس عندما تم تنويره بوظيفة البرنامج وما يمكن أن يستفيد من وظائفه.

هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فارتفاع أسعار البرامج الأصلية يجعل هناك هامش ربح كبير يستفيد منه القراصنة. فلو أن الشركات أخذت بفكرة أربح قليلاً تبيع كثيراً كان ذلك سيساعد الجهات المعنية بتطبيق نظام حماية حقوق المؤلف في الحد من انتشار البرامج المقلدة لأن ارتفاع أسعار البرامج الأصلية جعل من يمتهن هذه المهنة يكسب أرباحاً خيالية، خاصةً أن ضخامة السوق السعودية واتساع رقعتها يجعلان من الصعب السيطرة على سوق كبير قياسا على الدول المجاورة، حيث بين (العصيمي، ٢٠٠٨م) أن المملكة بحاجة إلى جهاز ضخم وقوي لكي تتابع السوق وترصد حركة القراصنة.

كما اتهم (العصيمي، ٢٠٠٨م) الشركات أصحاب الحقوق بسبب عدم بذلها جهود كافية في بلدان التصدير لهذه البرامج المقلدة، فلو أن الشركات مارست ضغوط على حكوماتها لتبذل جهودا كافية في بلدان التصدير لما انتشرت، متسائلاً في الوقت نفسه: لماذا لا توقف الشركات التصدير أو تقاضي المتسببين في التصدير بدلا من ملاحقة ذلك في البلدان المستهلكة، معتبرا أن بلدان التصدير والجهود التي تبذل هناك ستكون أجدى بكثير، مطالباً بأن "يحاسب من يدحرج الكرة إلى منزلي ويُطلب مني أن اسمح بتفتيش منزلي للبحث عنها".

كما يرى أفراد عينة الدراسة أنه ينبغي استنفاد كل الوسائل المشروعة قبل العمد إلى إهدار حقوق منتج البرامج الحاسوبية، كما يرون أن في أنظمة المؤسسات الدولية من الاستثناءات في مجال الملكية الفكرية ما يغني عن القرصنة، كمفهوم النشر الإجباري والترجمة الإجبارية بالسعر العادل، فنقل البرمجيات الحاسوبية من مصادر توافرها، بلغاتها الأصلية، أو بترجمتها، عبر التفاوض والمناقشات الثنائية والاتفاقات الدولية كفيل بالحد من نزعة الاحتكار والمغالاة بالأسعار في نظر الطلاب والمعلمين، خاصة وأن بعض الشركات المنتجة للبرامج تمنح خصمًا قد يصل إلى ٩٠% للجهات العلمية والتعليمية لخدمة أغراض البحث العلمي. فعلى سبيل المثال استطاعت دائرة حماية حقوق المؤلف في وزارة الإعلام في المملكة العربية السعودية أن تحصل عبر المفاوضات الثنائية مع مايكروسوفت على حسم ٩٠ بالمائة من منتجاتها للمراكز العلمية وللطلبة في المملكة. (سالم، ٢٠٠٣م)

وفيما يتعلق بنقل المعرفة من مظان توافرها، بلغاتها الأصلية، أو بترجمتها، فإن التفاوض والمناقشات الثنائية والاتفاقات الدولية كل ذلك كفيل بالحد من نزعة الاحتكار والمغالاة بالأسعار. وبهذا الخصوص يخبرنا (توفيق، ٢٠٠١م) رئيس مركز بحوث وتطوير البرمجيات بكلية الهندسة بجامعة القاهرة، بأن الدول النامية تستطيع أن تتحلل من بعض التزاماتها من منظمة "التربس" وفقًا لمصالحها الوطنية، وأن هناك بنودًا لهذه التيسيرات في اتفاقية "التربس"، وكذلك من خلال القوانين المحلية التي يمكن أن تتضمن إجراءات لمنع الاحتكار وسوء استغلال حقوق الملكية الفكرية. فعلى سبيل المثال استطاعت الهند الحصول على أذون بطبعات خاصة، محدودة النطاق الجغرافي للتسويق، من كبريات دور النشر العالمية المتخصصة بالكتب العلمية والبرمجيات الحاسوبية، وباعتها بأسعار رخيصة جداً بالمقارنة مع الأسعار الأصلية. كما حصل الأفارقة عن طريق التفاوض، والاستفادة من الاتفاقيات والمنظمات الدولية،على مساعدات كبيرة في مجالات نقل المعرفة والثقافة.

كما يرى أفراد عينة الدراسة أن المتضرر الأكبر من عدم حماية حقوق منتج البرامج الحاسوبية هي الشركات الصغيرة والتي تصارع للبقاء في خضم المنافسة الكبيرة في عالم البرمجيات، أما الشركات الكبرى فلديها قدرة على تحمل ما يترتب على عدم حماية حقوق منتج البرامج الحاسوبية والبقاء

في عالم البرمجيات، وهذه النتيجة لا تتفق مع ما يراه (الفنتوخ، ٢٠٠٨) بأن شركة مايكروسوفت Microsoft، كأكبر شركات برمجيات في العالم، هي أكثر من يعاني من هذه المشكلة، وفي نفس الوقت فهي في نظره أكبر المساندين لحملات حماية الحقوق الفكرية وحقوق المؤلف، بل يشتبه (الفنتوخ، ٢٠٠٨) بأنها تستخدم نفوذها للضغط على الحكومات في البلدان التي لا تقوم بتطبيق قوانين الحماية الفكرية.

جدول (١٥)

الحكم على نتائج استجابات المعلمين تجاه المحور الثالث مرتبة تنازليا

العبارة	النسبة المئوية	الترتيب	الحكم على الاستجابة
حماية حقوق منتج البرامج الحاسوبية لا يعفي أجهزة الرقابة على الأسعار في الدولة من واجب حماية المستهلك.	91	١	إيجابية عالية جدا
لا بد من تحقيق العدالة بين حق منتج البرامج الحاسوبية في استثمار ابتكاره وحق المستهلك في منع التعسف في استعماله.	89	٢	إيجابية عالية
نقل البرمجيات الحاسوبية من مصادر توافرها، بلغاتها الأصلية، أو بترجمتها، عبر التفاوض والمناقشات الثنائية والاتفاقات الدولية كفيل بالحد من نزعة الاحتكار والمغالاة بالأسعار.	84	٣	إيجابية عالية
ينبغي استنفاد كل الوسائل المشروعة قبل أن نعمد إلى إهدار حقوق منتج البرامج الحاسوبية.	83	٤	إيجابية عالية
في أنظمة المؤسسات الدولية من الاستثناءات في مجال الملكية الفكرية ما يغني عن القرصنة، كمفهوم النشر الإجباري والترجمة الإجبارية بالسعر العادل.	79	٥	إيجابية متوسطة
المتضرر الأكبر من عدم حماية حقوق منتج البرامج الحاسوبية هي الشركات الصغيرة والتي تصارع للبقاء في خضم المنافسة الكبيرة في عالم البرمجيات.	75	٦	إيجابية متوسطة
الشركات الكبرى لديها قدرة على تحمل ما يترتب على عدم حماية حقوق منتج البرامج الحاسوبية والبقاء في عالم البرمجيات.	59	7	إيجابية منخفضة جدا

جدول (١٦)

الحكم على نتائج استجابات الطلاب تجاه المحور الثالث مرتبة تنازليا

العبارة	النسبة المئوية	الترتيب	الحكم على الاستجابة
حماية حقوق منتج البرامج الحاسوبية لا يعفي أجهزة الرقابة على الأسعار في الدولة من واجب حماية المستهلك.	81.16	١	إيجابية عالية
لا بد من تحقيق العدالة بين حق منتج البرامج الحاسوبية في استثمار ابتكاره وحق المستهلك في منع التعسف في استعماله.	80.23	٢	إيجابية عالية
ينبغي استنفاد كل الوسائل المشروعة قبل أن نعمد إلى إهدار حقوق منتج البرامج الحاسوبية.	76.74	٣	إيجابية متوسطة
نقل البرمجيات الحاسوبية من مصادر توافرها، بلغاتها الأصلية، أو بترجمتها، عبر التفاوض والمناقشات الثنائية والاتفاقات الدولية كفيل بالحد من نزعة الاحتكار والمغالاة بالأسعار.	76.51	٤	إيجابية متوسطة
المتضرر الأكبر من عدم حماية حقوق منتج البرامج الحاسوبية هي الشركات الصغيرة والتي تصارع للبقاء في خضم المنافسة الكبيرة في عالم البرمجيات.	75.34	٥	إيجابية متوسطة
في أنظمة المؤسسات الدولية من الاستثناءات في مجال الملكية الفكرية ما يغني عن القرصنة، كمفهوم النشر الإجباري والترجمة الإجبارية بالسعر العادل.	73.25	٦	إيجابية متوسطة
الشركات الكبرى لديها قدرة على تحمل ما يترتب على عدم حماية حقوق منتج البرامج الحاسوبية والبقاء في عالم البرمجيات.	72.47	٧	إيجابية متوسطة

عرض وتحليل النتائج ذات الصلة بالمحور الرابع

ملاحظة مهمة جدا

في البداية يود الباحث التنبيه مرة أخرى على أن عبارات هذا المحور"واقع حقوق الملكية الفكرية في السعودية" قد تمت صياغتها بطريقة سلبية، وبالتالي فهذا يعني أنه كلما ارتفعت قيمة المتوسط الحسابي أو النسبة المئوية لعبارات المحور الرابع فهذا يدل على سلبيتها. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى يود الباحث كذلك أن يشير إلى نسبة سلبية جميع عبارات هذا المحور تفوق

(٥٠%)، وبناءا على ما تم بيانه فإن الحكم على النتائج يقصد به درجة السلبية بالنسبة للدرجات الواقعة في المنطقة بين ٥١% و ١٠٠%

عرض النتائج ذات الصلة بالمحور الرابع

من خلال استعراض النتائج ذات الصلة بالمحور الرابع (واقع حقوق الملكية الفكرية في السعودية)، المبينة في الجدول (٤)، يمكن القول بأن عينة الدراسة ترى أن واقع حقوق الملكية الفكرية في المملكة العربية السعودية ليس مرضيا بما فيه الكفاية، كما أن هذا المحور أحتل الترتيب الثالث بالنسبة للمعلمين وذلك بمتوسط حسابي قدره (3.39) وبنسبة مئوية قدرها (67.8 %)، وبدرجة "سلبية منخفضة". أما بالنسبة للطلاب فقد أحتل هذا المحور الترتيب الثالث كذلك، وذلك بمتوسط حسابي قدره (3.38) وبنسبة مئوية قدرها (67.6%)، وبدرجة "سلبية منخفضة"..

ولتفسير استجابات عينة الدراسة تجاه عبارات المحور الرابع، قام الباحث في الجداول (١٧) و(١٨) و(١٩) و(٢٠)، بعرض نتائج عبارات هذا المحور وفقا لمتوسطاتها الحسابية ونسبها المئوية. وفيما يلي تصنيف لعبارات المحور الرابع حسب ترتيبها التنازلي وذلك وفقا لنسبها المئوية:

وفقا لما هو مبين في الجدولين (١٩) و(٢٠) يتضح ما يلي:

أولا: حصلت عبارة "معظم أجهزة الحاسب الشخصية/المنزلية في السعودية لا تخلو من برمجيات حاسوبية منسوخة (غير مرخصة)"، وذلك بالنسبة للمعلمين، على درجة "سلبية عالية جدا" (من ٩٠ %إلى ١٠٠%). وذلك بمتوسط حسابي قدره (4.6) ، ونسبة مئوية قدرها (92 %) .

ثانيا: حصلت عبارة "معظم أجهزة الحاسب الشخصية/المنزلية في السعودية لا تخلو من برمجيات حاسوبية منسوخة (غير مرخصة)"، وذلك بالنسبة للطلاب، على درجة "سلبية عالية" (من ٨٠ % إلى ما دون ٩٠%). وذلك بمتوسط حسابي قدره (4.26) ، ونسبة مئوية قدرها (85.34 %) .

ثالثا: حصلت ثمان عبارات على درجة "سلبية متوسطة" (من٧٠% إلى ما دون ٨٠%) ، وهي حسب ترتيبها التنازلي ما يلي:

١. عبارة "لا يوجد قناعة كافية بحقوق الملكية الفكرية لدى الطلاب والطالبات في السعودية." وذلك بالنسبة للمعلمين
٢. عبارة "لا يوجد قناعة كافية بحقوق الملكية الفكرية لدى الطلاب والطالبات في السعودية." وذلك بالنسبة للطلاب
٣. عبارة "لا يوجد وعي كاف بحقوق الملكية الفكرية لدى الطلاب والطالبات في السعودية." وذلك بالنسبة للطلاب

٤. عبارة "لا يوجد وعي كاف بحقوق الملكية الفكرية لدى السلطة التنفيذية (الشرطة) في السعودية." وذلك بالنسبة للطلاب
٥. عبارة "لا يوجد وعي كاف بحقوق الملكية الفكرية لدى الطلاب والطالبات في السعودية." وذلك بالنسبة للمعلمين
٦. عبارة "معظم أجهزة الحاسب في القطاع الحكومي في السعودية لا تخلو من برمجيات حاسوبية منسوخة (غير مرخصة) ." وذلك بالنسبة للمعلمين
٧. عبارة "لا يوجد وعي كاف بحقوق الملكية الفكرية لدى السلطة التنفيذية (الشرطة) في السعودية." وذلك بالنسبة للمعلمين
٨. عبارة "لا يوجد وعي كاف بحقوق الملكية الفكرية لدى العاملين في الجمارك السعودية." وذلك بالنسبة للطلاب

رابعا: حصلت ثلاث وعشرون (٢٣) عبارة على درجة "سلبية منخفضة" (من٦٠% إلى ما دون ٧٠%) ، وهي حسب ترتيبها التنازلي ما يلي:

١. عبارة "معظم أجهزة الحاسب في المؤسسات والشركات التجارية في السعودية لا تخلو من برمجيات حاسوبية منسوخة (غير مرخصة) . " وذلك بالنسبة للطلاب
٢. عبارة "لا يوجد وعي كاف بحقوق الملكية الفكرية لدى العاملين بوزارة الثقافة والإعلام في السعودية." وذلك بالنسبة للطلاب
٣. عبارة "لا يوجد قناعة كافية بحقوق الملكية الفكرية لدى السلطة التنفيذية (الشرطة) في السعودية." وذلك بالنسبة للطلاب
٤. عبارة "لا يوجد قناعة كافية بحقوق الملكية الفكرية لدى العاملين بوزارة الثقافة والإعلام في السعودية." وذلك بالنسبة للمعلمين
٥. عبارة "لا يوجد قناعة كافية بحقوق الملكية الفكرية لدى العاملين في الجمارك السعودية." وذلك بالنسبة للطلاب
٦. عبارة "تركيز المؤسسات الثقافية الرسمية (وزارات وجامعات ومراكز ثقافية) في مناقصاتها بتقديم السعر الأرخص يشجع على قرصنة البرامج الحاسوبية." وذلك بالنسبة للطلاب
٧. عبارة "معظم أجهزة الحاسب في الجامعات السعودية لا تخلو من برمجيات حاسوبية منسوخة (غير مرخصة) " وذلك بالنسبة للمعلمين

٨. عبارة "لا يوجد وعي كاف بحقوق الملكية الفكرية لدى العاملين بوزارة الثقافة والإعلام في السعودية." وذلك بالنسبة للمعلمين

٩. عبارة "لا يوجد وعي كاف بحقوق الملكية الفكرية لدى العاملين في الجمارك السعودية." وذلك بالنسبة للمعلمين

١٠. عبارة "لا يوجد قناعة كافية بحقوق الملكية الفكرية لدى العاملين بوزارة الثقافة والإعلام في السعودية." وذلك بالنسبة للطلاب

١١. عبارة "معظم أجهزة الحاسب في المؤسسات والشركات التجارية في السعودية لا تخلو من برمجيات حاسوبية منسوخة (غير مرخصة) . " وذلك بالنسبة للمعلمين

١٢. عبارة "معظم أجهزة الحاسب في المدارس السعودية لا تخلو من برمجيات حاسوبية منسوخة (غير مرخصة) ." وذلك بالنسبة للمعلمين

١٣. عبارة "لا يوجد قناعة كافية بحقوق الملكية الفكرية لدى العاملين في الجمارك السعودية." وذلك بالنسبة للمعلمين

١٤. عبارة "لا يوجد قناعة كافية بحقوق الملكية الفكرية لدى السلطة التنفيذية (الشرطة) في السعودية." وذلك بالنسبة للمعلمين

١٥. عبارة "تركيز المؤسسات الثقافية الرسمية (وزارات وجامعات ومراكز ثقافية) في مناقصاتها بتقديم السعر الأرخص يشجع على قرصنة البرامج الحاسوبية." وذلك بالنسبة للمعلمين

١٦. عبارة "لا يوجد قناعة كافية بحقوق الملكية الفكرية لدى السلطة القضائية (القضاة) في السعودية." وذلك بالنسبة للمعلمين

١٧. عبارة "معظم أجهزة الحاسب في المدارس السعودية لا تخلو من برمجيات حاسوبية منسوخة (غير مرخصة) ." وذلك بالنسبة للطلاب

١٨. عبارة "لا يوجد وعي كاف بحقوق الملكية الفكرية لدى السلطة القضائية (القضاة) في السعودية." وذلك بالنسبة للطلاب

١٩. عبارة "لا يوجد قناعة كافية بحقوق الملكية الفكرية لدى المعلمين/ أعضاء هيئة التدريس (الدكاترة) في السعودية." وذلك بالنسبة للطلاب

٢٠. عبارة " لا يوجد قناعة كافية بحقوق الملكية الفكرية لدى السلطة القضائية (القضاة) في السعودية." وذلك بالنسبة للطلاب

٢١. عبارة "لا يوجد وعي كاف بحقوق الملكية الفكرية لدى السلطة القضائية (القضاة) في السعودية." وذلك بالنسبة للمعلمين

٢٢. عبارة "لا يوجد وعي كاف بحقوق الملكية الفكرية لدى المعلمين/ أعضاء هيئة التدريس (الدكاترة) في السعودية." وذلك بالنسبة للطلاب

٢٣. عبارة "معظم أجهزة الحاسب في القطاع الحكومي في السعودية لا تخلو من برمجيات حاسوبية منسوخة (غير مرخصة) ." وذلك بالنسبة للطلاب

خامسا: حصلت خمس عبارات على درجة "سلبية منخفضة جدا" (من٥٠% إلى ما دون ٦٠%) ، وهي حسب ترتيبها التنازلي ما يلي:

١. عبارة "حماية حقوق منتج البرامج الحاسوبية لا يدخل ضمن اهتمامات الجهات الرسمية." وذلك بالنسبة للطلاب

٢. عبارة "معظم أجهزة الحاسب في الجامعات السعودية لا تخلو من برمجيات حاسوبية منسوخة (غير مرخصة) . " وذلك بالنسبة للطلاب

٣. عبارة "لا يوجد قناعة كافية بحقوق الملكية الفكرية لدى المعلمين/ أعضاء هيئة التدريس (الدكاترة) في السعودية." وذلك بالنسبة للمعلمين

٤. عبارة "حماية حقوق منتج البرامج الحاسوبية لا يدخل ضمن اهتمامات الجهات الرسمية." وذلك بالنسبة للمعلمين

٥. عبارة "لا يوجد وعي كاف بحقوق الملكية الفكرية لدى المعلمين/ أعضاء هيئة التدريس (الدكاترة) في السعودية." وذلك بالنسبة للمعلمين

جدول (١٧)

التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية لاستجابات أفراد العينة تجاه عبارات محور الدراسة الرابع: (واقع حقوق الملكية الفكرية في السعودية)

العبارة	العينة	أوافق بقوة		أوافق		غير متأكد		لا أوافق		لا أوافق بقوة		المتوسط الحسابي	النسبة المئوية	الترتيب حسب النسبة المئوية
		التكرار	المئوية	التكرار	المئوية	التكرار	المئوية	التكرار	المئوية	التكرار	المئوية			
معظم أجهزة الحاسب الشخصية/المنزلية في السعودية لا تخلو من برمجيات حاسوبية منسوخة (غير مرخصة) .	معلم	14	70	4	20	2	10	0	0	0	0	4.6	92	1
	طالب	47	54.7	22	25.6	11	12.8	5	5.8	1	1.2	4.26	85.34	أولا
معظم أجهزة الحاسب في المؤسسات والشركات التجارية في السعودية لا تخلو من برمجيات حاسوبية منسوخة (غير مرخصة) .	معلم	7	35	8	40	4	20	1	5	0	0	3.3	66	10
	طالب	22	25.9	18	21.2	28	32.9	13	15.3	4	4.7	3.48	69.64	سادسا
معظم أجهزة الحاسب في القطاع الحكومي في السعودية لا تخلو من برمجيات حاسوبية منسوخة (غير مرخصة) .	معلم	4	20	6	30	4	20	4	20	2	10	3.6	72	4
	طالب	19	22.1	10	11.6	31	36	15	17.4	11	12.8	3.12	62.55	سابع عشر
معظم أجهزة الحاسب في المدارس السعودية لا تخلو من برمجيات حاسوبية منسوخة (غير مرخصة) .	معلم	5	25	7	35	3	15	5	25	0	0	3.3	66	10مكرر
	طالب	14	16.3	20	23.3	31	36	15	17.4	6	7	3.24	64.88	ثاني عشر
معظم أجهزة الحاسب في الجامعات	معلم	2	10	6	30	9	45	2	10	1	5	3.35	67	7

السعودية لا تخلو من برمجيات حاسوبية منسوخة (غير مرخصة) .	طالب	14	16.3	13	15.1	26	30.2	20	23.3	13	15.1	2.94	58.83	تاسع عشر
حماية حقوق منتج البرامج الحاسوبية لا يدخل ضمن اهتمامات الجهات الرسمية.	معلم	3	15	8	40	3	15	5	25	1	5	2.75	55	١٨
	طالب	8	9.3	19	22.1	29	33.7	21	24.4	9	10.5	2.95	59.06	ثامن عشر
تركيز المؤسسات الثقافية الرسمية (وزارات وجامعات ومراكز ثقافية) في مناقصاتها بتقديم السعر الأرخص يشجع على قرصنة البرامج الحاسوبية.	معلم	3	15	7	35	3	15	7	35	0	0	3.3	66	١٤
	طالب	15	17.4	28	32.6	28	32.6	10	11.6	5	5.8	3.44	68.83	عاشرا
لا يوجد وعي كاف بحقوق الملكية الفكرية لدى العاملين بوزارة الثقافة والإعلام في السعودية.	معلم	3	15	5	25	8	40	4	20	0	0	3.35	67	8
	طالب	21	24.7	24	28.2	23	27.1	9	10.6	8	9.4	3.48	69.64	سابعا
لا يوجد قناعة كافية بحقوق الملكية الفكرية لدى العاملين بوزارة الثقافة والإعلام في السعودية.	معلم	1	5	10	50	6	30	3	15	0	0	3.45	69	6
	طالب	11	12.8	33	38.4	23	26.7	12	14	7	8.1	3.33	66.74	حادي عشر
لا يوجد وعي كاف بحقوق الملكية الفكرية لدى العاملين في الجمارك السعودية.	معلم	1	5	10	50	6	30	1	5	2	10	3.35	67	9
	طالب	17	19.8	30	34.9	24	27.9	9	10.5	6	7.0	3.5	70	خامسا
لا يوجد قناعة كافية بحقوق الملكية الفكرية لدى العاملين في الجمارك السعودية.	معلم	1	5	8	40	8	40	2	10	1	5	3.3	66	11مكرر
	طالب	17	20	27	31.8	26	30.6	7	8.2	8	9.4	3.44	68.94	تاسعا
لا يوجد وعي كاف بحقوق الملكية الفكرية	معلم	0	0	6	30	11	55	3	15	0	0	3.15	63	١٦

لدى السلطة القضائية (القضاة) في السعودية.	طالب	12	14.1	26	30.6	20	23.5	20	23.5	7	8.2	3.18	63.76	ثالث عشر
لا يوجد قناعة كافية بحقوق الملكية الفكرية لدى السلطة القضائية (القضاة) في السعودية.	معلم	1	5	6	30	10	50	3	15	0	0	3.25	65	١٥
	طالب	11	12.9	23	27.1	25	29.4	20	23.5	6	7.1	3.15	63.05	خامس عشر
لا يوجد وعي كاف بحقوق الملكية الفكرية لدى السلطة التنفيذية (الشرطة) في السعودية.	معلم	2	10	8	40	8	40	2	10	0	0	3.5	70	5
	طالب	26	31	21	25	19	22.6	13	15.5	5	6	3.68	73.65	رابعا
لا يوجد قناعة كافية بحقوق الملكية الفكرية لدى السلطة التنفيذية (الشرطة) في السعودية.	معلم	3	15.8	6	31.6	7	36.8	3	15.8	0	0	3.3	66	13
	طالب	21	24.7	22	25.9	23	27.1	14	16.5	5	5.8	3.47	69.41	ثامنا
لا يوجد وعي كاف بحقوق الملكية الفكرية لدى الطلاب والطالبات في السعودية.	معلم	3	15	11	55	2	10	4	20	0	0	3.65	73	3
	طالب	22	25.6	29	33.7	24	27.9	8	9.3	3	3.5	3.68	73.72	ثالثا
لا يوجد قناعة كافية بحقوق الملكية الفكرية لدى الطلاب والطالبات في السعودية.	معلم	4	20	10	50	3	15	3	15	0	0	3.75	75	2
	طالب	22	25.9	28	32.9	27	31.8	5	5.9	3	3.5	3.71	74.35	ثانيا
لا يوجد وعي كاف بحقوق الملكية الفكرية لدى المعلمين/ أعضاء هيئة التدريس (الدكاترة) في السعودية.	معلم	0	0	6	30	1	5	10	50	3	15	2.5	50	١٩
	طالب	11	12.9	20	23.5	30	35.3	17	20	7	8.2	3.12	62.58	سادس عشر
لا يوجد قناعة كافية بحقوق الملكية الفكرية لدى المعلمين/ أعضاء هيئة التدريس (الدكاترة) في السعودية.	معلم	2	10	6	30	1	5	8	40	3	15	2.8	56	١٧
	طالب	9	10.5	26	30.2	29	33.7	14	16.3	8	9.3	3.16	63.25	رابع عشر

جدول (١٨)

مقارنة بين استجابات المعلمين والطلاب تجاه عبارات المحور الرابع

العبارة	المعلمون		الطلاب	
	النسبة المئوية	الترتيب	النسبة المئوية	الترتيب
معظم أجهزة الحاسب الشخصية/المنزلية في السعودية لا تخلو من برمجيات حاسوبية منسوخة (غير مرخصة) .	92	١	85.34	١
معظم أجهزة الحاسب في المؤسسات والشركات التجارية في السعودية لا تخلو من برمجيات حاسوبية منسوخة (غير مرخصة) .	66	١٠	69.64	٦
معظم أجهزة الحاسب في القطاع الحكومي في السعودية لا تخلو من برمجيات حاسوبية منسوخة (غير مرخصة) .	72	٤	62.55	١٦
معظم أجهزة الحاسب في المدارس السعودية لا تخلو من برمجيات حاسوبية منسوخة (غير مرخصة) .	66	١٠مكرر	64.88	١١
معظم أجهزة الحاسب في الجامعات السعودية لا تخلو من برمجيات حاسوبية منسوخة (غير مرخصة) .	67	٧	58.83	١٨
حماية حقوق منتج البرامج الحاسوبية لا يدخل ضمن اهتمامات الجهات الرسمية.	55	١٧	59.06	١٧
تركيز المؤسسات الثقافية الرسمية (وزارات وجامعات ومراكز ثقافية) في مناقصاتها بتقديم السعر الأرخص يشجع على قرصنة البرامج الحاسوبية.	66	١٤	68.83	١٠
لا يوجد وعي كاف بحقوق الملكية الفكرية لدى العاملين بوزارة الثقافة والإعلام في السعودية.	67	٧ مكرر	69.64	٧
لا يوجد قناعة كافية بحقوق الملكية الفكرية لدى العاملين بوزارة الثقافة والإعلام في السعودية.	69	٦	66.74	١٠
لا يوجد وعي كاف بحقوق الملكية الفكرية لدى العاملين في الجمارك السعودية.	67	٩	70	٥

لا يوجد قناعة كافية بحقوق الملكية الفكرية لدى العاملين في الجمارك السعودية.	66	١٠مكرر	68.94	٩
لا يوجد وعي كاف بحقوق الملكية الفكرية لدى السلطة القضائية (القضاة) في السعودية.	63	١٥	63.76	١٢
لا يوجد قناعة كافية بحقوق الملكية الفكرية لدى السلطة القضائية (القضاة) في السعودية.	65	١٤	63.05	١٤
لا يوجد وعي كاف بحقوق الملكية الفكرية لدى السلطة التنفيذية (الشرطة) في السعودية.	70	٥	73.65	٤
لا يوجد قناعة كافية بحقوق الملكية الفكرية لدى السلطة التنفيذية (الشرطة) في السعودية.	66	١٣	69.41	٨
لا يوجد وعي كاف بحقوق الملكية الفكرية لدى الطلاب والطالبات في السعودية.	73	٣	73.72	٣
لا يوجد قناعة كافية بحقوق الملكية الفكرية لدى الطلاب والطالبات في السعودية.	75	٢	74.35	٢
لا يوجد وعي كاف بحقوق الملكية الفكرية لدى المعلمين/ أعضاء هيئة التدريس (الدكاترة) في السعودية.	50	١٨	62.58	١٥
لا يوجد قناعة كافية بحقوق الملكية الفكرية لدى المعلمين/ أعضاء هيئة التدريس (الدكاترة) في السعودية.	56	١٦	63.25	١٣

تفسير النتائج ذات الصلة بالمحور الرابع والتعليق عليها

يرى أفراد عينة الدراسة أن الحاسبات لدى الشرائح المذكورة أدناه لا تخلو من برمجيات حاسوبية مقرصنة : (مرتبة تنازليا)

١. أجهزة الحاسب الشخصية/المنزلية في السعودية.
٢. أجهزة الحاسب في القطاع الحكومي في السعودية.
٣. أجهزة الحاسب في المؤسسات والشركات التجارية في السعودية.
٤. أجهزة الحاسب في المدارس السعودية.
٥. أجهزة الحاسب في الجامعات السعودية.

وهذه الآراء تتفق مع ما يراه (الفنتوخ، ٢٠٠٨م) حيث يقول: إن قناعتي الشخصية بأن الغالبية المطلقة من البيوت والشركات والقطاع الحكومي في كل دول العالم لا تخلو من البرامج

المكسورة أو المقرصنة بشكل أو بآخر. كما تتفق كذلك مع نتائج دراسة (البهلال والأمير، ٢٠٠٨م) التي توصلت إلى أن (٨٣ %) من موظفي القطاع الحكومي بمدينة الرياض يستخدمون برامج مقرصنة.

ويعزو الباحث كثرة انتهاكات حقوق الملكية الفكرية، التي نراها على أرض الواقع، إلى أن نسبة كبيرة من شريحة الطلاب والمعلمين وفئات المجتمع كافة قد لا تعي أساسيات أنظمة حقوق الملكية الفكرية، ويدعم هذا الرأي النتائج التي توصلت إليها (هيام المفلح، ١٤٢٩هـ) في دراستها التي هدفت إلى معرفة مستوى وعي طلاب التعليم العام بأبجديات حقوق الملكية الفكرية، ومدى ممارستهم لفعل "قرصنة" المواد عبر الانترنت، وقد تم ذلك من خلال استبيان تم توزيعه على شريحة من طلاب التعليم العام بمدراس أهلية في وسط مدينة الرياض شملت المراحل الثلاث (الابتدائي – المتوسط – الثانوي)، وكانت عينة الدراسة ٦٤ طالباً في المرحلة الابتدائية، من الصفين الخامس والسادس، وعند سؤالهم عن ماذا تعنيه جملة (الحقوق الفكرية وحقوق المؤلف)، أجاب جميع الطلاب بدون استثناء بعدم المعرفة. كما كان عدد طلاب المرحلة المتوسطة الذين شملهم الاستبيان ٢١٥ طالبا وعن معرفتهم بما تعنيه جملة (الحقوق الفكرية وحقوق المؤلف) أكدت ما نسبته (٩٢%) من مجموع الطلاب أنهم لا يعرفون معناها، والباقي أي نسبة (٨ %) أجابوا ب "جزء" أو جانب من معنى هذه الحقوق، أما عدد طلاب المرحلة الثانوية الذين شملهم الاستبيان فقد بلغ عددهم ١٣٠ طالباً، من صفي "أول وثالث ثانوي" وعن معرفتهم بما تعنيه جملة (الحقوق الفكرية وحقوق المؤلف) فقد أجاب (٨٢ %) ، بأنهم (لا يعرفون معنى الحقوق)، بينما كان (١٨ %) منهم يعرفون"جزءاً" من معنى الحقوق.

كما يدعم رأي الباحث كذلك نتائج الدراسة التي أجراها (البهلال والأمير، ٢٠٠٨م)، والتي تم الحديث عنها سابقا في خانة الدراسات السابقة، فعند سؤال أفراد العينة عن مدى معرفتهم بوجود أنظمة ولوائح تنص على معاقبة من ينتهك حقوق الغير، أفاد (١٨٤) شخصاً وبنسبة (٥٧,٩ %)، بأنهم لا يعلمون بتلك العقوبات والجزاءات المتعلقة بانتهاك حقوق الملكية الفكرية.

كما يرى أفراد عينة الدراسة أنه لا يوجد وعي ولا قناعة كافيين بحقوق الملكية الفكرية لدى شرائح المجتمع المبينة أدناه: (مرتبة تنازليا)

١. الطلاب والطالبات في السعودية.
٢. السلطة التنفيذية (الشرطة) في السعودية.
٣. موظفو الجمارك السعودية.
٤. موظفو وزارة الثقافة والإعلام في السعودية.

٥. السلطة القضائية (القضاة) في السعودية.

٦. المعلمون/ أعضاء هيئة التدريس (الدكاترة) في السعودية.

هذه النتائج تتفق مع ما يراه (العتيبي، ٢٠٠٨) بأن نقص الخبرة في دوائر الشرطة والادعاء والقضاء بالتعامل مع ما يقع من جرائم في مجال انتهاك حقوق الملكية الفكرية وصعوبة الحصول على الأدلة الرقمية ومعالجتها، تعقّد المسائل المتعلقة بحماية البرمجيات الحاسوبية.

كما يرى أفراد عينة الدراسة بأن تركيز بعض المؤسسات الثقافية الرسمية (وزارات وجامعات ومراكز ثقافية) في مناقصاتها بتقديم السعر الأرخص قد يشجع على قرصنة البرامج الحاسوبية. وبهذا الخصوص يخبرنا (سالم، ٢٠٠٣م) أن بعض هذه المؤسسات بعملها هذا تقرر سلفاً إخراج المؤلف والناشر الأصلي من خطاب المناقصة، فالقراصنة في نظره هم وحدهم المستهدفون، لأنهم الأقدر على المنافسة وتقديم السعر الأرخص لأسباب عديدة، أولها: تخلصهم من عبء حق المؤلف الذي يسقط نسبة ١٠% على الأقل من السعر، وثانيها: تحررهم من تكاليف إعداد البرامج وتصميمها وإخراجها، مما يضيف لصالحهم نسبة أخرى لا تقل عن ١٠%، وثالثها: عبثهم بالمواصفات البرمجية وأجهزة تشغيلها بهدف تخفيف تكاليف الإنتاج. وهكذا تسهم بعض المؤسسات الثقافية الرسمية في الوطن العربي في تكوين شبكات القرصنة البرمجية وتنميتها وازدهارها.

كما يرى بعض أفراد عينة الدراسة بأن حماية حقوق منتج البرامج الحاسوبية لا يدخل ضمن اهتمامات الجهات الرسمية، ولكن البعض الأخر يرى عكس ذلك، وبهذا الخصوص يقول (بن طالب، ٢٠٠٨م) مستشار قانوني ومحامي، أن هناك تشريعات سعودية كثيرة خاصة بحماية الحقوق الفكرية، بالإضافة للاتفاقيات الدولية التي انضمت إليها المملكة، وأيضا الاتفاقيات الثنائية، وما تبعها من تشكيل لجان دائمة خاصة بحماية الحقوق الفكرية، مؤكدا أن الإشكالية ليست في ذات الأنظمة وإنما في تطبيقها والآلية التي من خلالها يتم إعمال الأنظمة الخاصة بحماية حقوق الملكية الفكرية، والكوادر المؤهلة، مشددا على تطبيق تلك الأنظمة والتي سيكون لها الأثر الكبير في النهوض بالاقتصاد الوطني وجذب المستثمرين، والانتصار للحقوق الفكرية والإبداعية، والتقدم خطوات في هذا المجال واللحاق بركب الدول المتقدمة، وكسب الثقة من الدول الأخرى.

جدول (١٩)

الحكم على نتائج استجابات المعلمين تجاه المحور الرابع مرتبة تنازليا

العبارة	النسبة المئوية	الترتيب	الحكم على الاستجابة
معظم أجهزة الحاسب الشخصية/المنزلية في السعودية لا تخلو من برمجيات حاسوبية منسوخة (غير مرخصة) .	92	١	سلبية عالية جدا
لا يوجد قناعة كافية بحقوق الملكية الفكرية لدى الطلاب والطالبات في السعودية.	75	٢	سلبية متوسطة
لا يوجد وعي كاف بحقوق الملكية الفكرية لدى الطلاب والطالبات في السعودية.	73	٣	سلبية متوسطة
معظم أجهزة الحاسب في القطاع الحكومي في السعودية لا تخلو من برمجيات حاسوبية منسوخة (غير مرخصة) .	72	٤	سلبية متوسطة
لا يوجد وعي كاف بحقوق الملكية الفكرية لدى السلطة التنفيذية (الشرطة) في السعودية.	70	٥	سلبية متوسطة
لا يوجد قناعة كافية بحقوق الملكية الفكرية لدى العاملين بوزارة الثقافة والإعلام في السعودية.	69	٦	سلبية منخفضة
معظم أجهزة الحاسب في الجامعات السعودية لا تخلو من برمجيات حاسوبية منسوخة (غير مرخصة) .	67	٧	سلبية منخفضة
لا يوجد وعي كاف بحقوق الملكية الفكرية لدى العاملين بوزارة الثقافة والإعلام في السعودية.	67	٧ مكرر	سلبية منخفضة
لا يوجد وعي كاف بحقوق الملكية الفكرية لدى العاملين في الجمارك السعودية.	67	٩	سلبية منخفضة
معظم أجهزة الحاسب في المؤسسات والشركات التجارية في السعودية لا تخلو من برمجيات حاسوبية منسوخة (غير مرخصة) .	66	١٠	سلبية منخفضة
معظم أجهزة الحاسب في المدارس السعودية لا تخلو من برمجيات حاسوبية منسوخة (غير مرخصة) .	66	١٠مكرر	سلبية منخفضة
لا يوجد قناعة كافية بحقوق الملكية الفكرية لدى العاملين في الجمارك السعودية.	66	١٠مكرر	سلبية منخفضة
لا يوجد قناعة كافية بحقوق الملكية الفكرية لدى السلطة التنفيذية (الشرطة) في السعودية.	66	١٣	سلبية منخفضة
تركيز المؤسسات الثقافية الرسمية (وزارات وجامعات ومراكز ثقافية) في مناقصاتها بتقديم السعر الأرخص يشجع على قرصنة البرامج الحاسوبية.	66	١٤	سلبية منخفضة
لا يوجد قناعة كافية بحقوق الملكية الفكرية لدى السلطة القضائية	65	١٥	سلبية

(القضاة) في السعودية.			منخفضة
لا يوجد وعي كاف بحقوق الملكية الفكرية لدى السلطة القضائية (القضاة) في السعودية.	63	١٦	سلبية منخفضة
لا يوجد قناعة كافية بحقوق الملكية الفكرية لدى المعلمين/ أعضاء هيئة التدريس (الدكاترة) في السعودية.	56	١٧	سلبية منخفضة جدا
حماية حقوق منتج البرامج الحاسوبية لا يدخل ضمن اهتمامات الجهات الرسمية.	55	١٨	سلبية منخفضة جدا
لا يوجد وعي كاف بحقوق الملكية الفكرية لدى المعلمين/ أعضاء هيئة التدريس (الدكاترة) في السعودية.	50	١٩	سلبية منخفضة جدا

جدول (٢٠)

الحكم على نتائج استجابات الطلاب تجاه المحور الرابع مرتبة تنازليا

العبارة	النسبة المئوية	الترتيب	الحكم على الاستجابة
معظم أجهزة الحاسب الشخصية/المنزلية في السعودية لا تخلو من برمجيات حاسوبية منسوخة (غير مرخصة) .	85.34	١	سلبية عالية
لا يوجد قناعة كافية بحقوق الملكية الفكرية لدى الطلاب والطالبات في السعودية.	74.35	٢	سلبية متوسطة
لا يوجد وعي كاف بحقوق الملكية الفكرية لدى الطلاب والطالبات في السعودية.	73.72	٣	سلبية متوسطة
لا يوجد وعي كاف بحقوق الملكية الفكرية لدى السلطة التنفيذية (الشرطة) في السعودية.	73.65	٤	سلبية متوسطة
لا يوجد وعي كاف بحقوق الملكية الفكرية لدى العاملين في الجمارك السعودية.	70	٥	سلبية متوسطة
معظم أجهزة الحاسب في المؤسسات والشركات التجارية في السعودية لا تخلو من برمجيات حاسوبية منسوخة (غير مرخصة) .	69.64	٦	سلبية منخفضة
لا يوجد وعي كاف بحقوق الملكية الفكرية لدى العاملين بوزارة الثقافة والإعلام في السعودية.	69.64	٧	سلبية منخفضة
لا يوجد قناعة كافية بحقوق الملكية الفكرية لدى السلطة التنفيذية (الشرطة) في السعودية.	69.41	٨	سلبية منخفضة
لا يوجد قناعة كافية بحقوق الملكية الفكرية لدى العاملين في الجمارك السعودية.	68.94	٩	سلبية منخفضة

تركيز المؤسسات الثقافية الرسمية (وزارات وجامعات ومراكز ثقافية) في مناقصاتها بتقديم السعر الأرخص يشجع على قرصنة البرامج الحاسوبية.	68.83	١٠	سلبية منخفضة
لا يوجد قناعة كافية بحقوق الملكية الفكرية لدى العاملين بوزارة الثقافة والإعلام في السعودية.	66.74	١١	سلبية منخفضة
معظم أجهزة الحاسب في المدارس السعودية لا تخلو من برمجيات حاسوبية منسوخة (غير مرخصة) .	64.88	١٢	سلبية منخفضة
لا يوجد وعي كاف بحقوق الملكية الفكرية لدى السلطة القضائية (القضاة) في السعودية.	63.76	١٣	سلبية منخفضة
لا يوجد قناعة كافية بحقوق الملكية الفكرية لدى المعلمين/ أعضاء هيئة التدريس (الدكاترة) في السعودية.	63.25	١٤	سلبية منخفضة
لا يوجد قناعة كافية بحقوق الملكية الفكرية لدى السلطة القضائية (القضاة) في السعودية.	63.05	١٥	سلبية منخفضة
لا يوجد وعي كاف بحقوق الملكية الفكرية لدى المعلمين/ أعضاء هيئة التدريس (الدكاترة) في السعودية.	62.58	١٦	سلبية منخفضة
معظم أجهزة الحاسب في القطاع الحكومي في السعودية لا تخلو من برمجيات حاسوبية منسوخة (غير مرخصة) .	62.55	١٧	سلبية منخفضة
حماية حقوق منتج البرامج الحاسوبية لا يدخل ضمن اهتمامات الجهات الرسمية.	59.06	١٨	سلبية منخفضة جدا
معظم أجهزة الحاسب في الجامعات السعودية لا تخلو من برمجيات حاسوبية منسوخة (غير مرخصة) .	58.83	١٩	سلبية منخفضة جدا

عرض وتحليل النتائج ذات الصلة بالسؤال الثالث:

للإجابة على السؤال الثالث الذي ينص على "هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين مستوى وعي المعلمين والطلاب بأهمية حماية حقوق منتجي البرمجيات الحاسوبية ؟" قام الباحث بإجراء اختبار (ت) t-test وذلك لحساب الفروق بين استجابات المعلمين والطلاب بالنسبة لكل محور من محاور الدراسة على حده، ومجموعها الكلي.

من خلال عرض نتائج اختبار (ت) t-test ذات الصلة بسؤال الدراسة الثالث، المبينة في جدول (٢١)، يمكن القول أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات المعلمين والطلاب بالنسبة لمحور الدراسة الثاني فقط "دواعي وإيجابيات حماية حقوق الملكية الفكرية" عند مستوى (٠،٠٥) وذلك لصالح المعلمين. أما باقي المحاور والمجموع الكلي فلا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين استجابات المعلمين والطلاب.

جدول (٢١)

المتوسطات والانحرافات المعيارية وقيم (ت) لدلالة الفروق بين استجابات المعلمين والطلاب على محاور الاستبانة ومجموعها الكلي

المحاور	العينة	المتوسطات	الانحراف المعياري	قيمة (ت)	مستوى الدلالة
المحور الأول	معلم	3.19	0.84	0.751	0454
	طالب	3.32	0.66		
المحور الثاني	معلم	4.02	0.49	-2.205	0.030
	طالب	3.70	0.59		
المحور الثالث	معلم	3.99	0.38	-1.544	0.126
	طالب	3.78	0.59		
المحور الرابع	معلم	3.39	0.40	-0.063	0.950
	طالب	3.38	0.73		
جميع المحاور	معلم	3.64	0.33	1.000	0.320
	طالب	3.53	0.42		

عرض وتحليل النتائج ذات الصلة بالسؤال الرابع :

للإجابة على السؤال الرابع الذي ينص على "هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين إستجابات الطلاب تجاه أهمية حماية حقوق منتجي البرمجيات الحاسوبية تعزى إلى متغير تخصص الطلاب في المرحلة الثانوية (علمي – أدبي)؟" قام الباحث بإجراء اختبار (ت) t-test لحساب معرفة أثر تخصص الطلاب في الثانوية على استجاباتهم بالنسبة لكل محور من محاور الدراسة على حده، ومجموعها الكلي.

من خلال عرض نتائج اختبار (ت) t-test ذات الصلة بسؤال الدراسة الرابع، المبينة في جدول (٢٢)، يمكن التصريح بأنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية تعزى إلى متغير تخصص الطلاب في الثانوية (علمي – أدبي) بشكل عام، وكذلك لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية تعزى إلى التخصص بالنسبة لكل محور من محاور الأداة الأربعة. وبناء على ذلك يستطيع الباحث أن يقرر بأن تخصص الطلاب في الثانوية ليس له أثر على نتائج الدراسة، وذلك بالنسبة لجميع المحاور الأربعة.

جدول (٢٢)

المتوسطات والانحرافات المعيارية وقيم (ت) لدلالة الفروق بين متوسطي درجات متغير (تخصص الطلاب في الثانوية) على محاور الاستبانة ومجموعها الكلي

المحاور	التخصص في الثانوية	العدد	المتوسطات	الانحراف المعياري	قيمة (ت)	مستوى الدلالة
المحور الأول	علمي	31	3.25	0.72	-0.976	0.332
	أدبي	55	3.41	0.64		
المحور الثاني	علمي	31	3.65	0.65	-0.142	0.887
	أدبي	55	3.67	0.56		
المحور الثالث	علمي	31	3.68	0.64	-0.607	0.546
	أدبي	55	3.77	0.56		
المحور الرابع	علمي	31	3.30	0.63	-0.387	0.700
	أدبي	55	3.37	0.79		
جميع المحاور	علمي	31	3.46	0.33	-0.729	0.468
	أدبي	55	3.53	0.45		

عرض وتحليل النتائج ذات الصلة بالسؤال الخامس :

للإجابة على السؤال الخامس الذي ينص على "هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين إستجابات المعلمين تجاه أهمية حماية حقوق منتجي البرمجيات الحاسوبية تعزى إلى متغير تخصص المعلمين في المرحلة الجامعية؟" قام الباحث بإجراء اختبار (مربع كاي) Chi-Square لحساب معرفة أثر تخصص المعلمين في المرحلة الجامعية على استجاباتهم بالنسبة لكل محور من محاور الدراسة على حده، ومجموعها الكلي.

من خلال عرض نتائج اختبار (مربع كاي) Chi-Square ذات الصلة بسؤال الدراسة الخامس، المبينة في جدول (٢٣)، يمكن التصريح بأنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية تعزى إلى متغير تخصص المعلمين في المرحلة الجامعية بشكل عام، وكذلك لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية تعزى إلى التخصص بالنسبة لكل محور من محاور الأداة الأربعة. وبناء على ذلك يستطيع الباحث أن يقرر بأن تخصص المعلمين في المرحلة الجامعية ليس له أثر على نتائج الدراسة، وذلك بالنسبة لجميع المحاور الأربعة.

جدول (٢٣)

قيم (مربع كاي) Chi-Square لدلالة الفروق بين متوسطات درجات متغير (تخصص المعلمين في الجامعة) على محاور الاستبانة ومجموعها الكلي

المحاور	التخصص في الجامعة	العدد	قيمة (مربع كاي) Chi-Square	مستوى الدلالة
المحور الأول	دراسات إسلامية	5	0.275	0.965
	لغة عربية	5		
	حاسب	6		
	تخصصات أخرى	4		
المحور الثاني	دراسات إسلامية	5	1.716	0.633
	لغة عربية	5		
	حاسب	6		
	تخصصات أخرى	4		
المحور الثالث	دراسات إسلامية	5	1.592	0.661
	لغة عربية	5		
	حاسب	6		
	تخصصات أخرى	4		
المحور الرابع	دراسات إسلامية	5	1.22	0.748
	لغة عربية	5		
	حاسب	6		
	تخصصات أخرى	4		
جميع المحاور	دراسات إسلامية	5	1.447	0.748
	لغة عربية	5		
	حاسب	6		
	تخصصات أخرى	4		

الخلاصة

ترى عينة الدراسة أن حماية حقوق الملكية الفكرية، المتعلقة بالبرمجيات الحاسوبية، مسألة أخلاقية لا يمكن لأكثر القوانين تشدداً فرضها على مجتمع لا يؤمن بها، كما يعي أفراد العينة أن حماية الحق الفكري ضرورة من ضرورات التقدم، وأن حماية الجهد الفكري أسمى وأرقى من حماية الجهد العضلي. وأن حق منتج البرامج الحاسوبية حق طبيعي من حقوق الإنسان يترتب له نظير جهده الذي يبذله.

على الرغم مما ذكر أعلاه، نجد على أرض الواقع إنتشار ظاهرة قرصنة البرمجيات الحاسوبية وحصول انتهاكات كثيرة لحقوق الملكية الفكرية في السعودية، فعينة الدراسة ترى أن شراء نسخ غير أصلية من البرامج الحاسوبية يوفر المعرفة لطلابها بسعر أرخص وتعده خدمةً ثقافية جليلة، تُخلِّصها من جشع المنتجين الأصليين وفرضهم السعر الأعلى. كما أن منع التعسف في استعمال الحق، وكسر احتكار المعرفة هما الذريعتان اللتان تتشبث بها عينة الدراسة (المعلمون والطلاب) في مواجهة حماية الملكية الفكرية للبرمجيات الحاسوبية. هذه الحماية من وجهة نظرهم تطلق أيدي منتجي البرامج الحاسوبية في تحديد سعرها للمستهلك

كما يرى أفراد عينة الدراسة أن حماية حقوق منتج البرامج الحاسوبية لا يعفي أجهزة الرقابة على الأسعار في الدولة من واجب حماية المستهلك، وأنه لا بد من تحقيق العدالة بين حق منتج البرامج الحاسوبية في استثمار ابتكاره وحق المستهلك في منع التعسف في استعماله.

إذن فالقضاء على ظاهرة قرصنة برمجيات الحاسوب ونسخها وتقليدها في نظر المعلمين والطلاب لا يكون بتطبيق الاتفاقيات وتشريع القوانين وحده، وإنما بطرح هذه البرمجات بأسعار معقولة من جانب الشركات، بحيث يكون هناك قدر من المرونة والنسبة والتناسب بين إمكانيات ومستوى المعيشة والأسعار، وألا تقف القوانين في سبيل الحصول على المعرفة والعلم، خاصة وأن مواقع البرامج المجانية على الإنترنت تجعل تحقيق الحماية الكاملة حلمًا بعيد المنال.

وأخيرا، توصلت الدراسة إلى أنه رغم الجهود المبذولة تجاه حماية الملكية الفكرية فيما يتعلق بالبرمجيات الحاسوبية في السعودية، إلا أن الطريق لا يزال طويلا أمام التغيير، إذ إن الأمر لا يقتصر على فرض قوانين هنا وهناك، بل ينطوي في حقيقة الأمر على بعد أعمق، يتعلق بثقافة مجتمع لا يزال أفراده لا يجدون غضاضة في التعاطي مع برمجيات مقرصنة دونما أي مراعاة لمخاطر الاعتداء على حقوق الملكية الفكرية. إذن فالسبب الرئيسي لظاهرة قرصنة البرمجيات الحاسوبية وكثرة انتهاكات حقوق الملكية الفكرية التي نراها على أرض الواقع في السعودية يعزى إلى أن نسبة كبيرة من شريحة الطلاب والمعلمين وفئات المجتمع كافة قد لا تعي أساسيات أنظمة حقوق الملكية الفكرية،

بالإضافة إلى غياب القيم الأخلاقية، وضعف الوازع الديني، وعدم إستقرار احترام حقوق الملكية الفكرية في ضمير المواطن السعودي.

التوصيات

بناء على النتائج المبينة أعلاه، توصلت الدراسة إلى عدد من التوصيات، أهمها ما يلي:

١. **التوعية المستمرة بأهمية حفظ وحماية حقوق الملكية الفكرية عبر الحملات الإعلامية المكثفة واستغلال الفعاليات الأدبية والثقافية، والعمل على بث الوعي اللازم بأهمية حقوق المؤلف وذلك عن طريق عقد الندوات والدورات المتخصصة في هذا المجال.**
٢. **العمل على إيقاظ الوازع الديني والأخلاقي لدى مستخدمي البرامج المقرصنة، وكذلك لدى موفري تلك البرامج في المحلات التجارية. فمن المهم أن يعرف المواطن أن لحماية حقوق الملكية الفكرية أساس شرعي في ديننا علينا أن ننطلق منه في تعاملاتنا.**
٣. **الإيعاز للأكاديميين والعلماء والمشايخ لتناول هذا الأمر في توجيهاتهم وحث الناس على مراعاة حقوق الآخرين الفكرية والمحافظة عليها تماماً كتوعيتهم بحفظ حقوق الآخرين المالية أو المادية.**
٤. **تربية الطلاب منذ نعومة أظفارهم على احترام حقوق الملكية الفكرية وإدخالها في قاموسهم التربوي ومناهجهم الدراسية، حيث أنه من المعتاد أن يألف المرء ما ربي عليه منذ الصغر، وأنه من الصعوبة بمكان أن نطلب من شخص ما سلوكاً نحن لم ندخله في الأصل في قاموسه التربوي.**
٥. **عقد دورات وورش عمل للمعلمين والمعلمات تطرح فيها أهمية توثيق المعلومات، والالتزام بالأمانة العلمية ومعرفة حقوق الملكية الفكرية وطرق تعزيز هذا السلوك لدى طلابهم وطالباتهم.**
٦. **تعريف كافة شرائح المجتمع السعودي بقوانين حماية حقوق الملكية الفكرية، والاتفاقات الدولية والتشريعات المتعلقة بها، وعقوبات انتهاكاتها، فهذا التعريف يعتبر من الخطوات الهامة في ترسيخ توعيتهم بأبجدياتها، وحثهم على الحفاظ عليها.**
٧. **توعية كافة شرائح المجتمع السعودي وبالذات الطلاب بخطورة تأثيرات القرصنة على الدولة و المجتمع والاقتصاد وأجهزة الحاسب وبرمجياته.**
٨. **التأكيد على مستخدمي الحاسب بعدم اقتناء برامج مقرصنة، وذلك لحماية أنفسهم من العقوبات والجزاءات المترتبة على ذلك، وحماية أجهزتهم من مخاطر التجسس والفيروسات التي تنتشر وبكثرة بواسطتها.**

٩. توعية المواطنين بمزايا النسخ الأصلية على النسخ المقلدة التي ينتجها تجار غير قانونيين، ومن ذلك على سبيل المثال وضع حوافز فيما يتعلق بترقية البرامج والعون التقني لمستخدمي البرامج الأصلية، وتجنب الأضرار التي يمكن أن تحدث نتيجة استخدام النسخ المقرصنة.

١٠. تشجيع شركات القطاع الخاص وموظفي القطاع الحكومي لتبني فكر الملكية الفكرية في جميع أنشطتهم الصناعية والتجارية والتعليمية والأكاديمية.

١١. إعادة النظر في تسعيرة البرامج الأصلية والعمل على إنقاص أسعار البرمجيات المبالغ فيها، بحيث يسهل الحصول على نسخ أصلية بسعر معقول من قبل المستخدم .

١٢. مراقبة المحلات التجارية والأفراد، الذين يوفرون برامج مقرصنة، وذلك بشكل مستمر.

١٣. زيادة أعدد الشرطة والمفتشين بوزارة الإعلام للإشراف على حماية الملكية الفكرية في الفضاء الرقمي.

١٤. تفعيل دور اللجنة الدائمة لحقوق الملكية الفكرية، التي شكلت في مراحل مفاوضات انضمام السعودية لاتفاقية منظمة التجارة العالمية وساهمت في تعديل وإضافة الكثير من المواد في أنظمة ولوائح حكومية كثيرة.

١٥. المشاركة في النشاطات الدولية التي تهتم بحماية الملكية الفكرية والاستفادة من الدول التي سبقتنا في هذا المجال.

المراجع

١. أحمد، أسماء (٢٠٠٥م – أ). عالم القرصنة والهكرز الواسع ..!!(١-٤) – ماذا عن اقتحام حسابات العملاء ..!!وعن جذور القرصنة والهكرز ..!! جريدة الرياض، المملكة العربية السعودية. الاثنين ٥ جمادى الآخرة هـ، ١١ يوليو ٢٠٠٥م ، العدد ١٣٥٣١، ص ٢٨.

٢. أحمد، أسماء (٢٠٠٥م – ب). عالم القرصنة والهكرز الواسع ٤/٤. القرصنة بالمملكة ومن يقف خلفها ..!!جهود دائمة لمكافحة القرصنة ونشر الوعي بأهمية حقوق الآخرين. جريدة الرياض، المملكة العربية السعودية. الجمعة ٩ جمادى الآخرة هـ، ١٥ يوليو ٢٠٠٥م ، العدد ١٣٥٣٥، ص ٢١.

٣. الأمير، حسن (٢٠٠٨م). انخفاض درجة المراقبة على تطبيق قوانين حماية الملكية الفكرية في المملكة عام ٢٠٠٨م. جريدة الرياض – المملكة العربية السعودية – الجمعة ١ رجب ١٤٢٩هـ – ٤ يوليو٢٠٠٨م – العدد ١٤٦٢٠، ص٩.

٤. بن طالب، ماجد (٢٠٠٨م). مقتبس في العتيبي، عبد اللطيف (٢٠٠٨م) عدم وجود اتفاقيات بين الدول أضعف من حقوق الملكية الفكرية. جريدة الرياض، المملكة العربية السعودية. الجمعه ٢٥ جمادى الأولى1429 هـ، الموافق ٣٠ مايو ٢٠٠٨م، العدد ١٤٥٨٥ ، ص ١٥.

٥. البهلال، محمد وحسن الأمير (٢٠٠٨م). "الرياض" تقوم بدراسة خاصة على أكثر من ٣٠٠عينة من موظفي القطاع الحكومي وتكشف: أن ٨٣% منهم يستخدمون برامج منسوخة!! جريدة الرياض، المملكة العربية السعودية. الثلاثاء ٨ جمادى الأولى١٤٢٩هـ -١٣ مايو ٢٠٠٨م – العدد ١٤٥٦٨

٦. البوعينين، فضل (٢٠٠٨م) مقتبس في العتيبي، عبد اللطيف (٢٠٠٨م) عدم وجود اتفاقيات بين الدول أضعف من حقوق الملكية الفكرية. جريدة الرياض، المملكة العربية السعودية. الجمعه ٢٥ جمادى الأولى1429 هـ، الموافق ٣٠ مايو ٢٠٠٨م، العدد ١٤٥٨٥ ، ص ١٥.

٧. توفيق، محمد (٢٠٠١). مقتبس في يونس، خالد، و أحمد إبراهيم (٢٠٠١) حقوق الملكية الفكرية.. حماية أم احتكار؟، تم استعراضه بتاريخ ٢١ ذو القعدة ١٤٣٠هـ على الرابط http://www.islamonline.net/Arabic/Science/2001/04/Article8.shtml

٨. حجازي ، محمد (٢٠٠٨). كثير من أفكارنا يسرقها البعض ولا تجد الحماية، تم استعراضه بتاريخ ٢٧ محرم ١٤٣١هـ على الرابط

٩. http://www.hqooq.org/index.php?action=showMaqal&id=45
١٠. سالم، محمد عدنان (٢٠٠٣م) . سلبيات استباحة حقوق المؤلف. "ندوة وزارة الإعلام في الرياض". ١٤-١٥/٢/١٤٢٤هـ الموافق ١٦-١٧/٤/٢٠٠٣م. تم استعراضه بتاريخ ٧ رجب ١٤٣٠هـ على الرابط
١١. http://www.hqooq.org/index.php?action=showMaqal&id=38
١٢. سالم، محمد عدنان (٢٠٠٧م). لماذا نحتاج لحماية حقوق الملكية الفكرية؟ المؤتمر العربي الدولي لحقوق الملكية الفكرية . القاهرة ٢٧و٢٨يناير ٢٠٠٧
١٣. السبيل، عبدالعزيز (٢٠٠٥م). مقتبس في عبدي، ابراهيم حاج (٢٠٠٥م). «ثقافة اليوم» تفتح ملف الأعمال المترجمة وما هي حقوق الطرفين (١). جريدة الرياض، المملكة العربية السعودية. الخميس ٢١ صفر ١٤٢٦هـ - ٣١ مارس ٢٠٠٥م - العدد13429 ، ص ٢٢.
١٤. شبلول، أحمد فضل (٢٠٠٧) . حول الملكية الفكرية وحقوق المؤلف علي شبكه الانترنت . تم استعراضه بتاريخ ١٢ ربيع أول ١٤٣١هـ على الرابط
١٥. http://www.alnaja7.org/forum/archive/index.php/t-369.html
١٦. الشرم، سعيد بن عطية (٢٠٠٨م) مقتبس في العتيبي، عبد اللطيف (٢٠٠٨م) عدم وجود اتفاقيات بين الدول أضعف من حقوق الملكية الفكرية. جريدة الرياض، المملكة العربية السعودية. الجمعه ٢٥ جمادى الأولى1429 هـ، الموافق ٣٠ مايو ٢٠٠٨م، العدد ١٤٥٨٥ ، ص ١٥.
١٧. شنيكات، غالب (٢٠٠٧). حقوق المؤلف في البيئة الرقمية والنشر الالكتروني .- تم استعراضه بتاريخ ١٧ صفر ١٤٣١هـ على الرابط
١٨. http://www.arab-ewriters.com/?action=showitem&&id=3343
١٩. الضبعان، محمد (٢٠٠٥م). مقتبس في أحمد، أسماء (٢٠٠٥م - ب). عالم القرصنة والهكرز الواسع ٤/٤. القرصنة بالمملكة ومن يقف خلفها ..!!جهود دائمة لمكافحة القرصنة ونشر الوعي بأهمية حقوق الآخرين. جريدة الرياض، المملكة العربية السعودية. الجمعة ٩ جمادى الآخرة هـ، ١٥ يوليو ٢٠٠٥م ، العدد ١٣٥٣٥، ص ٢١.
٢٠. الضبعان، محمد (٢٠٠٧م). ٢٠٠ مليون دولار خسائر الشركات المنتجة لبرامج الكمبيوتر في السعودية خلال عام واحد. جريدة الرياض، المملكة العربية السعودية. السبت ٢١ ذي القعدة ١٤٢٨ هـ - ١ ديسمبر ٢٠٠٧م - العدد ١٤٤٠، ص ١٢.

٢١. عباس، عبدالله حسن ،و آخرون (٢٠٠٥م)، أخلاقيات الكمبيوتر ،مجلس النشر العلمي ، الكويت .

٢٢. عبد القادر، حسام (٢٠٠٧- أ) .كيف يحافظ المجتمع المدني علي الملكية الفكرية الرقمية .- جمعية أقرأ لدعم الطلاب العرب . تم استعراضه بتاريخ ١٨ محرم ١٤٣١هـ على الرابط

٢٣. http//www.eqraa.com/html/modules.php?name=news&file=print&sid=946

٢٤. عبد القادر، حسام (٢٠٠٧- ب). الملكية الفكرية الرقمية ودور المجتمع المدني في الحفاظ عليها .- منتديات اليسير . تم استعراضه بتاريخ ١٨ محرم ١٤٣١هـ على الرابط http://www.alyaseer.net/vb/showthread.php?t=8234

٢٥. العتيبي، عبد اللطيف (٢٠٠٨م) عدم وجود اتفاقيات بين الدول أضعف من حقوق الملكية الفكرية. جريدة الرياض، المملكة العربية السعودية. الجمعه ٢٥ جمادى الأولى1429 هـ، الموافق ٣٠ مايو ٢٠٠٨م، العدد ١٤٥٨٥ ، ص ١٥.

٢٦. عرب، يونس (٢٠٠٣م) . التدابير التشريعية العربية كحماية المعلومات والمصنفات الرقمية .- مجله العربية – النادي العربي للمعلومات (21) -. تم استعراضه في ٥ ربيع أول ١٤٣١هـ على الرابط http://www.arabcin.net/arabiaall/1-2003/5.html

٢٧. العصيمي، عبدالله (٢٠٠٨م) مقتبس في العتيبي، عبد اللطيف (٢٠٠٨م) عدم وجود اتفاقيات بين الدول أضعف من حقوق الملكية الفكرية. جريدة الرياض، المملكة العربية السعودية. الجمعه ٢٥ جمادى الأولى1429 هـ، الموافق ٣٠ مايو ٢٠٠٨م، العدد ١٤٥٨٥ ، ص ١٥.

٢٨. العقيل، خالد عقيل (١٤٢٥هـ) الحماية القانونية لبراءات الاختراع والنماذج الصناعية. حقوق الملكية الفكرية . مركز الدرسات والبحوث. جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية (ص١٥١ – ١٧٨)

٢٩. علوي، هند (٢٠٠٧م). حماية الملكية الفكرية في البيئة الرقمية من خلال منظور الأساتذة الجامعيين : أساتذة جامعة منتوري نموذجا .- cybrarians journal . – ع ١٢ (مارس ٢٠٠٧) . تم استعراضه بتاريخ ١٨ ذو الحجة ١٤٣٠هـ على الرابط : http://www.cybrarians.info/journal/no12/copyright.htm

٣٠. عمشوش، مسعود (٢٠٠٨م) من قضايا حقوق الملكية الفكرية على شبكة الانترنت. تم استعراضه في ٢ ربيع أول ١٤٣١هـ على الرابط

٣١. http://www.anaweeen.net/index.php?action=showDetails&id=1786

٣٢. عوض، محمد محي الدين (١٤٢٥هـ) حقوق الملكية الفكرية وحمايتها قانونيا. حقوق الملكية الفكرية . مركز الدرسات والبحوث. جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ص ٧ – ٨٢.

٣٣. العوضي، رفعت السيد (٢٠٠٨م) اتفاقية حقوق الملكية الفكرية والبلاد العربية. تم استعراضه بتاريخ ٢٨ محرم ١٤٣١هـ على الرابط

٣٤. http://www.hqooq.org/index.php?action=showMaqal&id=38

٣٥. العوفي، خالد (٢٠٠٨م) "الرياض" تكشف خفايا "الهوامير الجدد" وتواضع الجهات الرقابية في كبح جماح "المتورطين". قراصنة برامج الحاسوب..يسلبون حقوق الملكية الفكرية بحثاً عن "الثراء السريع". جريدة الرياض، المملكة العربية السعودية. الأحد ٢٥ جمادى الآخر ١٤٢٩هـ – ٢٩ يونيو٢٠٠٨م – العدد ١٤٦١٥ . ص ١٢.

٣٦. العيتاني (٢٠٠٨م) خبير التجارة العالمية محذراً: على المسافرين إلى الخارج عدم حمل أي برامج منسوخة، أو أجهزة مقلدة، فقد يواجهون عقوبة السجن المؤبد!! انخفاض درجة المراقبة على تطبيق قوانين حماية الملكية الفكرية في المملكة عام ٢٠٠٨م. جريدة الرياض، المملكة العربية السعودية. الجمعة ١ رجب ١٤٢٩هـ، الموافق ٤ يوليو ٢٠٠٨م، العدد ١٤٦٢٠، ص ٢٥.

٣٧. الفنتوخ، عبدالقادر (٢٠٠٨م). إنتهاك حقوق المؤلف .. لم يسلم أحد. تم استعراضه بتاريخ ٢٥ شوال ١٤٣٠ هـ على الرابط

٣٨. http://www.hqooq.org/index.php?action=showMaqal&id=76

٣٩. اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء (١٤١٧هـ). فتوى رقم (١٨٤٥٣)، وتاريخ ١٤١٧/١/٢هـ

٤٠. مجلة العدل١ (١٤٢٨هـ). نظام مكافحة جرائم المعلوماتية. العدد (٣٥) رجب ١٤٢٨هـ

٤١. مجلة العدل٢ (١٤٢٨هـ). نظام التعاملات الالكترونية. العدد (٣٥) رجب ١٤٢٨هـ

٤٢. مجمع الفقه الإسلامي (١٤٠٩هـ). الدورة الخامسة: قرار رقم (٥) د١٩٨٨/٩/٥م

٤٣. مراد، بركات محمد (١٤٢٢هـ) موقف الإسلام من مسألة الملكية الفكرية. مجلة الكلمة، العدد ٣٣ السنة الثامنة خريف ٢٠٠١م 1422 هـ.

٤٤. مصيلحي، دعاء محمد (٢٠٠٨). حقوق الملكية الفكرية في البيئة الرقمية. تم استعراضه بتاريخ ١٢ شوال ١٤٣٠ هـ على الرابط

٤٥. http://librariansinmenofia.blogspot.com/2008/01/blog-post_1421.html

٤٦. المفلح، هيام (١٤٢٩هـ). تجاه ترسيخ التوعية بألف باء حقوق الفكر والتأليف:_ عندما تجهل غالبية طلاب التعليم العام أبجديات حقوق الفكر والتأليف.. فلابد للأجراس أن تقرع. جريدة الرياض، المملكة العربية السعودية. الخميس ٢٢ جمادى الآخر ١٤٢٩هـ -٢٦ يونيو ٢٠٠٨م - العدد14612 ص٩.

٤٧. يونس، خالد، و أحمد إبراهيم (٢٠٠١) حقوق الملكية الفكرية.. حماية أم احتكار؟، تم استعراضه بتاريخ ٢١ ذو القعدة ١٤٣٠هـ على الرابط

٤٨. http://www.islamonline.net/Arabic/Science/2001/04/Article8.shtml

49. Eagle eye (2007). Educational Terminology, downloaded on April 7, 2010 on http://www.mohyssin.com/forum/showthread.php?t=4688&page=2

50. Adobe (2009) Software Piracy, downloaded on march 12, 2010 on http://www.adobe.com/aboutadobe/antipiracy/piracy.html